

۶۹۲-ص

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب ... نوریات اصول عقده

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۸۱۴۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۷۴۱۳۴

۳۰۵۰۳

بازدید شد
۱۳۸۲

الذئبي
دقيق النظر

الندسي
روزيك
ظفر

الصند
سواد العين

الطرس
الصبيح

سفيح
القرع الطام

ظلمة
عيب

مفردات

٧١٤٨
٧١٣٨
١٠





سنة ١٣٠٢ هـ

ان بعد فقال الاستاذ مد ظله العالی ان المنطقيين وغيرهم في العلماء ذكروا وانفقوا على ان كل علم لابد منه قبل الشروع في تحصيله
 في بيان تعريفه بحد الاكفاء والاربعية في الحد التام او الناقص او الناقص وبيان غايته والغرض من الاكفاء والاربعية
 وبيان موضوعه وذكره واسمها للابدية على واحد في الفلانة فقال للابدية بيان التعريف بحد الاكفاء المذكور ان
 السببية ان لا يصحح العلم طالبا للجهول المطلق وفيه للابدية بيان الغاية ان لا يرضى للابدية بحد الاكفاء والاربعية
 بيان الموضوع ان الشريعة ان يتميز ذلك العلم في علوم الاخر لان تباين العلوم بتباين الموضوعات ويرد عليهم
 ان ما ذكرتم فاسد في راسه لان المحصل والمطالب وان يقع العلم انما هو عارف حين الشروع بذلك العلم بوجه ما والاول
 من معرفة اسمه لان الشروع في الشيء فرع القصد اليه والقصد فرع الالتفات اليه ومعرفة الشيء اذا اراد وقصد
 الذي في كرامته في الشروع في الشيء فرع القصد اليه وذلك فرع الالتفات اليه وفيه معرفة
 ولو بالاسم وبانه واقع في غاياته المعينة وتحقق في غاياته المعينة للجهول المطلق لان ما لا بد منه هو حاصل
 لا محالة للشروع وليس حاصله هو معرفة التعريف بحد الاكفاء والاربعية يرتفع جهوله به ليس للابدية منه فلا يكون
 الشروع في العلم موقفا على ذلك بل هو موقوف على الشيء الذي هو حاصل للتحالة للابدية مقدمة وجود الشروع
 ومقدمة مقدمة الشيء مقدمة لذلك الشيء فالشروع موقوف وجوده على المعرفة بوجه ما بالاسم فموقوف على
 وليس موقفا على شيء آخر بواسطته يعرف التعريف لانه على هذا يلزم تحصيل الماحصل وهو محقق ويرد عليهم
 ايضا ان ما ذكرتم في معرفة غايته ذلك العلم ايضا فاسد لانه يكفر في ارتفاع صيرورة الشيء في ملاحظة
 الغاية القائمة كان يقصد حين الشروع في ذلك العلم تحصيل القوة والوقار في تحصيل ذلك العلم وليس ضروريا
 ملاحظة الغاية القائمة لذلك العلم وذلك واقع في العادة ايضا كثيرا وليس محض الفرض وايضا يرد عليهم
 ان ما ذكرتم في الابدية معرفة موضوع ذلك العلم يتميز ذلك العلم في علوم الاخر لان تباين العلوم بتباين الموضوعات
 فاسد لاننا نرى ان العلوم قد تباينت بتباين المحولات مع اتحاد الموضوع كما ان الكلمة والكلام معاً موضوع العلم
 في حيث البحث في معنى ذاتها وعن حيثها من ترتيب الحروف وتقديم بعضها على بعض وتأخير بعضها عن بعض
 وموضوع العلم في حيث البحث فيه عن عوارضها وعن الاعراب والبناء والانصراف وعدمه في اتحاد الحروف
 تباين مدان العلمان بتباين محمولها وكما ان الكتاب موضوع لعلم اصول الفقه في حيث احتياط الحكم الشرعي
 منه ولعلم الفقه في حيث ان يعلم الحكم الشرعي منه فيقال في الاصول ان الكتاب مجتبه يجب العمل به في الفقه
 ان هذا

ان ما حكم دل عليه الكتاب وعلم منه فالنوع متحد والتباين بتباين المحولين وهكذا فظهر ما ذكرنا انه ليس للابدية
 للعاقبة الثلاثة من الشروع في العلم بطريق ما ذكره العلماء ولكن مع عدم الابدية في بيان التعريف قبل الشروع
 ذكر الاصوليون لهذا العلم تعريفين الاضافي والعلمي ونحن مع قولنا بعدم الابدية كما عرفت نذكر كل واحد
 في التعريف بقسميه والغاية والموضوع اقتداء بالادب واقتفاء بما رآه من تتبع العلم فيقول ان لفظ اصول الفقه
 له معنيان الاضافي الذي معرفة موقوف على معرفة لان المركب معرفة موقوف على معرفة اجزائه والعلمي
 الذي لا يخط فيه معرفة الاجزاء ويقدم الاول لكون الثاني طاريا عليه وحادثا في اصطلاح الاصوليين فيقول ان
 الاصول جمع للاصل والاصل في عرف غير الاصوليين يطلق على امور مختلفة ضرورة بطلان في اللغة على الكتاب
 هذا في الاسم والرواية وعند اهل الرجال ولذا في خبر جابر له اصل اركتاب ويطلق على العهد كقوله
 اصل الان من ارضية وعلى العهد الشرف والرتبة كقوله في النسخ الفلاذ ذواصل ارضيكم وفي الشرف
 وذو الرتبة ويطلق ايضا كثيرا على معنى الشيء ومبدؤه ويقول اهل العرف ان المصدر اصل الكلام من مبدؤه
 في الاسم في المحسوسات والمفولات وعلى اقل الشيء في المحسوسات فقط ولا في الحال فان اطلاق
 الاصل على غير الاخيرين في الجازم للاتفاق وعدم تبادر في هذا الاطلاق والفقه السلب في الفلانة
 انما الاشكال في ان الحلاق لفظه على الاخيرين في شيء قيل والحق في بادي النظر انه حقيقة في القدر
 المشترك الذي هو الاسم في الاصل وهو مطلق المبني والمبدء وان الحلاقة على الاصل ان كان في ما اطلاق
 الكلام على الوجود حقيقة وان كان في ما يارادة الخصوصية في اللفظ فهو خارج والليل على ما ذكرنا في الاصل
 المعنوي وجه الوجه الاول انه لا شبهة في تبادر القدر المشترك الذي هو مطلق المبني في لفظ الاصل عن فساد
 علامة الحقيقة في المبدأ والمجارية في غيره وان في عدم صحة سلب لفظ الاصل عن فساد مطلق المبني وان كان فاسد
 الاشارة المعنوي وان انما اطلق اللفظ على الكلام في الفوائد ايضا بعنوان الخصوصية فان كان غلب الاستعمال
 في الكلام والقدر المشترك فيكون حقيقة فيه وغلب الاشارة المعنوي وان كان الاتصال في الفوائد بعنوان الخصوصية
 فيكون الحقيقة فيه والمجارية في القدر المشترك وهذا لما يكون الاستعمال في الكلام والقدر المشترك غلب فيكون الحقيقة فيه
 والمجارية في الفوائد لان الاصل يطلق في المحسوسات المتصلة خاصة والمبدء يطلق في المحسوسات والمفولات ومنه
 والمفولات معا فصار علم الاصل في الاصل ارجح من الاصل والمبدء وكما في الجازم في مبدؤه فانه لا فرق

حيل اهل لان العلم قد يطلق على كل ان الحاة على المريد وعبد الله وقد يطلق على
 ايض على اللبث والاسامة وقد يطلق على كل من ايفهم على العلامة حيث يكون الرغ
 علم الفاعلية وامثاله وبما له الاطلاق فليس معلوم ان مرادهم من العلم حقيقة
 اي منها ولا يدبر ان مرادهم باللفظ تلك الحقيقة او احد منها فلهذه الغاية حيث
 خصوصية ما نحن بصدده بل هي عبارة عن نسبة كل شيء الى العلم والفرق بين ذلك
 العلم وكله وظهور الثمرة وان ساء العلم كل من قيل العلم ان حقيقة الاول العلم
 او الاشارة الى انفس فبقول ينبغي القطع بانها ليست في قبيل الاول لان مرادهم ان
 كل علم يتكون ذلك العلم وليس هذا الا باعتبار التمسك فلو كانت ساء العلم في قبيل الاول
 انسية التي من غير تحقيق بل من ان يقع الخلق في الحقيقة موقفاً وحدها وهو يدعى بالظلال
 لما ثبت بالوجدان ^{وهو} اهل الميراث ان الوحي لا يكذب ولا يكذب فالاو لا يربى كونهما في قبيل
 الثالث او الثالث وتحقيق الحق فيه موكول على معرفة الفرق بين علم الجنين واما الجنين
 وللاذ ان هذه المعرفة لا بد ان تنفاد في كلات ^{العلم} اهل الوحي فبقول كلامهم
 مختلفة لان منهم من يظن طرفة كماله ان الفرق بينها لفظي بمعنى ان ^{كل} كمالها
 موضوع لا مبدء المطلقة الا ان اهل اللسان يعاملون مع علم الجنين معاملة المعارف بخلاف
 اهل الجنين وقال ان الحاة لما راوا بالوجدان ان الالفاظ الموضوعية بارادتهم الكمال مخفية
 فيها ويعامل مع احدها معاملة المعارف بخلاف الاخر فيكون الاول يعلم الجنين والثاني
 اسم الجنين ومنهم من يفرق بين الفرق بينهما معنوي لكن بالاعتبار بعين ان علم
 نوع للمادة في حضوره في الدنيا واما الجنين موضوع للمادة لا يفرق وهذا
 ولا ذلك في نظر ايض كلام الاصوليين حيث يقولون في الفرق بينها ان
 يدل بوجهه على المهية المعيشية بخلاف الثاني فان دلالة عليها في جهة الاداء

ومنهم

ومنهم من يفرق بين الفرق بينهما معنوي حقيق بمعنى ان الاول موضوع لكل
 واحد من الافراد على سبيل التبادل بحيث لو استعمل احد في كون حقيقة بخلاف
 فادته موضوع للمادة لا يفرق بحيث لو استعمل في الفرد يكون مجازاً ولا يدبر
 ان الاختلاف في كلامهم انما في اختلاف مشاربهم في الفرق بينهما وبما
 في الاول في كماله وادعفت هذا فنقول ان الحق والحقيق ^{هو} ان ساء العلم
 تكون في قبيل ابناء الاجناس لان في قبيل الاول انسية والدليل على ذلك ان
 القول الاول في الاول الفطنة فلا فائز من العين انه يعامل معها معاملة الفكر
 مع انه يدخل عليها ^{العلم} التوفيق وتضاف وغيرهما كالحق في العلم ^{وهو} فقه
 اكثر من فقه عمر ومكلا فلو كانت في قبيل الاول انسية لتعامل معها معاملة
 المعارف كما هو صريح هذا القول واما على القول الثاني فلان منبأه يكون على
 اعلام انسية موضوع للمادة في حضوره وتعينها في العلم فلو كانت الاماء
 في قبيلها لزم ان يعامل معها معاملة المعارف وقد اختلفا انها تعامل معها
 معاملة الفكر واما القول الثالث فنقول ببطلان راساً لانه
 الادليل ولان مؤلفها واحكام اللفظ وقيفية تحتاج لا دليل بل الدليل
 بخلافها اذ المتبادر من العرف عدم الفرق بين علم الجنين واما الجنين
 ومن حيث استعمال اللفظ في الفرد والتبادر علامة الحقيقة وليست في ذلك القول
 اهل اللغة وما يبادر من ذلك قوله في الصحاح ^{الاسامة} هي وانها معرفة
 فلو كان الفرق بينهما معنوياً حقيقاً لما جاز في التفسير فجميع ما ذكرنا ظهر
 ان ساء العلم لا يكون في قبيل الاول انسية فحين ان يكون في قبيل الاول

من غير علم الجنين
 من غير علم الجنين

وإذا كان الأمر بهذه المثابة يعلم أن المراد بالعلم في القضية هو معناه اللغوي ثم يعلم بأنها
 لك في بطلان كون أسماء العلوم في قبيل الأعلام الشخصية يظهر أنها لا بد وأن تكون ~~مستقلة~~
 في قبيل كليات الله تعالى للصدق على الكثيرين وقع نقول لا إشكال في فرض الكلية والتعدد
 في سميتها على القول بأنها اسم للملكات بتصديق لمسايل وكذا لا إشكال في فرضها على الأفراد
 بكونها أسماء للتصديقات لمسايل وذلك لأن المراد بالملكة هو كيفية الحركة فتقدر
 بها على إدراكات خرسية وبالتصديق هو الادعاء بالادراك ~~الخاص~~ أن المعنيين كليان
 لها جزئيات وأفراد وهر الملكات والتصديقات التي قائمة بأذن من كل واحد من أحوالها
 كل فن نعم يشكل فرض كليتها في إبداء النظر على القول بأنها اسم لنفس المسائل
 بأن في المسائل أمور واقعية وحدانية لا تختلف باختلاف الأذنان والأقبل
 التعدد حيث تكون كلية فإن قلت يمكن فرض الكلية على هذا القول أيضا لأن القائل
 بهذا القول يقول أنه موضوعية لمجموع مساهيل ولأمر أن مجموع مساهيل متعدد فيكون
 كلية قلنا هذا مخطئ شنيع وأنتباه ينبع لأن التعدد الذي يتصور في مجموع مساهيل هو
 التعدد في الأجزاء والأول جزئيات والآخر تصديقات الكلية هو الثاني للأول
 لكن يتدفع هذا الإشكال بأن في أن القائل بهذا القول يقول بأنها موضوعية لعدم
 بين مجموع مساهيل وبعض معتدبه منها كالقآن فانه موضوع لعدم مشترك بين المجموع
 والبعض الآخر الفرق بينها وبين القآن هو أن الثاني موضوع لعدم مشترك
 بين الكل والبعض مطلق بخلاف الأول فانه موضوع لعدم مشترك بين الكل
 والبعض المعتد به لا مطلق فله دعويا أن أحدهما أنها لم تكن موضوعية لمجموع
 مساهيل فقط وثانيهما أنها لم تكن موضوعية لمطلق البعض بل موضوعية
 لعدم مشترك بين المجموع والبعض المعتد به أما الدليل على الأولي فلا مانع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

[illegible]

مجلس

05

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ان يكون في زمان متأخر والثاني اجماله عدم تعدد الوضع وتوكلهما فافضل اما في
الاول فلان التمسك باجماله متأخر ^{الاول} الثاني الوضع اعم من ان يكون بعد اخره فافضل
الاول اثبات كون التقدم في خصائص التعيين والثاني اثبات كون التأخر في خصائص
التعيين والاولى وان كانت مالا كلام فيه لكن الثانية ممتنعة في وجوده في التعيين
ايضا فانه يمكن ان يكون اللفظ قد استعمل في المعنى ^{الاول} ان يصلح لغيره لولا استعمل
معناه بصير معينا وذلك المعنى في تحقق الوضع ^{الاول} في ذلك الزمان فالاول
وضع ذلك اللفظ بآراء ذلك المعنى ولا ريب ان التأخر في كون مع تعيين
فلا يثبت اجماله في الحادث شيئا في الوضع الحقيقي كاللحق واما والثاني فنقول ان كون
المراد بالوضع الفراد قد تعدد ما هو راجع لالفاظ الموضوعية او ما هو راجع لالفاظ
الوضع والمجمل وبعبارة اما المراد منه هو السبب الموضوعية او السبب الموضوعية
الوضع فان كان هو الاول فنقول بان الموضوعي وجوده حقيقة وان كان هو الثاني
ففيه ان هذا الاصل معارض بمثل اذ يكون حاصل ذلك الاصل عدم تعدد الوضع ^{الاول}
هو ان الاصل عدم اعتبار الوضع تعيينه فيه وق يرد عليك بان في ان الاصل عدم
اعتبار المجازية ولا حظ في القراني عند استعماله فيه قبل تحقق الوضع وتعيينه للاجل
الاعتقال والحاصل ان الادوار بين اعتبار التعيين وانجمله وبين ^{الاول}
اعتبار المجازية واستعماله فيه حصر يصلح لاختلاف الحقيقة فكما نقول ان الاصل عدم
الاول فلان نقول ان الاصل عدم اعتبار الثاني فلا يمكن ان يكون ^{الاول}
عدم تعدد الوضع ^{الاول} في سبب هذا الاصل انهم عين الانكشاف عليه في تعيينه
وهو اقلية بان في ارا العالم في الاوضاع هو التعيين كما هو متفق في الفقه
والاستقواء هو التعيين واذ انك في وضع شيء من الالفاظ في انتم
يكون في قبيل التعيين او التعيين فنقول ^{الاول} في وضعه تعيينه لان الظن
في العلم بالاعم الغالب وانتم تحسبان في انهم ايضا لان الله قد دلل بها

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

وہابی

بسم الله الرحمن الرحيم رب وقل محمد وعلى وآله الطاهرين و...

والجواب الثاني فيما يتعلق بالمراد الثاني في لفظ اصول الفقه...
الاصطلاح محقق وقد خلت كلماتهم في معناه...
المراد من خبرهم عن العلم في كلامهم...
مفادات الرتبة انه التوصل الى العلم الغائب...
من العلم الغائب هو التصديقي فقط...
التصور والتصديقي معا...
فالمراد الاول لشهرته ووروده في كتاب العيون...
عرف العام...
ومنهم قوله...
انهم افقه الناس...
وإرادتها ان هذه الخصائص...
ان معناه حقيقة هو الفهم...
مسميات اللفظ فهو...
فهم من خبره...
بحجة الذين من حيث استعداده...
من المبدء...
في بعض...
المعنى كما في...
وإما الثاني...
عظيماً وان كان...
فوجب بالوفاء...

والعلم الغائب...
والعلم الغائب...
والعلم الغائب...

بسم الله الرحمن الرحيم رب وقل محمد وعلى وآله الطاهرين و...

الاراضع ان المعروف العام لا يستعملون لفهم...
الخاص وهو عرف الفقهاء...
فان واما في ذلك...
ولان العلم...
وغيره...
ومر الحاشية...
هنا حجة...
وخصيص...
في العلم الغائب...
الفهم...
بحجة...
في موقوفات...
يكونا...
في التعبير...
انه العلم...
انه العلم...
ومنها...
التفصيل...
الكلام...

والمثال...
كثير...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين اللهم وصلي على محمد وآله الطاهرين وعلهم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين اللهم وصلي على محمد وآله الطاهرين وعلهم

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وآل محمد

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وآل محمد

بسم الله الرحمن الرحيم و لله سبحة ربك و لله محمد و آله و سلم و الله اعلم

ولا يخفى في العلم بما فيه الحقيقة لا شيء آخر وإنما يكون نظره في الوجودات المتفصلة من العلم
العلم بما فيه حيث أنها أحكام عقلية لم يخلو العلم بالظواهر من حيث العلم بالظواهر
له ولعله وبعد نظره فيها لا شيء آخر كما لا يخفى ونافياً بأن هذا الكلام كأنه مبني على كون النتيجة
شيئاً مغايراً للمقدّمين والعلم به علماً آخر بأن مغاير إذا تأملها ولا ريب أن هذا وإن كان
أحياناً صواباً وهو موقوف على الاستدلال بالنتيجة والعلم به يحصل ويتولد من المقدّمين لا يخفى
على المغايرة لكنه عند التحقيق بالنظر الدقيق ثم لم نقول أن العلم إلى صفة الشيء لا يخفى
توهم مغايرته للعلم بالخاصة للمقدّمين حسب الذات بل هو عينه غائية ما في الذات من مغاير
له بحسب الاعتبار ببيان أن المقدّمين إذا لوحظا وقابلوا يحصل عنهما كيفية كالكيفية
الحاصلة بين العامين في وجهه وهران الحكم كل منهما اعم من الآخر في غير الجهة التي هو اعم منه
وكذلك كل منهما اخص من الآخر في غير الجهة التي يكون اعم منه كالحجوان والابيض فان
النسبة بينهما عموم وخصوص في وجه بحيث أن الحيوان اعم منه في جهة الوصف واخص من
جهة الذات والابيض اعم من جهة الذات واخص من جهة الوصف للاختصاص واللبنية
فكل منهما اعم من الآخر في غير الجهة التي هو اعم منه واخص كذلك والمقدّمين حين تأملها لا
يكونا كذلك كما إذا قابل قولنا العالم متغير مع قولنا كل متغير حادث فليخبرك الكيفية
حاصلة بينهما فان قولنا العالم متغير اعم من جهة المحمول في قولنا كل متغير حادث فليخبرك الكيفية
الفرقية للعالم معلوم للوازم عديدة شتى التي فيها جملتها بالحدوث وإذا ثبت العلم للعالم
فثبت لوازمه بهر له فيكون عاماً بالنسبة لا المحمول واخص منه في حيث الموضوع لأن موضوعه
وهو كل متغير عام في الأفراد أكثر منها اعم والعلم به اعم منه في حيث الموضوع لما ذكرناه
فيه واخص منه في جهة المحمول لما ذكرناه أيضاً ولا ريب أن الدردغان الذي يكون في النتيجة
بعينه موجود في المقدمتين كماله في المدعى به إن شاء الله تعالى وفي الكبير لكن مع حال

في

لا يضر الله شيء
ولا يضر الله شيء

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

15

وَأَنْتَ يَا مَلِكُ الْمَلَائِكَةِ
بِقُدْرَتِكَ فِيهَا

بسم الله الرحمن الرحيم
 وبالحكم الاتقان في جهة الاولى لانه دليل على كونها من جهة الاكساب
 وبالحكم الاتقان في جهة الثانية لانه دليل على كونها من جهة الاكساب
 كما عرفت آنفا ان سماع الكلام في كل موضع يجب ان يكون له مقصود وطلب
 الخاطي ذلك المقصود بالحقائق لا بغيرها بل بغيرها بل بغيرها بل بغيرها
 من سبقة الاطلاع على ذلك والقول بان سماع اللفظ لا يحصل العلم الا بالحق
 كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود من كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود
 لكن اذا كان المتكلم هو الله في حاشيها فان ذلك لا يخفى على رسل الله
 انه يحجز عنه بالبرائة يعلم ان الله عنده خطيب في جانب المرسل الذي يحكيها
 ولعمري انه لا يمكن منع هذا الذي هو جدار وانكاره بكمارة حرقه او جدارها بغيرها
 والحيث ان كان لا يفر عند الاكساب ان قرر ان رسله في جانب الفلان يحصل
 الاجابة بان عنده خطيب في المرسل وبالحكم لوليه منع سبقي الاطلاع على
 المتكلم مقصود وكل كلام فلا يمكن منع ذلك اذا كان المتكلم رسولا في الغير
 في ذلك فاما ان الخطيبات اقرانية في هذا القبول او رسالة محمد بن عبد الله
 معلوم عندهم فتوصل العلم بان عندهم خطيبات في العلم تعالى في اذاعة
 خطيبات اقرانية في المرسل فيكون دليله لسبق الاطلاع عليها على ان جرد
 وهو مورد لذكر اركان منع دليلية الكتاب مطلقا هو ان كان في اثنين او غير
 فغير لم وغيره في العلم والذين اقرانهم في جهة ما لم ان يكون
 دليله عند ما جازين في جهة التي ذكرها المورود والمختص بها فبين
 كما مثال زانفا فلا بد ان كل من حصل له شعور وحصل له العلم ان لكل
 الكوافقة حكم في الله اجالا فطلب تفصيله في الكتاب بعالم الاطالع

في كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود من كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود
 لكن اذا كان المتكلم هو الله في حاشيها فان ذلك لا يخفى على رسل الله
 انه يحجز عنه بالبرائة يعلم ان الله عنده خطيب في جانب المرسل الذي يحكيها
 ولعمري انه لا يمكن منع هذا الذي هو جدار وانكاره بكمارة حرقه او جدارها بغيرها
 والحيث ان كان لا يفر عند الاكساب ان قرر ان رسله في جانب الفلان يحصل
 الاجابة بان عنده خطيب في المرسل وبالحكم لوليه منع سبقي الاطلاع على
 المتكلم مقصود وكل كلام فلا يمكن منع ذلك اذا كان المتكلم رسولا في الغير
 في ذلك فاما ان الخطيبات اقرانية في هذا القبول او رسالة محمد بن عبد الله
 معلوم عندهم فتوصل العلم بان عندهم خطيبات في العلم تعالى في اذاعة
 خطيبات اقرانية في المرسل فيكون دليله لسبق الاطلاع عليها على ان جرد
 وهو مورد لذكر اركان منع دليلية الكتاب مطلقا هو ان كان في اثنين او غير

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

من العلم في كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود من كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود
 لكن اذا كان المتكلم هو الله في حاشيها فان ذلك لا يخفى على رسل الله
 انه يحجز عنه بالبرائة يعلم ان الله عنده خطيب في جانب المرسل الذي يحكيها
 ولعمري انه لا يمكن منع هذا الذي هو جدار وانكاره بكمارة حرقه او جدارها بغيرها
 والحيث ان كان لا يفر عند الاكساب ان قرر ان رسله في جانب الفلان يحصل
 الاجابة بان عنده خطيب في المرسل وبالحكم لوليه منع سبقي الاطلاع على
 المتكلم مقصود وكل كلام فلا يمكن منع ذلك اذا كان المتكلم رسولا في الغير
 في ذلك فاما ان الخطيبات اقرانية في هذا القبول او رسالة محمد بن عبد الله
 معلوم عندهم فتوصل العلم بان عندهم خطيبات في العلم تعالى في اذاعة
 خطيبات اقرانية في المرسل فيكون دليله لسبق الاطلاع عليها على ان جرد
 وهو مورد لذكر اركان منع دليلية الكتاب مطلقا هو ان كان في اثنين او غير

في كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود من كل كلام صدر عن متكلم انه له مقصود
 لكن اذا كان المتكلم هو الله في حاشيها فان ذلك لا يخفى على رسل الله
 انه يحجز عنه بالبرائة يعلم ان الله عنده خطيب في جانب المرسل الذي يحكيها
 ولعمري انه لا يمكن منع هذا الذي هو جدار وانكاره بكمارة حرقه او جدارها بغيرها
 والحيث ان كان لا يفر عند الاكساب ان قرر ان رسله في جانب الفلان يحصل
 الاجابة بان عنده خطيب في المرسل وبالحكم لوليه منع سبقي الاطلاع على
 المتكلم مقصود وكل كلام فلا يمكن منع ذلك اذا كان المتكلم رسولا في الغير
 في ذلك فاما ان الخطيبات اقرانية في هذا القبول او رسالة محمد بن عبد الله
 معلوم عندهم فتوصل العلم بان عندهم خطيبات في العلم تعالى في اذاعة
 خطيبات اقرانية في المرسل فيكون دليله لسبق الاطلاع عليها على ان جرد
 وهو مورد لذكر اركان منع دليلية الكتاب مطلقا هو ان كان في اثنين او غير

سید احمد علی مراد علی بیگ در قفقاز سال ۱۲۰۸

اصحاب الحق وعليه سلام الله الملك العلام وتبين الله في اقام مقاصد الهام فانه ولى الحق
 نوره واوله فاوله وقد اوجب على الاشياء والمقام وجوده اخر منها ان الحكم لا كان عبارة
 عن الكلام النفس بل من احد من اثنين اما تعدد القضاة والما فيه من ادراك الحكم على
 رغوا من عبارة عن الحقائق المتعلقة بحال المكلفين في حيث الاقضاء او اخبر فيكون الحكم
 في حيث مقوله الطلب كالشعرية قوله في حيث الاقضاء والقائم بنفسه في حيث يكون
 هو الطلب ولا ريب انه يقتصر لا المطلوب منه في وجوده لا يخفى اما مطابق لوجود
 الطلب بان يكون مثله في القدم ضرورة ان الطلب اذا كان قائما بنفسه في حيث
 يكون قد هيأ او غير مطابق له قال اول مستلزم لتعدد القضاة والما فيه مستلزم
 للمقابلة على انه تعالى لا يستلزمه وجود الطلب لا المطلوب منه وذلك بتكليف الله
 مكلف فيكون فيها على انه تعالى في ذلك على كبره وقد يقر ذلك بتعدد القضاة
 واما ان الطلب اخر في يقتصر على اثنين فالطلب منه لكان موجودا في جميع
 ايات وجود الطلب بل من تعدد القضاة كاللحم واللبن وجودا في جميع الاوصاف
 اذ الطلب في حيث وقام مجلتي كالاخر ومنها انه لو كان الحكم عبارة عن الكلام
 النفس فيلزم اما تغير القديم في كونه قديما او التكليف بالاطلاق وكلاهما محالان
 اما انه في واضح لغيره عقلا واما الاول فلان التغير في اوصاف اللازمة لمعاد
 وبيان الملازمة ان المجازين والاطفال والناثم حالهم متغيرين بتلك الاوصاف
 غير الجنون والعبودية والنوم اما داخلون والطلب والتكليف مع تنوعه الطلب الهم
 اوله فالاول مستلزم للتكليف بالاطلاق ضرورة ان الطلب بالاطلاق والتكليف بالاطلاق
 في محله والى في مستلزم لتغير الطلب الذي هو قديم او غير قديم الطلب الذي هو قديم
 لتغيره ومنها ان كون الحكم عبارة عن الكلام النفس فرع لوجوده ولانه
 غير موجود الاول ان قوله نعم وكلم الله من سوا تلكا مطلقا صحيح فيكون الحكم

*The original is in Latin
and is now in the*

2021

بسم الله الرحمن الرحيم

بالكلام هو اللفظ واللاما يكون لخصيصه بموسر معناه اذ تكلم بطريق الكلام لنفس حاصل
منه نعم بالنسبة لا جميع الدنيا فلو كان المراد بتكلمه نعم مع موسر كلاما لفظيا
لصح اختصاصه بموسر فان الثاني في النصوص والتواريخ صدو تكلم اللفظ
منه نعم لا الموسر وخبره عن غيره في سائر الانبياء ١٤ والافد لغز حيث
تخصيصه بموسر والثاني ان الكلام لو كان عبارة عن الكلام لنفس لزم ان لا يكون
أمر أو لناحية مع ان قوله ثم يامر بالعدل والاعسان وينهى عن الفحشاء والمنكر
يدل على اضافته بها ويصان الملازمة ان ~~وتوفى الله والناس انما يكون هو قول~~
~~وهو اللفظ فالله والناس لا يتصف بها الا فيما يكون في اللفظ والثالث~~
ان الكلام اما اخبار او تشا والاول يكون المعبر شيئا ثلثة العبارة بصادر التكلم
والاخر دعان لنفسه وتحقق النسبة ونفي الامر والارب ان الثاني عبارة
عن العلم والكلام لنفس عند الاشاعة لا يكون في مقولة العلم كما لا يكون في قيل
الطلب والارادة والكرامة حيث صرحوا بانه امر قائم بنفس ولا يكون في مقولة
احد من المذكورات واما الثالث فهو امر واقف فلا يكون قائما بنفس فاما خبر الامر
في الاول وهو الكلام للفظ والثاني يكون الخبرية شيان الاول هو الاول
في الامور المعبرة في الاول من العبارة بصادرة عن التكلم والثاني هو طلب
كل الامور او اللزامة كما في النوازل وكيف كان فلا يكون عبارة عن الكلام لنفس
اذ سبق انه عند غير الطلب واللامه ويمكن الخدشة فكل من هذه الوجوه
الحاق الاول فنقول ان الطلب موجود بلا مطلوب منه والقول بانه نعم نعم
اذ لم يصرح بما به هو الذي لا يقارن العقل لقصد الغاية والغرض سواء
علم عدم ترتبها عليه ام لم يعلم فان اعبدة بقصد الغاية ويعدم قصد الغاية
فيكون وجوده مع قصد الغاية فهو خارج عن عنوان الشافعية سواء ترتب نهاية ٢

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

صدور الصوت يكون ضرب علامته على الكلام الباطن النفسي كالاصوات والمروف فهو من غير النواة
واما الثاني فلعلم من الارادة من قوله اللاحق اللفظ واعتبار القول في توقيفه حب
كأنه بعض عبارة القوم او فضلا كما في الآخر انما يكون من بعض الاصولييين اذ كثير من المحققين
لم يعتبر لفظ القول في توقيفه

مع تنصيص بعض شراحه بان تقييده بالاعتناء دليل على ان وراءه قصد من ينشئ
الكلام لنفسه ولو سلم ذلك فقول ان الله تعالى احرزنا من مطيق الكلام لنفسه
كما قول الله الآية التوقيفية انما هي ان الله تعالى هو الذي ياراد بالعلم والاكسان وينزه عن الغفلة
التي غاية الارادة ان يكتب تجزوه و هو احرز من طيقا واما الثالث فتمنع انحصار
اشمال الاخبار على التقييد من عبارة الصادرة عن الحكم ونسبة الواقعة والاذعان
بالنسبة المعبر عنها بالعلم والنسبة القائمة بالطرفين التي تسمى عند اهل الميزان بالنسبة الحكيمية
ولا يخفى في تغييرها مع النسبة الواقعية اذ النسبة الواقعية وجود لا يفقر لا تعقل
الطرفين بخلاف النسبة الذاتية فان وجوده مفقور لا تعقلها ذلك في تغييرها مع ادخال
النسبة فان النسبة الذاتية يتحقق فيما اذا لم يكن النسبة معلومة كما في صورة الشك و
الوهم بل يتحقق فيما اذا علم خلافها ايضا كما في الكاذب على ان النسبة موجودة للارادة
ولا يخفى في حصول التغير من الارادة والموضوع في يكون هذه النسبة عند اللاحقة
مسماة بالكلام النفسي لا النسبة الواقعية حتى يتي انها غير قائم بنفسه ولا الاذعان
بما هي في اشياء انما هي عبارة عن العلم ونسبه على ذلك تنصيصات الاشياء حيث
اوردوا عليهم بان هذه النسبة قائمة بالطرفين لا بنفسها فاجابوا بان المراد
بقياها بنفسها انما هو قيام طرفها بها لا انها بنفسها قائمة بها وبالجملة
النسبة الحكيمية معتبرة في الاخبار مسماة بالكلام لنفسه واما بيان ان الذي
عدم تسليم انحصار اشمال الحكم على الاشياء فيكون المعبر في الاشياء
اشياء الاشياء المتقدمة من عبارة الصادرة عن الحكم والارادة بالنسبة لا
الادوار واللاحقة بالنسبة لا النواة والطلب اذ القول بان المعبر فيها هو
الارادة

كانت هذه الاشياء غير متناهية في العدد والعدد لا يحصى

اشياء متناهية على كلام آخره القائلين بانهم يطلبون الارادة ولكن التحقيق عما ينبغي
تغيرها لا بما ذكره الاشياء ووجه التغير عنها في ان الطلب قد وجد بدون
الارادة فلو كان كذلك لكان في ذلك كافي الادوار المتعاقبة التي ليست
نفس الفعل حاد الاخر فان الطلب موجود بدون الارادة اذ ضعف هذا
الاعتدال وادخل هذا الاحتجاج لا التيقن لاننا قد حصل لطلب بدون
الارادة بل كلاما متفقين بالنسبة في كل الفعل او كلاما موجودا في النسبة
للارادة لطلب وبعبارة اخرى لو اراد صورة لطلب فقول ان الارادة هي
موجودة ولو اراد حقيقة لطلب فقول ان طلبها متفقان بل كما سنده في الوجوه
وعملها ان حصول الارادة والنفس احرز اختياره فيقدم مجرد حصول الرضا
في نظر الشخص بخلاف فانه احرز من عبارة الصادرة وان الارادة هي
مفقور لا ارين ادعوا به بالعامة فتمنى واشتق فيفقور لا يريد وادخل
الطلب فانه مفقور لا اشياء وثبت لانه بالعامة بمعنى خواص فيفقور لا
طلب وطلب ومطلوب منه وان الطلب لا يحصل الا بالمال نوع
العلاج لصدور الصوت وحركة اليد والمنه في غير ذلك بخلاف الارادة فانه
منفردة في النفس ولا يحتاج الى المذكورات فظهر ما بيننا وقربنا ان
الكلام لنفسه عند الاشياء والاشياء وانما هو الطلب القائم بنفسه
فثبت ما ذكرنا وحرزنا عدم شيء من المذكورات ايراد اللفظ للارادة
على تقدير

وتمت

میں آرزو ہے کہ اے ایم و فیستقین

على العلم تفصيلا بالأحكام المحلولة بالأحوال الأصلية في الأدلة التفصيلية وجعل كلامه
وتوضيح حاشية هو أنها مودعين وجه التفسير بين الدليل والدلول ودفع انتقاد ما
وضع المحقق للامراء الذين أورده في الأشارة بما فرض كون المراد في الخطاب هو
الكلام المنفرد في نفسه في لزوم عدم دلالية الكلام الكتاب كما أنفا عن نفسه
وذلك لأننا قال أن المراد بالأحكام هو الأحكام الأصلية في الأدلة التفصيلية
الدليل والمدلول بالتفصيل والأحوال وهذا توطئة لعدم ورود الديراد الوارد على الكلمة
عنه اذ لا يحصل العلم بالأحوال بالأحكام ثم العلم تفصيلا إلى صانعة الأدلة التفصيلية
لا يخرج الكتاب عن كون دليله يحقق معنى العلم بالأحوال الذي هو شرط للدليل
فلخرج الكتاب عنه لأنه دليله ولما كان مراده أن المراد في الخطاب في كلامه توطئة
هو المعنى والمراد في الخطاب الله الذي هو الكتاب إنما هو اللفظ فيقضي وجه التفسير
إلى صانعي الدليل والدلول فليست بالواجب الثالث من الاجوبة وهو الذي ذكره في
الترتيب من تبعه من صاحب الفوايد وغيره أنه وحاصله أن لفظ المدلول مضمحل لفظ
الخطاب الذي هو جنس في تعريف الحكم فيكون الحكم عبارة عن مدلول خطي المتعلق به والخطاب
الذي يرفض الكتاب عبارة عن اللفظ فلا يلزم اتحاد الدليل والمدلول وأما ما
وجهي الأول أن لفظ متعلق بالأفعال في اللفظية على الآثار لأن ما يتحقق متعلق
بأفعال المكلفين لا يكون إلا المعنى والثاني أن لفظ من حيث اللفظ أو الخبر
في حد الحكم اللفظية في ذلك وذلك لأن اللفظ عبارة عن اللفظة في اللفظة
لكنه التكليفية والخبر عبارة عن اللفظة كاسبق منها أنفا ولا ريب أنها لا تكون
عبارة عما فيه وفيه أن أضرار المدلول ليس بأولى من جعل الخطاب عبارة عنه
بل لنا أن نقول أن الثاني أولى من الأول وذلك لما قلناه من أن اللفظة
عندهم مطالب فيها من قبل المدلول ثم أعلم أن أقر الخلل في ذلك أن ما هو أصله
أعز خطاب فهو المتعلق به لعدم ورود اتحاد الدليل والمدلول في الكلام ذكرناه وبيناه لكنا عبدنا
عنه عليه لما ذكرناه سابقا في لزوم استدراك قبحه من جهة الفحوى والحد ولولا ذلك لكان
عليه خيرا فليست بقى الكلام فيما سبق من طوائف الحكم وهو المسئلة وهو اللفظ

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تسدين

الاحكام الخمسة التكليفية او الاوامر منها ومنه الوضوء فنقول ان حمله على المصطلح الفقهي وانما
 يخرج بالنظر لا الاصل الثابت الذي هو حمل كل من المصطلح على اصطلاحه فان هذا
 الخلق للفقهاء انما يكون من الفقهاء ومقتضى العمل والقاعدة المذكورة هو حمل الحكم الخلفي
 بما هو المصطلح عندهم كقولنا حملناه عليه يلزم من ذلك ضرورة ان الحكم المذكور لا يكون
 له ذلك ولا شبهة في كلامنا في هذا وحمل قوله تعالى لا يكون الا كما هو مقتضى
 كما صابغة الكلية التي هي الميزان لنا في عبارة عن حمل كل منها على شيء بحيث لا
 يلزم بسببه استدراك ذلك القيد في الخلف ~~وذلك~~ ^{بما هو مقتضى} استدراك قيد آخر ولا
 الخلف على وطرد او لا يفتوته لحدود اذا كان الامر من حيث التكليف فلا ريب انه لو حمل
 على مصطلح الفقهاء يوجب عليها حدود وان الاول يلزم استدراك قيد آخر وهو الخلف
 فاما ان حمله على المعنى الخاص غير الاحكام الخمسة التكليفية فقط او حمله على ما هو عام منها
 فلو حملناه على الاول فيلزم محذوران احدهما لزوم استدراك قيد شرعية في الخلف اذا
 لا يخفى في انه اذا كان المراد من الاحكام هو الاحكام التكليفية ^{وهي التي هي} من امور شرعية
 لاستدراك قيد شرعية جداً وثانيها لزوم نقض ما في الخلف من اوج احكام
 الوضعية عنه كاللحق وان حملناه على الثاني في وان كان المحذور الثاني نقضاً
 لكن المحذور الاول باق على حاله ^{فلا يلزم} فلا يلزم حمل الاحكام والخلف على مصطلح الفقهاء
 ايضاً فان قلت اما تختار الحق الاول غير حمله على المعنى الخاص ولا يلزم شيء من
 المحذورين اما عدم ورود الاول فلان نقول ان هذه الامور غير الوجوه والندب
 والائمة والكراهة والاباحة كما قصدت في شرح فلك قصدت عن غير تلك الحكم الموالي
 بنسبة ما عبيدتم فلم لا يجوز ان يكون المراد بالاحكام والخلف هو هذه الامور الخمسة
 مطلقاً وبقيد شرعية يخرج احكام الموالي ما يصدر عن غير شرع غير احكام
 الموالي ولا يلزم من ذلك ركاكة جداً واما عدم ورود الثاني فنقول اما بعدم
 كون الاحكام الوضعية من مجبوبات شرع بل من مفاهيم مشرعة منها كما هو مقتضى
 فلا تكون من الاحكام الشرعية حتى يلزم بخروجها عن الخلف محذور وانما يتسلم كونها

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الرفعة

المجلد الأول هو

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَسْتَقِينِ

[illegible][illegible]

31

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعْقِلُ

وسبب تفصيل هذه القضية هو ما تقدم ذكره من أن الأصل في الأصول والمقاصد أن يكون
في جانب الثاني أو المجموعية أو حادث كون مسبوق بعدم وقوعك في وجوده فإما حصل عدمه
وقد فلا بد أن ينظر في المقام بالدرجة التي تحصل الدليل في أحد الجانبين ^{فإن كان في جانب}
فإن وجد في أحد منها ^{فإن كان في جانب} فإما حصل مقتضى وان لم وجد في جانب فلا بد أن يكون مقتضى الأصل
والذي يمكن أن يتولد عليه بعدم كون الكلام الأخص في الجملة ^{فإن كان في جانب} كما يكون هو الوجودان و
وبما أنه في أراد طلب حتمية بليغة بليغة خاصة التي تحصل في أمور من منضم بعضها
الأخر فيكون مقتضى في أمور أخرى من كونها في حالة كذا ^{فإن كان في جانب} وقضية كذا ^{فإن كان في جانب} وقضية كذا ^{فإن كان في جانب} وقضية كذا ^{فإن كان في جانب}
فإن في القلة وكذلك يطلبها بعد التبع فلا بد أن بعد الطلب العقل على تلك الماهية على
ما هي عليه فكلها على تلك الأمور المعينة فيها ويخرج منها تسليماً عديداً منها ما يكون له عقلية
داخلة في تلك الماهية ومنها ما يكون له عقلية خارجية ^{فإن كان في جانب} بالنسبة لاجتماعها ومنها ما يكون
ما يكون له عقلية خارجية في وجودها ومنها ما يكون له عقلية خارجية في عدمها وبعد ذلك
يتحقق النظر حكم العقل بأن ما يكون له عقلية داخلية فهو جزء تلك الماهية وما يكون له عقلية
خارجية الرعيان فهو سبيلها وما يكون لك ^{فإن كان في جانب} لكن في وجودها فهو شرط لها وما يكون لك ^{فإن كان في جانب}
بالنسبة لعدمها فهو مانع لها وكذلك هو إذا يدل عدم كون ^{فإن كان في جانب} هذه العناوين في كل القضية
والسببية والظرفية والمكانية مستقلة لا بالاعل وجعله له بل من مقتضى في تلك الماهية ^{فإن كان في جانب}
بغير العقل وحكمه وهذا الدليل ^{فإن كان في جانب} وكان يمكن الاستدلال به لكنه ^{فإن كان في جانب} فهو على الماهية ^{فإن كان في جانب}
فيه بأنه إن لم يكن هذه العناوين في مقتضى العقل وأنه أحدها وأوجده بل يقول ^{فإن كان في جانب}
أنه لا شك فيه بالنسبة لقوله أن طالب تلك الماهية كذا ^{فإن كان في جانب} إنما لا حظ لك الأمور المعينة ^{فإن كان في جانب}
فيها كما ينبغي فيجب طلب تلك الماهية على وجهها غاية الأمر أن العقل لا يحدك الأمور المعينة ^{فإن كان في جانب}
المعينة فيها لأنه أحدها وأوجدها وبالجملة يجوز أن العقل مشتر على تلك العناوين ^{فإن كان في جانب}
عندها مدعيها لا يجوز أن يكون العقل لك الماهية لا حظ حين طلب تلك الأمور ^{فإن كان في جانب}
المعينة فيها ^{فإن كان في جانب} بعضها من حيث اشتغالها عليه وبعضها من حيث تيسرها ^{فإن كان في جانب} وبعضها ^{فإن كان في جانب}
من ^{فإن كان في جانب} بعضها من حيث اشتغالها عليه وبعضها من حيث تيسرها ^{فإن كان في جانب} وبعضها ^{فإن كان في جانب}
ولا شك أن الماهية بهذا الوجه أو عين العقل غاية ما والباب أنها ليست كذا ^{فإن كان في جانب}
هذه العناوين ولابد أن العدة هو الماهية المسماة ^{فإن كان في جانب} والاهتمام ^{فإن كان في جانب} الماهية
الأصطلاح ولا يدخلها في أجل التحقيق في المقام عاجبه يتكشف الماهية ^{فإن كان في جانب}

[illegible]

برجی و سادات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَتَّقِينَ

المفاهيم وان كان ينظر تلك المفاهيم بالكيفية وبلا حظ وانها هل تكون في اللوات
ثابتة في نفس الامر او لم تكن في اللوات لنفس اللوات بل هي في محولات في وعيها متبدلة
فان كانت في نفس الامر فلدرب ان يثبت في لها كاشفة عن تلك الحقيقة نفس اللوات ثابتة
وح يكون تلك العناوين غير الوضعية والماثية وانما هي في مشروعات العقل ولا كلياته
ولا اجزاء ولا احداث ولا جعل لا نسبة لان تلك العناوين الموصومة بالكلية في الوضعية في الفع كاشفة
وان كانت في قبيل الفاع فلا تكون ثابتة في لها كاشفة عنها بل تنقسم فيها احداث
تلك الاحداث تلك المفاهيم الواحدة والدرب ان حين الجعل والاحداث لا حظ تلك الجاهل والمباني
منفرداً منفرداً في كون تلك العناوين في محولات في وعيها متبدلة

gas gas

الاصح الاضيق في ذلك قول المنفصل في كونه متحققا في كل حال من الاحتمالات المتعددة فحين
 وانما اذا كان المراد من الحكم هو كونه شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت
 فحينئذ لا يفتضح الذي يفتضح في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 في كل وقت من شأنه ان لا يدخل في احوالها والاحتمالات والاضيق في كل وقت من شأنه ان لا يدخل في احوالها
 في كل وقت من شأنه ان لا يدخل في احوالها وانما اذا كان المراد منها هو كونه شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت
 ما من شأنه ان يصدق في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 على كونه شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 هو الصورة التي هي في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 في كل وقت من شأنه ان لا يدخل في احوالها وانما اذا كان المراد منها هو كونه شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت
 على كونه شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط

فان قلنا بل اول اثر هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 فحينئذ لا يفتضح الذي يفتضح في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 اذ المفروض ثبوت التزام بين الحكم الشرعي وهو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 المتلازمين في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 تفصيلا في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 وعما تقدم في جملة الاضيق وعنده معا بدور ان في اخذ قيد الوضع في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 هو تفصيلا فهو معنى بر احكام الوضعية جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 عبارة عن ما هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 وتوفيق الحكم الشرعي في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 الحكم الشرعي عبارة عن ما هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 قيد الوضع في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 مبنيا على ذلك بل كونه جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 بدور انهم جميعا مطبقون على عدم جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 ثم ان اجالا في عبارة عن اي شيء في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط

حاشا

كقيد الوضع في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 رار انه عبارة عما هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 اذ المراد من الاخذ هو ما هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 في كل وقت من شأنه ان لا يدخل في احوالها وانما اذا كان المراد منها هو كونه شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت
 غير مبني ولو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 وكذا في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 وما ذكرنا في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 له من كون الاضيق في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 الشرعية التجارية ولسان اطباء او من غير الاضيق في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 ان يفتضح في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 كما وانها تكون صالحة في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 للبراد من الاحكام الشرعية في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 بل المراد منها انما هو ما هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 فبقية المقالة لا بد من اعادة ما هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 في كل وقت من شأنه ان لا يدخل في احوالها وانما اذا كان المراد منها هو كونه شرعية او ما من شأنه ان يصدق في كل وقت
 الحدود بل في غير هذا لا بد وان يكون اعترافا في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 الاحكام الشرعية ما هو جملات له شأنه في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 قيد شرعية الوضعية للاعتراف في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 المعنيين الآخرين في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 وان القيد يصرح اعترافا في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 ونظرا في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 احد المعنيين الآخرين في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 بل ان يكون قيد شرعية في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط
 التفصيح عن هذا ايضا لا بد من اعادة احد المعنيين الآخرين في كل وقت من مقتضى وطول القول في هذه المسئلة من غير الاحتياط

بسم الله الرحمن الرحيم و نستعين

ان المراد بالاحكام في هذا المقام ان المراد بالاحكام العقلية اذ لا يتعلق بها كمال الاعتدال كونه عقلية
فذلك يتبين من ان المراد بالاحكام العقلية اذ لا يتعلق بها كمال الاعتدال كونه عقلية
لما بقية في الدرس الثاني والثالث مع ان العلم بالامر فيها والاصطلاح فلابد من ان
تخصيص القيد شرعية كما جعل الله فيه العهد او نحو اخر فان ثابت سابقا لان الاحكام
لها تلك القوة والفعلية وانما في قيد الفرعية وشروطه يقتضي فعليتها فلا يلزم سبق مقام
وكل لهذا لا يراد ان يخرج من الاحكام التي تكون في الملوك والارباب ليس لها لغير فعلتها
ولم يبق يتعلق بها بعد نسخها بعد ثبوتها ثم كونها عقلية بل ان الاحكام كونه عقلية
في وقت الوفاة الى العلم والارباب انها بعد الاعتدال لا تكون فعلية كما لا يخفى ذلك يتبين
فيها ايضا ما يوردها الحكم في حواشيه وقوف الذي يليه القيد الفرعية من انشاؤه طرأ
يدخل في اجراء قوله ثم وان قلنا للملكة اجد والادام اليه في الحد لانه حكم يتعلق بكيفية العمل
مع من اعلم به الامر فقهيا ولا العالم به فقهيا في الاصل في ادلة الحق وان بعد ما في ان
الاحكام عبارة عن الضمنية اما لانها اول ما يراها لا القيد الشرعية والفرعية بعد الاغراض في ذاتها
لذلك لا يراد ان الاحكام على العاقل البصير واما قيد بلا واسطة فهو للاصلح فالمراد بانها
منها هو الاصل في العودى والملك وذلك لان الاصل على ما فيها من الاصل في الثبوت
كالعلم بالنسبة لا معلومها ومنها الاصل في الدلائل كالادلة بالنسبة لا ما ثبت بها وكما لا بد
لنسبة لا علمها ومنها الاصل في العودى والمراد بها هو عودى الشيء لشيء بعد عرض ذلك
الشيء اخر اعني من هو الذي هو عودى او ما هو كاشف الذي يعين الانسان بعد عرض لشيء
والفعل الذي يعين الانسان بعد عرضة الحق وكما كانت به الحق نوحى اليه بعد عرضها لشيء في ذلك
ولارباب ان كان المراد من الاصل في الاصل في الثبوت في جميع الاحكام ثم هو في
الفقهية من جهة الحق كما تدبر العقلية لكونه منصوصا اذ كما مذ بهم الحق لا يكون حكم في الاحكام
الاولى في العقل او حدة واقعية وان كان لا يثبت في العلم ولا في العلم ولا في العلم
وكذلك لان المراد منها هو الاصل في الدلائل لان ما خرج جميعها او جعلها في العلم لانه
لا يوجد حكم في الاحكام الا في العلم لانه يستدل فيه بدليل وهو قد عرفت ان الدلائل في الاصل
في الدلائل فلو كان المراد من الاصل هو الاصل في الدلائل لان المراد من الاصل في الدلائل
واذا لم يكن كونه واسطة بل هي من الدلائل في العلم في الاصل في الثبوت والعودى
ويخرج بقوله بلا واسطة الاصل في العلم كما قيل في اصل الكلام ان اعتبر في فرع العلم

فخرج من بين يديه في الرد
باعت رقيه النمل في الرد
الفرقة في الرد

9. فلا يغتصب
الماخوذ من هذا الغيبة
للحظف الآتية

وكانت عدم صدق الوعد
على الضرورية كما هو

بسم الله الرحمن الرحيم و بسمه تعالی

١٠
 أو أن أحد ما تعلقه بهما وثانيها كون ذلك التعليق بطورا واسطة والعوض في الأصول يخرج الأصول
 الاستثنائية وما يشق في الأصول العقلية أقول لا بد أن يطرأ على التعليق في الأصول العقلية أو أن أحد ما
 أن الأصول العقلية بل يتعلق بها بواسطة والعوض لا بد وثانيها أن يفرض التعليق كذا يحتاج
 والخدعة فيه بواسطة من خرج الأصول العقلية به أم لا فيكون حجة أم تكون حجة من غير القوة
 فلهذا يحتاج في ذلك العهد فنقول لا بد أن نعلم هذا القول غير معلوم المراد لأنه يحمل أن
 أن يكون المراد في الأصول العقلية ما يقابل الأصول الكلاسيكية في الأصول العقلية عبارة عن القوة العقلية
 المعمول بها لا جهة الذي يكون المقصود منه العلم بكشفه عن الزايق والعقل معا فغيره من التعليق يكون
 الأصول العقلية عبارة عن القواعد العقلية في العقائد التي يكون المقصود منها العقلية فغيره من التعليق
 القواعد العقلية تكون ما يتعلق بها المكلف بواسطة والعوض لا بد منه أيضا فغيره من التعليق
 بموجبها منقلا للأصل البراءة التي تكون من جهة تلك القواعد وهو عبارة عن حكم على تعليق بفعل المكلف
 بواسطة كونه ما جعل حكمه الواقع مثلا ذلك فوجوب سائر الدعا عند الدلالة المحللة أو حرمته
 فينظر في فاس كذا قراءة الدعا عند الروية ما جعل حكمه المضموني وكذا ما جعل حكمه المضموني هو حكمه
 الوجوب والروية فالقاعدة حكمها عدم الوجوب والروية فالحكم المضمون هو عدم الوجوب والروية
 فعلى تعليق المكلف عن القاعدة بواسطة في العوض عن حكمه المضمون الحكم كذا لا يجوز كذا بصيرة
 وثانيها أن تكون المراد منها ما يقع في الأصول الاستثنائية وجعلها بل المحل المحقق فيها في الأصول
 الفقه سواء كانت نفسية أو الأصولية أو من مبادئها الاستثنائية واللغوثة بمعنى أنه يرد أنها
 القواعد العقلية التي يستعمل منها أحوال العمل لا من حيث الحكم بل من حيث الحكم كذا
 والمضاهية به أن تكون تلك المسئلة في موضوع يكون ذلك الموضوع محملا في
 كالجس فيسببه في موضوع مسئلة الفقه فيجب أن يفسر منها ما يتعلق حكمه بالعمل
 مع الواسطة في الروية سواء كانت هي أو المبادئ الحكمية الغوية أجمع في هذا الموقعية النفسية في
 بلا واسطة للخارج ذلك مثلا ولن صيغة الفعل حقيقة والوجوب مسئلة في هذا الأصولية
 مع تعليق حكمها بالعمل بواسطة ذلك ولنا مقدمة الواجب واجبة فإنها أم مسئلة أصولية كما سبقت
 لا بعض الأول أو من مبادئها الحكمية في التحقيق مع تعليق حكمها بالعمل كذا وضابط الحكم
 أن يكون لتلك المسئلة نفسية مسئلة ونظرا في فاس في الأصولية موضوع فليس لا العمل الذي
 موضوعا للمسئلة الفوقية كان بمنزلة الجس في السببه في النوع المندرج تحته فان ولن صيغة فعل
 حقيقة الوجوب مع أنه يكون لا قولنا ما تعلقت به صيغة الفعل مجردة عن القوانين فهو واجب

الاصول الخفية للكون والعظم

و من الاصول الدائمة
المعروفة باسم
و اصل البراءة ولا نقل
والخبر

الاصول

و موضوع من الحقيقة كما تر عن ان كلاً في نسبة لا الصلوة التي من موضوع المسئلة ان يكون كسنة
 الجنس لا النوع فلما يتقدم حكم الوجوب المتعلق به لا الصلوة في حق قوله نعم الغير الصلوة ان الصلوة
 ما يتعلق به صيغة افضل جودة في الوترين وكما هو كذلك فهو واجب فالصلوة واجبة وذلك النظام
 في عنوان مقدمة الواجب المأخوذة من نسبة الاصلية فانها يقاس بها كل ما في ذلك من الدوام
 جنس فيتقدم حكم الوجوب عليها اليه في حق ان كل ما في مقدمة الواجب وكما هو كذلك فهو واجب
 فكل ما في واجب وكذا في حق اكثر ما في الاصلية فان ادخل من الاول اليه ما هو في الاول
 فيقول انه مرد عليه ان الاصول بهذا المعنى حكم الخطر العقلي المأخوذة من مخرصة في الدوام التي تعتبرها
 بالادوية واصل البراءة في حق ما في الاصل الا واجبة واصل الاصلية في حق ما في الاصل الا واجبة
 ولا يجوز ان يخرج من هذا المعنى وانما ملئت بدقيق النظر لحدث الحكم في بعض هذه الاول
 غير شرعي يخرج بقيد شرعية وهو في بعض الآخر وان كان شرعياً لكنه ليس ما يتعلق به الاصل
 كالاصول الا اعتقادية يخرج بقيد العقل بعلمه كما انه في بعض الثالث وان كان شرعياً متعلقاً
 بالعلم لكنه لا واجبة في اوجابه لا قيد بل واسطة بل يخرج بطور العقل في الحقيقة الملائمة لثبوتها
 الواضحة فان اصل الاعتقالي الذي يخرج عن اليقين بالتكليف مع تلك في المكلف به ووجوده قد
 يتحقق ما يحصل به الامتنان بعدم دوران الايمان المأمورين كما في مورد اصل التخيير كما في مورد العمل
 متضمن في مورد جريانه كالصلوة عند شك في مدخلية شيء فيها او شرطاً مثلاً مع بقائه في المكلف
 بها مقدماً لا يكتف منها والصلوة ما استغلت الذمة بها يقيناً ولا يتحقق التكليف فيها وانما
 اليقين بالاعتقالي مستند اليقين بالبراءة والاعتقالي في قولنا اليقين بالبراءة عنها يتوقف
 على ان الصلوة مع ما شك في مدخلية والاعتقالي ان نتيجة هذه المقدمات تكون ان الصلوة
 مع شيء المشكوك فيه واجبة بحيث ان الاعتقالي ان تلك الاصل مرجع لا يمتنع فكلما
 احدثية فلهذا ان هذه المذكورة في الشايع النتيجة التي ذكرناه في حقها في قياسين يخرج
 باحد او وجود في المقدمة وهو اليقين بالبراءة وبما لا يخرج وجوب المقدمة الذي هو النتيجة
 في حق نظم اولها الصلوة ما استغلت الذمة بها يقيناً وكما كان كذلك بحسب البراءة فيها يقيناً
 بحسب اليقين بالبراءة عنها فالصلوة بحسب اليقين بالبراءة عنها وفي حق نظم فانها ان الصلوة
 مع اعتقالي في مدخلية ما يتوقف عليه اليقين بالبراءة وكما كان كذلك فهو واجب فالصلوة
 مع اعتقالي في مدخلية واجبة اذا وقت هذا فيقول انه ان اريد بالعلم المأخوذة في ذلك الاصل
 المتعلق بعلمه مع الاسطة الحكم المأخوذة في كبر القياس للادول فهو ليس حكماً شرعياً
 بل هو

بل هو وفقاً حرف حيث ان استغناء الخطاب بالصلوة اما هو وجوب البراءة الا اعتقادية وما كان الواقع
 لا طريق اليه الا العلم كونه الله لا دركه فالعقل يلزم المكلف بما يتخيل العلم بالبراءة الواقعية
 تخير الله عن الواقع في مخالفة الواقع الموجبة للقوية الاخرية وجوبه ليس متفاداً في شئ ولا
 ان يمانية من شأنه ان يخرج من صدور خطا في اصلي به الكان مؤكداً في العقل كما في
 فلو سلم انه مأخوذ منه بان العقل فيكون حكماً شرعياً باحد العلم الثالث لمقدمة العلم والعمل والا
 والطريقة فلا سلم استناد خروجه لا اليه لعدم الاسطة بل هو مستند لا اعتبار العقل بعلمه
 كبر اصول الاعتقالي كونه متعلقاً باعتقاد المكلف وان ادخل به ما هو مأخوذ في كبر القياس
 الثاني في الكلام فيه يخرج بمقدرة في شبهة في الحكم الاصول المأخوذة في مسئلة وان مقدمة
 الواجب واجبة الداخلية في عنوان الحق الثاني في الاصل حسب ما تقدم معانيه لان قولنا ما يتوقف
 عليه اليقين بالبراءة واجب تكون من حيثيات تلك المسئلة كما في حق الاصلية بالبراءة
 بحسب ما احوار حالة سابقة معني محتملة التي من حكم اصول هو انه يجب ابقاء ما كان تحت
 ان حقيقة الاعتقالي بحالة ما كان ومعني وجوب ابقاء ما كان وجوب الحكم ببقاء ما كان وما كان
 الحكم عبارة عن الادعاء ولا يعقل الادعاء بالبقاء مع فرض شك فيه الا ان ذلك لا يصلح وجوباً
 لوجوب فلا بد من كون المراد منه الادعاء بان يكون ما كان هو الذي يجب التدين به للآن
 فيترتب على الموضوع في جميع اناره ولوازمه نهية فان كان وجوباً فانما الوجوب وان كان
 حرمه فانما رادونه وان كان واجبة فانما راد الاياه وهكذا في جميع الوجوب المذكور في الاصل
 متعلقاً بما هو من مقولة الاعتقالي وحقيقة ذلك ايضا استناد خروجه لا اعتبار العقل بحسب
 الثالث لذلك اعتبار كون المتعلق بالادوية واصل البراءة الذي مرجع في ذلك في التكليف
 وان كان حكماً مستقلاً في نهية ويكون متعلقاً بالعمل مع الواسطة تكن كيفية خروجه
 اعتبار المتعلق ايضا باعتبار رصفه لانه طاهر في التحقيق والدرسان المتعلق مع الواسطة
 ليس بحسب متعلقاً حقيقة ما في حقها في اصله اخصير لذن معاده وان كان
 اخصير بين الفعل والركن والعلم الدار بين الحدود بين اعراض البراءة الحرة حيث في ومثله
 انه ما دار بين الحدود بين وكما كان كذلك فهو غير متعلق بفعل والركن فهذا في حق من العمل
 والركن لكنه حكم متعلقه بعلمه ليس بحقيق فيخرج باعتبار الظهور الى اصل من المتعلق فيقدر
 بل هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِشَيْءَيْنِ

[illegible]

1600

۱۲۱

9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 8

فصل در بیان

الموقف

بسم الله الرحمن الرحيم و بسمه نستعين

[illegible]

میرزا محمد حسن

٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِينِ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلينا ان فائدة قدره انهما انما اخرج علم القدر على الحد او انه من فوائده كما جازى الا فاضل
لكن كما نرى وجهه من جهة علمه فافقه وجهه ثلث الاول انه يخرج بحسب الدليل وادائه ودالك الدليل
علم القدر مستند الى سماع الاكلام من المجتهد ولا ريب ان سماع يكون من العلم الكسبي القوي ثم الى كسبي
والثاني ان العلم لا يخرج علمه بدائه والثالث انه يخرج بحسب الدليل بمعنى ان العبرة في علم المجتهد بالاكلام انما
هو اخذ ما يقع في الادلة ولا ريب ان علم القدر لا يكون كذلك بل هو اخذ من دليل واحد غير ان
المرتب في قوله هذا انتم الملقين وظواهر ذلك فهو حكم انه يتاخر عن فقه حقه في الحد والثالث
انه يخرج بعدئذ الاضافة بمعنى انه يراد من الادلة المعهودة ولا شك ان علم القدر وان كان
ما هو في الدليل الا انه ليس في الادلة المعهودة بل هو عبارة عن القياس للمعقول وكل من منع
الوجه نظر اما في الاول فاعلم انه حقيقة سابقة فترد

وأما الثاني في قلنا كون المعتبر في العلم هو اللاحق ^{المتكبر} ~~المتكبر~~ بل أن الجمع بينهما ليس بواجب
 في حاله والمراد منه هو جنس الموقر أنه لو فرضنا أن محمدًا أحد الأحكام جميعًا في دليل واحد
 في الدلالة فلا ريب في صدق العقيدة عليه والعقود عليها والادعاء بسلبه عنها ولا سلبه عنه كما ذكرنا
 ويشهد على ذلك تصريح جماعة من الأئمة بوجوب العلم بآلهة عن قيد التفصيل لا عن ادعاءها
 مؤذن بعدم نفي الجمع في حاله وإرادة جنس الدليل عنه فلا يصح إخراجها عنه طبعية
 وأما الثالث فنقول إن اعتبار تعدد الإضافات لا يكون معناه الاعتناء بمحمود ^{المتكبر}
 والادعاء أنه ارتكابه بخلاف طهرنا ونسبنا للاحق ^{المتكبر} ~~المتكبر~~ على الفرد لا على الزمعة
 وثانيًا فنقول أنه ليس بجمله المعتبر إليه فنقول إن اعتبار واحد غير عديم المقام لأن
 العورة والأجزاء إنما هو بحسب ظاهر اللفظ لا بحسب ما هو راد عنه كالإقرار بغيره
 والتحقق المقام أنه ينبغي أن يقال في اللاحق ^{المتكبر} ~~المتكبر~~ في مقامات أحدها أن العلم بآلهة لا يكون ^{المتكبر}
 الموقر ^{المتكبر} ~~المتكبر~~ في وجه العلم باللاحق ^{المتكبر} ~~المتكبر~~ وهو في جملة ما فيها أنه عاين في العلم
 هل يخرج بحسب المدعى أم لا وإلتفاتنا أنه عاين في عدم خروجه به وهو باق في شيء يخرج
 وبعبارة أخرى لا يلزم من العلم باللاحق ^{المتكبر} ~~المتكبر~~ العلم باللاحق ^{المتكبر} ~~المتكبر~~

صلى الله عليه وسلم
في سنة ١٢٠٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِي

وبأي كيفية فنقول في تحقيق تلك المقامات ان الحقيقة للفظ الحق مطلقا شئت اعداها المطلق
على حقيقته كما هو متعارف في الفروع فانيها الملائمة على موقف الامكان ثم علة كما هو كثير في الفروع والمقدمات
اعتمادا وعليه على الحقيقة الملائمة ثم نرى كما ذكره ابو يوسف المفسر في كتابه الملائمة على حقيقته الملائمة
في بيان حده لمعنى معناه الاطلاق غير العلم بالامكان ثم نرى في كتابه الملائمة على حقيقته الملائمة
التي في هذا المعنى من ان شاء كما هو متعارف في الاول كما ذكره في صديق الاول على علم الملائمة كما ذكره
واما القول بان الفروع في كلامه لا المتفق عليه على كلامه فهو عدم صدقه عليه وان لم يكن من حقائقه
منه ففرق بين كون الحق على هذا المعنى يكون من حقائقات الحقيقة او كونها صادرا عن الحقيقة ثم ان
ثبت مع بناء حقايق الحقيقة ثم علة فيه ولا كلام لنا فيه من هذه آية بل الكلام في ان معنى الحق
على علم الملائمة والملائمة ان الاول يصدق عليه الحق بالملائمة الاطلاق في حقيقته الحقيقة
من الحق بالمعنى خلاف الفاعل فانه لا يصدق على علم عليه الحق بالمعنى ولا الحقيقة على القول بماذا
واي نسقيا وادعيا لذلك فنقول ان الذي يمكن ان يكون مستقلا وادعيا لهذا هو ان احدنا
هو ان موقف الحق لا بد وان يكون اما الملائمة او الادراك الذي علمها وهو حقيقة الملائمة

[illegible]

62

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و من المصنفين في التاريخ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

٩
وَقَدْ رَفَعْنَا لَكَ ذِكْرًا
فَإِنَّكَ مِنَ الْغَافِلِينَ
الْمُتَكَبِّرِينَ
الْمُتَكَبِّرِينَ

بالنظر الى الدلالة التفصيلية فكل شئ يكون تحتها عبارة عن امر او العنصر والنظر الى الدلالة الاجمالية
للا دلة التفصيلية فليس تحتها شئ من المفاهيم واما الدلالة الاربعة فمفهوم شئ يخرج علم العقل
تأقيد عن ادلتها لانه لا يتم الادراك في القوتى من الكسب الضرورية الخارجية الدليل
الاظهار او اعتبار الجمعية لادلة على كون المعنى الفقه كونه علما حاصله عن جمع من الادلة
او علم الاضافة على العهد المستلزم لارادة الادلة المعهودة وقد عرفت ان هذه الوجوه
ببرهنة ضعيفة خصوصا الوجه الاخير المؤدى لا ارتكاب شئ او خلاف ظاهر بلا داع اليه
ولا قرينة عليه وقولهم ان التفصيلية قرينة عليه يدفعه انه لا يتم الادراك اخذ العلم
الماخوذة فيه للعهد بطريق وهذا ايضا يقتضيه قرينة مع ان ذلك ما يدل ينظم به لا يخرج
فيه خود الخاطى لكونه صحيحا مع كونه صالحا لا محذورا عن علم العقل مع بقاء قيد الادلة
ايضا على الاصل لادانته الاحتمار عن الضرورية حيث تقدم نظر ان قرائن الخارجية
وتحقيقه هو كما ترى خلاف ضابطه الخفية وخروج عن طريقة مطلق الحد وهو الاعلام
من اجل كون قيد التفصيلية لا يخرج الادلة الاجمالية موقفا بان نبوت الاحكام في الجملة
من ضروريات الدين فادل على نبوت الاحكام اجمالا من الضرورة وغيره مثل عوالم الآيات
والاخبار الدالة على نبوت التكليف اجمالا ادلة لكن اجمالا لا تفصيلا وهذا لا يتم فيها بل
الفقه هو موقوف على الاحكام اجمالية من الادلة التفصيلية ثم قال ان والوجه في اجمالا
كيف غفلوا عن ذلك ولم يسبقوا ما ذكرته احد في العلم الشري كونه ورفق مقامه ولا يثبت
عليك ان ليس مرادة بالدليل هنا ما هو موقوف على العقل بل المقدم بقية بل المراد به
علوه ارا بجمالا مراد ان امور نظير محل اللفظ المترددين معان ومنه خرج الدليل الاول
بهذا المعنى خرج العلم الاجمالي المستند اليه الذي هو من لوازم العلم المعلوم بالاجمالي فانه لا يتم
فقهها في الاصل بل الفقه هو العلم التفصيلي المستند لادلة التفصيلية وانضمين
بان هذا الكلام عند التحقيق وانه يمكنه النظر الدقيق اما اوله لا يطعن نحو ان شئ من هذا
العلم حسبما عرفت به قدس سره في غير موضع من كتابه من ان لفظ العلم هنا اطلق على
والتفصيل واما ثانيا فلانه عاوض انه راجع الى الجنس خارج ظهوره على العلم بالاحكام
في خارج العلم عن متعلقه طبع ضرورة ما هو المتعلق في الخارج المتعلق في العلم الاجمالي لتقدمه
طبعاً

شعاعا على الحكم بالمعنى الذي هو متعلق للعلم التفصيلي بلا حجة ما تقدم الاشارة اليه من ظهور الحكم والفقه
المستوفى فليس على العلم الذي هو متعلق للعلم التفصيلي الماخوذة حيث لا بد من تقدم شئ على نفسه
لاقتضا وتعلقه بالحكم وصف كونه فحيا عنه وعن تعليقه فلا وجه لكون ذلك علم اخر وليس الا
العلم الاجمالي الموقوف على شئ من الادلة التفصيلية فاذا كان ذلك هو العلم الموجبة لوصف العقيدة
في الحكم التي هي عبارة عن تعليل الحكم بالكلف كان متقدما على وصف العقيدة فيخرج بانها علم اخر غير
تعلق بان الحكم الموصوف بهذا الوصف واما ثانيا فلانه عاوض عدم خروجه ما ذكره من ان
خروجه لا يقتضي الترتيب بالمعنى المتقدم ذكره وهو كون الحكم من شأنه ان يؤخذ من شئ ضرورة ان العلم
بالاجمالي امر مهم وهو وصف للبهام ليس من شأنه ان يؤخذ من شئ بل الذي يجب ان يؤخذ منه انما
هو الاحكام تفصيلا واما رابعا فعاوض عدم خروجه به ايضا فهو خارج بقيد الوجبة بناء على ما
في بقية من اثبات الحكم بالفرع عما سبق تعلقه به فالفقه هو العلم بالحكم المتعلق بالفرع حيث
تعلق به والعلم الاجمالي المتعلق بالحكم ليس تعلقه به هذه القرينة بل انما يتعلق به حيث صدره
عن شئ ما عرفت من انه الذي نشأ عن تعليل الحكم بالفرع فلا يعقل تعلقه به من غير القرينة وبالمعنى
تعلقه بجهة صدور الحكم علم حصول جهة التعلق له والفقه علم يتعلق بجهة تعلق الحكم بالجهة
صدوره وهذا هو المعنى المراد من الوجبة واما خامسا فلان هذا العلم عاوض ان اشارة الاولى
على الضرورة مع فرض كون ورود دعوات الآيات والاخبار من باب التاكيد لمقتضى الضرورة يسيل
سبيل الضروريات المحضة بقيد الادلة لعدم كون مستندا في مستند خارج عن الادلة نعم
يرتبط ذلك لجعلنا العلم الاجمالي مستندا الى العلم والضرورة ناشئة منه لكونه حاصله في العلم
وهنا اشكالان مشهوران وادان على احداهما ان العلم بالاحكام هو العلم بالاحكام
فيخرج به اكثر الاحكام الوجبة عن الحد فيجب الاشباها عاونا بالادلة لطيفة لطيفة مستند او ادلتها
او اجمالا فالفقهية بالبيان اليها طان فالجنس لا يشتمل على الجواب عن ذلك والادلة عدم شئ
بعد ملازمة حمل العلم على الملازمة لاحد الوجهين المتقدم الاشارة اليها ولا ريب ان المكان له
ملكة الاعتقاد الخارجية في جميع موارد طننه ولا ينافيه عدم تحقق الجنم له فعلة لعدم وجود
الادلة العلمية او لوقوع الاختلال في الادلة ولله المصم حيث لا امان في الجهمان كان
الحقق له الجنم مجر دالة من الله والقوة القرينة في الفعل والتجرب في الاصول ليس انهم لم يفتقروا

من هذا الجواب مع توضيح المذكور في دفع الاشكال الثاني وهو كما يدفع هذا الاشكال فلما يدفع
الاشكال الاول ولعل لاجل ان يدفع الاشكال الاول باجوبة اخرى ولو على تقدير عدم صحة
ما ذكره في دفع الاشكال الثاني او يدفع هذا الاشكال ولو فرض عدم جريان ما ذكره غنة في دفعه
فما كان احد تقديرى الجواب المذكور في المنفى على عمل الاحكام على بعض غير جازم منها كما لا يخفى
ويمكن ان يكون التمسك بالتفكيك بين الاشكالين بعد اجراء الوجه المذكور في دفع الاشكال الاول
مع اجراء في دفع الاشكال الثاني اعتبار الملكة بحيث يدخل في معنوها وجود المدرك والتمسك
من استعماله يكون المذكور فائدة الملكة بهذا المعنى لا ينبغي عليه عدم وجه الادلة الخفية له ووجه
الادلة الموجهة وثانياً من وجه الاشكال على تقدير حمل الاحكام على الغلبة وقد تقدم انها لا تنافي
عقلاً ولا في نفس الله لجميع موارد الحق وان كان يختلف بالنظر في الواقع يكون بعضها مقطوعاً بها و
والآخر مطلقاً بها والثالث مشكوك فيها لانه جازم في الجميع اذا اعتبر فيها وصف الفعلية بل لا يخفى عليه
المؤلف في مقدمتين قطعيتين المعبرتين بان هذا مطلق وكل مطلق هو كماله وحقه والمنافسة
في ذلك بان مقتضى الحصول العلم في الادلة التفصيلية وهذا دليل اجمالي في بعضها ما تقدم للكتاب
في حقيقة وتقريره من ان كساده صوى هذا القيد في الادلة التفصيلية كما هو الموقوف في كافة صحتها
التفصيلية ولا يفرق فيه كساده والكبر لا غير كما لا يخفى على البيان ويتقوى ملاحظة ما سبق في دفعه
في جملة العلوم التي يطلب بالبحث فيها احرار صواباً بالنظر في العلم اليكبري مسئلة ما يؤخذ في الخارج
فالمسئلة الفعنية من النتائج المستندة صواباً قياساتها لا ادلة التفصيلية ويجب ان يكون هذا هو
المراد في الحديث على الادلة التفصيلية بالعلم كما هو الظاهر ولما ذكرناه في الجواب يرجع ما قبل
في ان الظن في طريق الكمال لا غنى وطفية الطريق لا ينافي قطعية الحكم كما يجب على امره وغيره فليست
اكثر احكامه بدوى ان المراد بطريق الحكم هو الدليل المذكور في المؤلف في مقدمتين قطعيتين فان الظن
ما يؤخذ في هذا الدليل وطاً لوقوعه محمولاً للصحة موضوعاً للكبر لانه ونفسه بان يكون الحكم قطعية
مطلقاً بل هو مطلق لقطعية مقدمته دليله اما مقدمته الاولى في الفرض والوجدان واما الثانية
في الادلة القامية بوجوب التقييد بعنوان القطع والبرهان والفرق بين الامتنان ان الظن على الامتنان
الاول في اجزاء موضوعاً ومحمولاً وعلى الاعتبار الثاني في تخارج نسبة الله من جزم اخر في اجزائها
وهو ان

وهو الذي يعبر عنه بالادعاء وقوله ادعاءاً لانه نسبة لكن لمصنوع ومنه تبعه ليرض بهذا الجواب نظراً
منه لا انه لا يرتبط بالادعاء المحسوبة وحاصل جازمه في هذا الامر ان في مع تحرير منا ان قول
طفية الطريق لا ينافي قطعية الحكم فكل وجه ثلث الاول كون الدليل ظنياً لا ينافي كون الحكم ظنياً
هو القطع وهذا كما تروى في البلدان لكونه انجيز وصف القطع والظن بما جازم له ليلها فان قطعنا
بقطعية مقدمتها فقطعية وان ظنياً بظنه او حكمه او احدها فقطعية فظنية فاذا هو في
الدليل ظنياً لا يعقل كون الماهل منه هو القطع الثاني كون الدليل ظنياً وان استلزم كون الماهل
منه هو الظن لكن حصول الظن منه لا ينافي تعلق القطع بمقتضى كونها في درجة واحدة بان لا يكون
الظن على شيء كالقطع وهذا ايضا مع كونه خلاف الفرض حيث لم يتعلق القطع بالحكم واللام يكن
محالاً في اشكال واضح لانه لا ينافي مع كونها في درجة واحدة في حجة واحدة الثالثة
كون الدليل ظنياً وان استلزم كون الماهل منه هو الظن لكنه لا ينافي تعلق القطع بمقتضى الظن الماهل
منه مع كون الظن على كماله جعل الحكم او عينه فهذا هو المراد في العبارة المذكورة لوضوحه
الاولين وهو ايضا لا يستقيم الادعاء بقول المحسوبة ليرض بنا عليه المحسوبة وهم قوم يزعمون على
ما حكاه العلامة في رتبة انه ليس له تعين في الواقع قبل اجتهاد المجتهد حكم معين في مسألة
المخاطبة وهم القائلون بان الله تعالى وظن واقعة حكم معين في الواقع قبل اجتهاد المجتهد اذا ادركه
المجتهد كان محسوبة قبل اجرائه وادام يدركه كان غطناً فهو معدود وله اجزاء فظن
المجتهد على مذهبه المحسوبة كما علمه لحدوث الحكم الواقع ان جميع النفق العبارة بقوله عن الامتنان
على معنى ان لا يكون في الواقعة قبل الاجتهاد حكم اصلي فاذا ادر اجتهاده لا ينبغي ان يصير ذلك حكمه
الواقع يجعل ان في ذلك الحال كما تقتضيه بعض الحكايات لهذا المذهب او علمه لتعيينه ان جميع
النفق القيد كما يقتضيه بعض اخر في الحكايات لهذا المذهب هو ان الله تعالى لعلمه القديم
بعد الاجتهاد وعد ادراكه الماهل لهم بالاجتهاد جعل على حسب تقديره ذلك الاداء احكاماً
في الواقع في غير ان يعين بعضاً لبعض فاذا اجتهاد المجتهدون وادى اجتهاد كل لا شيء منها
عينه في حكماً واقعياً وحقه فالعبارة المذكورة في الجواب على الاحتمال الاخر منطبق على احد
المعنيين المذكورين في مسألة المحسوبة فلا يلزم من ذلك المخاطبة ومع كون فاسد الوضع على هذا المذهب

وفيها ان هذا الكلام انما يتوجه بعد احوار مقصودين غير معينين احدهما ان المراد بالكلية ان كل شيء في
 في تلك العبارة الحكم الواقعي وقد عرفت منعها لظهور الحكم في الفعل وهو ان في الواقع والظاهر والاعتبار
 كون المراد بظنية الظن كون الدليل مفيد للظن وهو ايضا ممنوع بما اشترطنا اليه من ان المراد به كون
 الظن مأخوذاً بالطريق في باب الوساطة كما صرح به جماعة في قول الاصوليين في المسألة والخاتمة
 كما سيذكر العميد في باب الجواز في شرحه ما للتهد في شرحه ان مقتضى بيان المخبر في باب الراجح
 وهو ظاهر الخبرين وقد يجاب عن الاعتراض في باب الجواز بما ارادته ان الظن في طريق
 الحكم الواقعي وظنية الطريق لا ينافي قطعية الحكم الظاهري فالحكم في العقدة الاولى يراد به الواقعي وفي
 العقدة الثانية يراد به الظاهر فلا يصح ان كانت حكم الظاهر القابل للتعدد ياتفاق حكمه
 في خواص غير المصوبة وفيه ما لا يخفى في التفكير بين الحكمين الذين فيه ظاهر سوق العبارة مع
 انبائه على علم المقصود الثانية ما تقدم الاشارة اليها وقد عرفت منعها واحتمل اصل
 الاستسكان باجوبة اخرى منها ان مقتضى العلم بحكم على الظن وفيه اولاً انه كما عرفت سابقاً
 ما لا يمتنع له في الوقت للغة وتنبه على محصل اهل الميزان تكلف بعيد وثانياً انه وان كان
 يحدى في حفظ الحد بالطرق الظنية لكنه يقتضي بانها في غير ما يقتضي في القاطعات
 بل ان كانت التي يرجع فيها الحق في الاصول الا ان يبلغ ذلك مدعى ان هذا الحد منزل على القاطع
 وغير الظنيات ما ذكرنا في حكم المعدوم فلا يضر خروجه من الحد او التزام خروج ما ذكر في الحدود
 فيجب خروجه عن الحد ايضا والكل تعرف للحد بالحد في نفسه فان الاول انما يستقيم
 اذا كان النظر في التحديد لا الفرق في الظن من رعاية ما هو في نفسها وعدم الاتفاقات لا
 التادير وهو خلاف قاعدة المقرة وان يتحدد انما هو للمهنية والمهنية في غير فطر الايراد
 وقع لا يتعاقب الحال بين العالي والحاد فيكون خروج كل منها مضرراً والثاني خلافه في حقيقة
 القوم وتبرجاتهم فان التغيير في الفقه على العلوم بهما اعمال النظر في سائر العلوم ان النظر
 في دليل العلم بما قد وصل لا الظن بهما وقد لا يصل لاشي ونحوه فمقتضى ان العلم لا يصل
 عليه الفقيه في موارد قطع قطع وفي جابر الاصول ان مقتضى اتفاق القطع لا وجه له في العلم
 في خلافه لان فقيها وعلمه فقيها بالبرهان واليقين نعم كون المراد في القاطعات ما في نفسه
 القطع لا الاكساب القروية لقرويات الدين او المذهب في وجه تقدم ذكره كان لا التزام
 خروجهما

منه من وجهها وجه لكن لا لحال بالقياس لا القطعية النظرية يكون على حاله وثالثاً
 ان اخذت من الحد ظناً كما يصح به الحد راساً اذ لا ينبغي ان يراد به الظن بشرط عدم
 الحقبة لقروية ان لا لا يحتمل فظنية فليس فيها الاطلاق وان بلغ الفصل والعلم لا يبلغ
 ولا الظن لا بشرط الحقبة ولا عدم الحقبة لانه في ضمن احد فدية خارج عن الحقبة ايضا وفي ان
 يراد به الظن بشرط الحقبة فاما ان يراد به ما يستلزم كون المظنون حكماً واقعياً او ما يستلزم كونه
 حكماً فعلياً ان في الواقع وغيره فيراد بالاحكام الفعلية منها فالفقه في عبارة عن الظن بالانباء
 المستلزم كون تلك الانباء بمرأ احكاماً فعلية وان كانت جملتها احكاماً واقعية ولا دليل على
 شئ منها اما الاول فلا يرتب عليها مقتضى وهو اصله فاسد مع استلزامه عدم خلاصة
 الحد على جميع المدانين هو خلاف المقصود واما الثاني فظن الفعلية الاحكام
 ما هو في طريق دليل الاحكام الفعلية فلا يعقل اخذه في عوارض النتائج التي هي من المبادىء العقلية
 والمقصود من الحد ما يكون في عوارضها بل هو في مجموعها فجميع ما ذكرنا هذا يجوز لداعي
 لا او كانه مع امكان ما لا يستلزم ومنها عمل العلم على افتقار الراجح كما عليه وهو جازي شائع
 ولا ضرورة اخذه في الحدود وفيه مع ان الجازم مع امكان ما لا يستلزم ما لا مع المصير اليه
 مع استلزامه الاشكال والعكس يخرج شكيات التي يرجع فيها لا الاصول العلمية وهو مقتضى
 بالنسبة اليها فيها ولا يمكن ان يراجها واحد في هذا المقصود وهو الجزم لانها احكام معلومة
 في حلة الظاهر لان معنى الاشكال على عمل الاحكام على الواقعية والتزام الفقه في العلم لا فقه
 تقرير لعدم الحق ومع هذا كله يرد عليه باعتبار الفرد الآخر وهو الظن وهو كما سبق
 على تقدير احتياج الحقبة في الظن على ما مع استلزامه ضرورة متعلقة احكاماً واقعية او اعتبارية
 صيرورة احكاماً فظنية فان الاول مقتضى والثاني اخذ للواقعية في نفسه فمقتضى
 اعتبار وجه العمل الذي اضطررت اجناسهم في وجهه فقد يحتمل كون المراد بعبارة في فهم الاحكام
 بان يراد منها ما يجب العلم به فيكون حاصل من الحد ان الحق في العلم بالاحكام
 انما هو العلم بالحق في ان المراد بعبارة في باب الاضمار فالفقه هو العارض في العلم بالاحكام
 ولم يستقل في بعض الاحكام بارة اعتباره علاقة يجوز لفظ العلم بارة الظن منه او الفقه



في باب الاحكام
 في باب الاحكام

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه نبأ

وتمت على اعتبار دليل الدلالة في الكلام من وجهين أحدهما اعتباره بغير اعتبار أن يكون
على نحو يكون قيدا ودفعاً للحكام وهذا هو الوجه الأول في كون الحق عبارة عن العلم واليقين في الحكم
على أنها مدلول للدلالة وهذا لا ينافي كون الحكم **الوجه الثاني** في حيث الواقع مظهر للجملة وذلك لأنه كان
أن يكون الشيء واحداً في حيث متعدد بحيث يتصف في كل واحد منها بصفة تكون هي
غير صفة التي يتصف ذلك الشيء بها بحسب جهة آخر من تلك الجهات فلهذا زيد الفرض في حيثية
كونه ابن عمر وحيثية كونه أبا بكر وكونه كاتباً وصاحباً وعالمياً ونحو ذلك يمكن أن يتصف بالحق الأولي كونه
كونه ابن عمر واليقين باعتبار الشيء بالظن وبحسب الثاني لم يكن ذلك وكذا وما نحن فيه فيكون في كل فصل
فإن لمظنوننا الجملة حيثية عديدة فإما أن نلاحظ أنظر في الواقع فتتصف بالظن وبإشارة إلى ذلك
لنلاحظ أن **الوجه الثالث** أنها مدلولات للدلالة فيتصف باليقين ولهذا **الوجه الرابع** أنه العلم واليقين
بالحكام الواقعية على أنها مدلولات للدلالة لا ينافي كونها في حيث الواقع مظنوناً له وبحسب
أن يكون اعتبارها على نحو الأضمار والعبارة والمعنى هو المعنى الذي ان منها مخدوف كما أن في الأول
في قيد الأحكام بلا اعتبار الخذف وتجد أن يكون وجهه من شأنه عين العلم والظن وإن يكون العلم
بمعنى الظن من جهة مدلول الدليل **الوجه الخامس** ويرد على الثاني الأول أن الحق هو العلم
بالحكام الشرعية في حيث كونها فعلية ونجزة عليه لأن حيث كونها مدلولات للدلالة وكما أن
ما في هذا من أن ارتكابه يجوز من الخذف والأضمار وكما أن أن ما يرد على العلم على الظن جمعاً
ومنها جملة الأحكام على الظاهرية ولعل المراد من ظاهرها هو فعليتها فيرفع الظاهر عن
حملها على الفعلية وهذا للزيادة ويان ذلك في الأحكام الظاهرية على ما يستفاد من عبارة
الاصولية وكما أنهم تطلق على خمسة أشياء **الوجه السادس** أحدها ما على علم عليه مقام
الاضطرار لمقامات التقية والظاهرة الشرعية عند غزو الماء ونظائرها وثانها على
مظنوننا المجردة على أنها دباب العلم فانها تسمى بالظاهرة وثالثها على
مؤثر الأصول العملية ورابعها على مؤثر الامارات كغيرها من اختلاف المقول

۱۴۹

بسم الله الرحمن الرحيم

55

[illegible]

82

پیاض

پیاض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَسْتَعِينُ

[illegible]

فلان بن فلانة
فلان بن فلانة

بسم الله الرحمن الرحيم و نستعين يا ادركن

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله الرحمن الرحيم
باعط اداو کفی

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

في معنى الحقيقة
والمجاز أو الدور

للتصانم الادلة في الجائدين وقد ارجع الحق لتفصيل وتقديم الوفاء على غيره ان وادهم
لكنه في اللغة هو لغة يوب ابن قحطان المعبر عنها بالقديم وان كان وادهم منها بالغة
المدونة واللفظ كالحاج والقاسموس ونحوها لا يثبت بانها في الوفاء مع انه لو ثبت
الوفاء على تلك هذه اللغة كما تطلب خلاف الاصل فربما لا يتفق عليه لا يتفق
احد اهل اللغة القديمة لا الجديدة المدونة والآخر منها لا عرف العام بخلاف لغتنا
فانه يحتاج لا نقل واحد وهو النقل في القديمة لا الحديثة كاللغة وقد يتوهم
في المقام برفق التنازع بين اختلافهم في صورة تعارض الوفاء واللفظ وانما هو
على الافراد في لغة واحدة في لغة واحدة لا علم المحدث في جهة حكمه في جهة
بجمله لطهارة بقاء النطق والكبريت ليس على ما ينبغي لما نجد في كلامه من جهة
على الافراد في لغة واحدة كالصوم حيث حكم بعدم مظهره لما كل واكثر الغير المتعارفين
معلا بان الاطراف والشراب انما يفرقان لا يمتزجان ومنه واما قوله في جهة الحكم
بما بين المذكورين فالظاهر انه ليس في جهة الحكم على الافراد في لغة
على اوجه في موانع اذا ثبت دليل خارج عن شمول مطلق لبعض الاولاد النادرة
فيلتزم ذلك عن ان المراد منه جميع الافراد النادرة في كل وقت ومكان لا في بعض
كما لا يجوز على التمسك سيما ان نقول بان مخالفة غير مصر والحاصل ان المودعين
مخالفات واضحة اذا كانت اما عين الاول او نظيره ويانه ان في جهة الحكم
على الافراد في لغة واحدة في لغة واحدة لا علم المحدث في جهة حكمه في جهة
لفظي ومنهم لاجل كونهم مجازا منتهورا فيها ومنهم لاجل الاطراف عند الاطلاق
وكذا فاداه وقع في كلامهم في لفظ لفظ مطلقا وهو على ما طلقه في معنى
لغة فلا بد لجملة على الوفاء في وجهها بالذات من جهة الوفاء في وجهها بالذات
الغادر

لكنه في اللغة هو لغة يوب ابن قحطان المعبر عنها بالقديم وان كان وادهم منها بالغة المدونة واللفظ كالحاج والقاسموس ونحوها لا يثبت بانها في الوفاء مع انه لو ثبت الوفاء على تلك هذه اللغة كما تطلب خلاف الاصل فربما لا يتفق عليه لا يتفق احد اهل اللغة القديمة لا الجديدة المدونة والآخر منها لا عرف العام بخلاف لغتنا فانه يحتاج لا نقل واحد وهو النقل في القديمة لا الحديثة كاللغة وقد يتوهم في المقام برفق التنازع بين اختلافهم في صورة تعارض الوفاء واللفظ وانما هو على الافراد في لغة واحدة في لغة واحدة لا علم المحدث في جهة حكمه في جهة بجملة لطهارة بقاء النطق والكبريت ليس على ما ينبغي لما نجد في كلامه من جهة على الافراد في لغة واحدة كالصوم حيث حكم بعدم مظهره لما كل واكثر الغير المتعارفين معلا بان الاطراف والشراب انما يفرقان لا يمتزجان ومنه واما قوله في جهة الحكم بما بين المذكورين فالظاهر انه ليس في جهة الحكم على الافراد في لغة على اوجه في موانع اذا ثبت دليل خارج عن شمول مطلق لبعض الاولاد النادرة في كل وقت ومكان لا في بعض كما لا يجوز على التمسك سيما ان نقول بان مخالفة غير مصر والحاصل ان المودعين مخالفات واضحة اذا كانت اما عين الاول او نظيره ويانه ان في جهة الحكم على الافراد في لغة واحدة في لغة واحدة لا علم المحدث في جهة حكمه في جهة لفظي ومنهم لاجل كونهم مجازا منتهورا فيها ومنهم لاجل الاطراف عند الاطلاق وكذا فاداه وقع في كلامهم في لفظ لفظ مطلقا وهو على ما طلقه في معنى لغة فلا بد لجملة على الوفاء في وجهها بالذات من جهة الوفاء في وجهها بالذات الغادر

الغادر فان قلنا بان وجه الجملة هو لغة في اللغة لغوي عن جهة النقد لا عرف من الوفاء
التي في وجه النقد انما هي في جهة مورد الاتفاق عين مورد الاختلاف كما لا يخفى
وان قلنا بان وجهه هو غير ذلك في سائر الوجوه في جهة مورد الاتفاق نظير مورد الاختلاف
وبما جملة عين من المورد عن تنسيق الموضوعين مخالفة واضحة فلا بد ان يتفقوا على
اما في اتفاقهم في الموضوعين او اختلافهم فيها فانت غير باقية اما اولها قلنا نقول
انه فرق بين بين المقامين وذلك لان الاتفاق الحاصل منهم عند علم المطابق
على الافراد في لغة واحدة انما يكون في الكبريت بمعنى انه كلما فرض عليه مع قطع النظر عن
واللغة او الوفاء العام فيجوز اللفظ عليها او الاختلاف الواقع منهم عند تعارض الوفاء واللفظ
انما يكون في الصغر بمعنى انما لا يدرى هل يكون لللفظ الواقع في كل مقام على لغة
صدوره ام لا فحينئذ قلنا يوب ابن قحطان نقول سيما اننا لا نعلم بان
وان الزاع في كلامه يكون في الكبريت كما نقول بان الغلبة ان يكون في جانب المطلق انما يكون عليه
الوجود كما ان في فان وجود الخارج له غلبة في ذراعي واحد وان يكون في المقام انما يكون في
ولا بد ان الاول سبب في الازمان ووجه ما ثبت في زمن المصنف في جهة الثانية فانه لا يمكن
وجود ما يذره للممكن انما يتبين بذلك فليقل هو طاعة ثم ان ما ذكرناه لا الان كله اذا كان
عرف ان ما هو الخاطب في المحل متجدا ولم يفرغوا له وفرغوا له في صور كثيرة لا فائدا منه
لما لا يسع منها وكون كل واحد منها في مطلقا ومخدا وكون الاثنان منها في مطلقا بخلاف
الاخر ومخدا وكون احد في مطلقا بخلاف الاخرين ومخدا فانه في موضع توف بالمال
واما اذا كانت اللغة مختلفة وفرغوا للاختلاف فيها ايضا ووجه كثيرة لا طائل منها الا في
والمتفرد منها ايضا هو السبع وهي اختلاف كل منها مع الآخر واختلاف عرف كل لغة في
مع اشياء الوفاء في المحل او موافقة لاحد الوفاين واختلاف معرفة الوفاء في المحل مع اتفاق
اشياء وعرف الخاطب او موافقة لاحد الوفاين واختلاف عرف الخاطب في المحل مع اتفاق

وان عرف كان تابعا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعالین

[illegible]

والشيخ الحنفية رحمه الله تعالى في الاطروحات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِينِ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِينِ

[illegible]

۹. فغانه باغچه بر سر
 او علم اهدا و در
 انوار اوجده
 به نظر غلام

۱۰. در این عالم
 علم اهدا و در
 انوار اوجده
 به نظر غلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

44

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهُوَ تَعَالَى

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

646

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعِينِ

[illegible]

در سال ۱۲۰۴

وكانت في ذلك الوقت
في سنة ١٠٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٠٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين

وہو ولفیسیا دالک بحیر الریاء علی غرض اقبالہ فی اللہ انشا و هو کمالہ صلا

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

لا وجود للحقيقة بل الحقيقة خبرية فقط وأن مدعى ذلك تقييدهم الزرع بالنسبة
 لجميع اللفاظ العبادات فلو كان كذلك لم يكن مسئلة النسبة لا في قول الله الذي هو الزرع
 الذي لفظه أصوله وانما لها عالمها خاصة كونه بحملها على ما حمل على بعض اللفظ
 والقول هو الصحيح المقابلة الثالثة ان الزرع في مسئلة هل يكون النسبة لا اللفظ
 العبادات او الاعم منها وفي المعاملات فنقول الظاهر المشهور لا كثيرا من
 المشهورين المتقدمين والمحدثين في تخصيص الزرع باللفظ العبادات ويطرح
 في تحديد التقييد والقي ان الله عز وجل في قوله عز وجل فان شهدوا ان لا اله الا الله
 الحقة اربعة عشر مرة في المعاملات وفي الزرع في مسئلة وهو قوله تعالى فان شهدوا ان لا اله الا الله
 واما الكلام بما في هذا المقدم الرابع فان وادهم في مسئلة نعم ما ذا
 فنقول ان النعم والنعم بمعنى التام وفي ما عدا ذلك درست وفي مطلق النعم
 عبارة عن موافقة الادب والامتنان وعند الفقهاء عبارة عن كفاية النعم
 واللفظ في ذلك هو الخ في نظري ان المراد بالنعم والتمام ليس الا موافقة الفهم وذلك
 لان المعنيين الآخرين مؤخران في موضع مسئلة غير تبيين فان موضع مسئلة
 هو لفظ اصوله والنعم ناصد المعنيين شرع عليها بعد احوالها بما في قول الفقهاء
 اياها واطلاقها يترتب عليها بعد حصولها من الطرفين الا ان بعد
 بل رد البيان كما لا يخفى الا عيان والتحقيق ان لفظ النعم لم يكن له في مطلق
 عند احد من المتقدمين بل في جميع موارد استعمالها بآية على المعنى اللغوي فترى في
 الاختلاف في تعريفها اما في بعض اختلاف النظر في كونها لا كان نظري في العامة
 في بيان واقفاده فانه في بعض النسخ في اللفظ نظري كون غير واضح موافقة الادب
 والعصاة لا كان نظري في جانب العلم غير غيرها كلفاظ النعم او لا
 لها في بعض النسخ بل عبارة عن جميع موارد استعمال النعم بل لا يخفى من التحقيق ان نظري

ف. ح. ق. د. ر.

१७५३

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

7 A

في كل يوم من الايام في هذه السورة من القرآن
 اتمتعوا بالسرور في الدنيا ولا تفرحوا بها
 وكنتم بطريق النفاق الموزن الى الله تعالى
 اذا اصابكم في شيء من هذه السورة فكنتم
 من الذين يفرحون بها
 في كل يوم من الايام في هذه السورة من القرآن
 اتمتعوا بالسرور في الدنيا ولا تفرحوا بها
 وكنتم بطريق النفاق الموزن الى الله تعالى
 اذا اصابكم في شيء من هذه السورة فكنتم
 من الذين يفرحون بها

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله

[illegible]

9
فيلزم القول بغيره
لأنه لا يمكن أن يكون
أحد الطرفين من الطرفين
الذين هما من الطرفين
الذين هما من الطرفين
الذين هما من الطرفين
الذين هما من الطرفين
الذين هما من الطرفين
الذين هما من الطرفين

بسم الله الرحمن الرحيم ونسحق

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وهو خلفه يتفرع عنه عليه من المصالح المأدبة والنفاس وأما المذهب طرعا
كما يقولون المراد من الأجزاء وشرايط وقول الحق هو نوعها فالحق هو القول
بلو كان المراد منها هو صفة شخصها وهو هو كما يشتمل صلوة العالم انما كانت
من جميع الجهات عليه فالصلوة هي في هذه الصلوة وحدها ما سائر الصلوات
على ان تكون انفرادا فلا تكون مسماة للصلوة وللصلوة بل من ابدال
لذلك الصلوة بمجملها ^٢ فان قلت اذ كان المراد كما ذكرت فلا يمكن
ايمان الأجزاء وشرايط في صلوة دور الاغفار اذ من شرايط واجزا للصلوة
وهي ليس بصلوة كما ذكرت قلنا نعم مقتضى القاعدة كذلك لكن الاصابع قائم
بما في ركبتها للصلوة فجميع الاحكام فليسا ملزم كونها بان المراد من الأجزاء
وشرايط هو نوعها بل انما هي في الأجزاء وشرايط الواقعة في صفتها كانت
في حال الاضطرار من الاختيار في شرايط الواقعة بالواقعية الثبوتية أو
مخصوصة بالواقعية فقط وبعبارة اخرى هو ما شمل من الأجزاء وشرايط
التي ثبت جبريتها وشروطها بغيرها واجتهادهم لا نقول ان مناط ذلك
منوط بالخطية والاصوب فان قلنا بانه فلا يثبت شمولها ذلك كما لا يخفى
وان قلنا الاول كما هو الحق فلا فليست بمتعين بتركيب العلم بغيره
ويجوز قد عرفت ما بينا لك سابقا ان الحق يقول بان لفظ الصلوة شللكم
للأصناف المستعملة في الأجزاء فقط او من شرايط فاعلم ان المراد من الأجزاء هو الأجزاء
الواجبة وما استحبها فلا يكون مسماة فقط بصلوة جبرية وانما ما بل هو اجزاء
للفرد الكامل منها بمعنى انها كلمة للصلوة وبما يتحقق في فردا فصلا منها كذا
ولا يخرج كذا ^٣ ولما اخرج كذا من الأجزاء المستحبة فليس في أن شرايط لا يخفى
الحال فيها وتيقن القائل بانه لا نقول ان الأجزاء المستحبة على وجهين
احدا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

احدا ما هو من الصلوة وانما هي ما هو من الصلوة وبعبارة اخرى ان القول
مستحب لغيره وهو الصلوة دانه مقبولة لتفضلها والظاهر كما انقضى
واذا كان الزائد على مرة في استودار الركبي وحلقة الكراسية والتكرار في التكرار
الافتتاح ونحوه وان في مستحب لغيره في حال الصلوة فتكون الصلوة فرقا لها كما
لقد ارا عين موصفا في صلوة الخطر الوتر فانها مستحبة لنفسه لكن في حال الصلوة بحيث
تكون الصلوة مقبولة لها وفرقا لوجودها ووجه خاص قسم الاول هو اجزاء
شرايط المعيرة والصلوة لها بمعنى ان شرط محتمل وتحقيقه بحيث يكون موجبا
للقوابل هو اجزاء جميع شرايط المعيرة للصلوة كما لا يخفى والصلوة الطهارة
وسر التوبة وامثالها بخلاف هذه فانه محتمل وتحقيقه كذلك لا يخفى لا اجماع
جميع تلك شرايط بل الذي لا يوجبها سدا له فليست فيه هو اجزاء من تلك
وهو شرايط الكونية كالصلاة الطهارة والاشرايط العملية كالاستقبال
وتوجه فكلها فان شرايط المعيرة والصلوة على قسمين قسم اول هو شرط للكون في الصلوة
وقسم الثاني هو شرط لانفعال الصلوة كالاستقبال وتوجه فالصلاة في قسم
الثاني هي اجزاء مستحبة اما هو الاول بخلاف الاول منها حال المعيرة والاولى والاشرايط
وهذا ما لا يخفى عليه ويظهر التفرقة بين كلا القسمين من الأجزاء فيما اذا فرض جبر
منها في الصلوة كما تسلم على القول باختيارها كذا في باب التمسك بصلواتهم ثم قلنا
عند ذلك الجبر فرضي في افعال الصلوة او بعد اركانها في ان قلنا بان ذلك
الجزء ما هو من الصلوة فليس فيه فذلك مقتضى وجوب التمسك بصلواتهم ان
قلنا بانه ما هو من الصلوة المستحبة في الصلوة فلا عبادة في ذلك
في لو عهدها بالملك ولا يخفى ان الملك لا يكون ذلك الجبر في حال الصلوة
حيث عليه مستحبة جدا وايضا يجوز للمصلي ابدول بصلوة الطهارة اذا قدم
احد عليه هو عند ذلك الجبر فبما هو الاول ووجهه في انما كذا لا يخفى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَسْتَقِينِ

[illegible]

معنی

10/10/11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ اسْتَعِينُ

[illegible]

دانشجو محمد دودا

سجل

✓,

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِيَانِ

[illegible]

٩
اوكونه لافاعه
والله اعلم
فهم يعرفون
فولان صين الموضع
يقف على ارف
الدور ان في م م

۱۱ بسم الله الرحمن الرحيم وسمعت

[illegible]

والتفصيل في هذا الموضع
والذي هو في هذا الموضع
في هذا الموضع في هذا الموضع
في هذا الموضع في هذا الموضع
في هذا الموضع في هذا الموضع

١٠٠
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

۱۰۰

三

هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوحي على زعمهم والمحال تلك العبارة وظاهراً وخفياً وحاصل كلامهم هو انه ان
 لا يكون القول بالحق بل هو تصور على غيره لان تصور الحق هو الحق والحق هو الحق
 الاطلائق المورث للاموال وعدمه على ذلك لان عدم الاموال هو قولنا ان الحق
 بغير الدور ظاهراً فانها ان اجبته لمؤداه فباع انما لها نفع الحق بحيث هو
 مشهور على طول بقائه وضعها الحق فلا يظن نفعه الا انما في نفع الحق بحيث هو
 الراعي وفي علم نقل بتقديم الحجة على الحق والراعي على الحق المروم فلا يظن
 في تصادم من المصلحة المندرجة للحاصل في رادته الحق لم يفصل الاموال الحق الا ان
 وفيه ايضا ان الجار الرابع عالم واحد مسلم ولا يملك له بل هو موجود بل لا يملك له
 مضافاً الى انه الحق وحصل عبارة المارة فلا يملك له بل هو موجود بل لا يملك له
 بعد انما هو من طيل وقدر لبيان بقائه على محله الا ان الحق في قولنا
 ان بها اجابة وانما لها وان كانت باقية على محله الحق لان الحق في قولنا
 التوفيق الا انما على حرفها على غير الحق وعلمها على الحق موجود في قولنا
 لان كون ثمة في بيان الاحكام الشرعية من بيان الموضوعات في قولنا
 قرينة عليه على قولنا او اية فانه من الاحكام الشرعية وفيه من قولنا
 ثمة ان ثمة في بيان موضوعات الشرعية التي ليس بها الا ثمة في قولنا
 سلطاناً في قولنا او اية فانه من الاحكام الشرعية وفيه من قولنا
 وداعيها انما لبيان الادعاء على ظاهر عبارة في قولنا في قولنا
 كما اذا فيها او يكون ما هو او اخر صولة ولا فائدة في قولنا في قولنا
 والحدود على قولنا في قولنا ليس في الجار وعلمها على قولنا في قولنا
 موزع الا انما في قولنا المقطع للاسناد وفيه ان الحق في قولنا في قولنا
 ارجح في الجار في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 هذا اختياراً في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 موضوعاً في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 حقيقة بالترابط بحيث يكون الحق في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

11/2/68

بسم الله الرحمن الرحيم

الترتيب فيها بعد العلم بتبوع المطلق كما هو في الحق فان بعد علمنا بان المقدم قد انسخ حكمه
 كسبب الضرر والملاح فاما علمنا وقوع عقد الزواج فكل من لم يعلم انه ملزم في قسمه العلم ان الملزم لا يلزمنا
 الترتيب بالاطلاق والعموم فان قوله والقسم الصحيح ليس في اوله بل في قوله وانما ملزم لا بد من حق
 الموضوع والقرار وما نحن لصدده من هذا القبيل لان علمنا الاقرار والشرط الاصلية على الفرض
 وتبين عندنا صورة العلم في الفاعل لكن خالفنا ذلك وان الذي وقع في الواقع ملزم في قسم
 الاول ام الثاني نعم على احوال الموضوع والصدق بالاطلاق والعموم فيما اذا لم يعلم تنوعه
 بل اذا كان اشك شكك بدوياً كما قيل لكم الحياء ولم يعلم ان زيد العالم فمحمداً كذا لم يعلم
 فكل من ادعاه في عالم الحقيقة وعدم الحقيقة كما كان لك ولو اوفوا بالعدو وانما يخفى عليه
 وقالنا نقول بان عدم التفتيش والمثال الموروث انما هو في جهة حمل فعل العلم في جهة ذاته ظاهرة
 وروحي وكما قوله بان غايته ذلك حمل فعل العلم في جهة عقد لا في جهة محضه في جهته
 المستقلة الاشارة الى اوردته في هذا العلم والضمير المروي في هذا الضمير هو علمه ان يكون
 ذلك اشارة الى الواقع وطريقا اليه كما يدل عليه خبر حفص بن غياث في قوله ذلك
 لما قام سوق المسلمين فانه يطهره يدل على ان القاعدة المذكورة معمولاً بها في الطريقة
 مضاعفة ان يبرهن لقطع السمة لان ركن الاعنة لا ركنها هذا فاعلمه في اخذ
 الاحكام في اسواق المسلمين وايدى بهم مع العلم بان بعضهم مستحل للبيعة وليس ذلك
 الاصل في كسبها في العلم الواقعي كيف ولولا ذلك لزم التفتيش على تركه عوالم البيعة
 في الدواعي والفرق وغرو فانهم يجب استقصاؤهم في كل شيء ربما يعقدون نشأوا في
 عند الفقهاء وورما يعقدون شيء غير منوع في ما يلبس وعلم الحلال مع انه
 لم يبين احده في العلم والاعلام وحسبها والاعلام على ذلك طمس له في واقعنا
 وسلمنا انما يتفق في قاعدة عدم العلم في العلم في جهة العلم انما هو في جهة نقول في
 بعدم وجوب التفتيش في القول الصحيح وهذا في ذلك لان اعتبار العلم في تداول
 بينهم في كون ما ادر عليه في جهته والاعلام والافتقار كون جرياً في جهته اخذ وقوله
 وان كان الشك مخالف للقول في جهته والمثال لذلك هو انه اذا كان البيع العائنة
 جائزاً عند جهته فاشترى بها فانه يجوزون له جهته اخذ مخالف للقول في جهته والاعلام
 البيع ويرى بطلانه ان يشترى منه وهذا هو الشك من ان يكون علمه عدم الشهادة
 لكن المثال المذكور في قوله فاما كان لا حرك في ذلك في التجزئة الاكثية وبالجملة عندنا

اور

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تفتيح

[illegible]

أدركت ذلك صولة
محمد بن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

140

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعضها في الاول فليعلم من عدة اقسام ذلك واما الله فليعلم من عدة اقسام ذلك
خلقه والاصول واما الخلق في الحقيقة فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
ان الله عز وجل خلق كل شيء من حيث يشاء عليم الغيوب واقتضاه توفيقه وانه لا يقدر الله
لشيء من خلقه قدرا متقاربة الا بما يشاء والله ذو العرش العظيم
انها الملائكة او الملائكة اشعث الحارثات وخلقها فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
والله اعلم بغيره فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
توفيق الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
جميع النعم فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
ومنها انما كانت روضة الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
ان يقول الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
ذلك بانفسها على طوبى من حبها مد اليها فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
على الجلال والجلال والجلال فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
وفيه اولاً ان غايته في طوبى من حبها مد اليها فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
الذي على طوبى من حبها مد اليها فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
وثانياً في قوله تعالى فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
ان كان قدراً ومنها انما كانت روضة الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
الروية على الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
ليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
على جلاله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
اقصر من على الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
المقدمة او الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
ومنها انما كانت روضة الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
المقدمة او الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك
البدن او الله عز وجل فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك فليعلم من عدة اقسام ذلك

vq

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

يَعْلَمُ

بسم الله الرحمن الرحيم وسيد المستقيمين

[illegible]

فقدت

بسم الله الرحمن الرحيم وسمي

[illegible]

9/10/11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وله ان خادمة ولبواني
الغزاة عت من لوط
والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقع قد يكون ما اعتقد صحة ما قلنا وطبقا لما قلنا كان كون الواقع عين ما اعتقد صحة ما قلنا
 وقد يكون غير مطابق لما قلنا في قوله ان ما اعتقد صحة ما قلنا
 وهذا لا شك ان الذي يدل على كون الحكم الوفر له ما قلنا انما هو الاول من قوله وانما
 فانه فان اعتقد صحة ما قلنا واما قوله انما هو الاول من قوله وانما
 يقول بان وانما قوله فانما هو الاول من قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 عند نفسه بان ما قلنا وهذا مع ما قلنا فانه قد قلنا وانما قوله وانما قوله
 ان كان ما اعتقد صحة ما قلنا وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 والذي هو المعنى وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 فانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 ويشهد على ان ما قلنا وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 البيع على انما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 لا بد ان صحة ما قلنا لا يتغير وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 في اصل البيع فلا بد ان يتغير عليه انما قوله وانما قوله وانما قوله
 كما قلنا يدل ويشهد بان خروج بيع انما قوله وانما قوله وانما قوله
 كما قال الوجه المذكور فليست ويمكن توحيده كلاما فليست بان غاية كفاية
 في كلامه وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 له وجه بانها وزان في بيع انما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 وقد ان كانت يطلى على قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 صار حقا في بيع وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 ولعل ما قلنا في قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 كثير لفظ الوجوب والحرمة وظاهرا فانها صار حقا في بيع وانما قوله وانما قوله
 في بيع حقا في بيع وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 فنقول ان ما قلنا في قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله وانما قوله
 القول بالبيع كون جثا وقضى الاحوال الاول هو الخروج لا الاول من قوله

[illegible]

22

AM

2000-10-10

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

۱۰۰

12/10/1900

اور

بسم الله الرحمن الرحيم وسمعت

[illegible]

[Faint handwritten notes]

14

المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

٢١١
٢١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَسْتَعِينُ

[illegible]

سواء كان المكلف شيئا او عالما والظاهر ان معنى كون الشيء جزءا ركيبا انه جزء من جنس الاجزاء
ولو لم يكن كذلك لكانت اجزاءه اجزاء من اجزائه وفساد ان يكون الشيء جزءا وقت
الذات من اجزائه وقت آخر من اجزائه فيكون ذلك الشيء اذ جزمته ان يكون كذا
والواقع فلا يختلف باختلاف حال المكلف ويتبين بطلان بقوله بترك بعض الاجزاء
عندما هو ما ولا يبطل ترك بعضها الا عند ما كان هو من باب التفضل بعد الاحتياط
فضرورة الانسان وان هو وذلك من جهة اعتقاده وانما هو الناس هو انه قد اتي
بغيره ولم يترك شيئا ولم يكن ذلك فلا يختلف الحال بغيره لا جزء وجزء
آخر وبغيره لا حال وحال آخر فليس معنى اللفظ قوله تعالى ولا تأكلوا

بعضه

ثم انه قد ذكر في المقام بعض من المعاصرين اعطاهم في هذه المسئلة الكلام من جهة اخرى
سواء كان المكلف شيئا او عالما والظاهر ان معنى كون الشيء جزءا ركيبا انه جزء من جنس الاجزاء
ولو لم يكن كذلك لكانت اجزاءه اجزاء من اجزائه وفساد ان يكون الشيء جزءا وقت
الذات من اجزائه وقت آخر من اجزائه فيكون ذلك الشيء اذ جزمته ان يكون كذا
والواقع فلا يختلف باختلاف حال المكلف ويتبين بطلان بقوله بترك بعض الاجزاء
عندما هو ما ولا يبطل ترك بعضها الا عند ما كان هو من باب التفضل بعد الاحتياط
فضرورة الانسان وان هو وذلك من جهة اعتقاده وانما هو الناس هو انه قد اتي
بغيره ولم يترك شيئا ولم يكن ذلك فلا يختلف الحال بغيره لا جزء وجزء
آخر وبغيره لا حال وحال آخر فليس معنى اللفظ قوله تعالى ولا تأكلوا

فانما

في التراجع الحقيقة صواب او لا تعتمد على تفصيل ان الحكم لا كان قابلا لوضع اللفظ الذي هو اللفظ الذي
ولا كلام في كون ذلك هو المطلوب لتركها المطلقة وفي ان المطلوب هو الفقد الخارج للشيء هو الذي يحصل
حيثما كانت القوة للترك لا بد من القوة لثباته الا ان يترك الوصول لا زوجه لثباته وفساد ان
الشيء لا يقبل فلا يجوز له ان يترك اجزاء اجتماع الدوامات بل لا بد ان يكون بعدم الوجود لان الوجود لا يترك
لما كان واحدا فخطا يمكن ان يكون مطلوبا وفيه فساد وان كان اللفظ لا يكون اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو المطلوب فله ان يترك اجزاء الاجتماع لو كان قابلا لكونه متعلقا بالطلب فيترك بغيره هو المطلوب
وقد علم ان اللفظ لا كان قابلا لكونه هو الطبيعة الموجودة وبما كان اجزاء الاجتماع وعدمه عند الاثر بدو مدار
منه من متعلق الدوامات والنواميس واما الفهم فقد عرفت حاله فليس له ان يترك اوله لان اللفظ لا كان
قابلا لوضع اللفظ بآراء المطلوب للترك لا بد ان يكون موجودا خارجيا ولكنه لم يمتد وجوده الى بعض
حتى لا يكون القول بجواز الاجتماع الدوامات بل لا يجوز له ان يترك اجزاء الاجتماع قابلا للاجتماع
وعدمه مثل الطبيعة لا يترك طابق لغيره بل يترك صدره وثالثا وثانيا ان اللفظ لا كان قابلا لوضع
اللفظ بآراء المطلوب لان متعلق الطلب يكون قرينة عليه على ارادته وذلك فلا فرق ان يترك
اللفظ بآراء المطلوب والخارج موضوعا له لللفظ بآراء او اذ انما يكونه الطلب والمفوض ان الوجود الخارج
جواز الاجتماع وعدمه انما هو ما يجب ان يكون موجودا خارجيا كما ان اللفظ لا كان قابلا لوضع
المعاصر لان ان يكون من غير ما قال ومنه يقول بكونها اسما للشيء خارجا عن الزمان فليس له الاجتماع وهو
بغير الفهم جدا لما قلناه للوجود ان لا لا يجوز فساد اللفظ في كلامهم وبينه التحقيق والتحقيق
فانهم يذكرون انه لا فرق بين الدعوى وهي في علم المدارة فذلك لا يكون بغيره بل لا يكون بغيره
الخارج الذي هو المطلوب وبعد كون المطلوب هو الشيء سواء كان بعنوان الوضع والحقيقة
او الجانز والارادة ثم لا يجوز ان ما ذكرنا من التراتيب من البدو والاشياء ان يكون على مذهب
الصحة والدعوى لطلوعه لكن بغيره يمكن جزمته ان يكون مرة لقول التفضل بغيره والاجزاء
منها الصبي في التزامه مثل الدعوى لان التفضل لا يمكنه التمسك باللفظ الذي هو اللفظ
في دفع الشيء المشكوك في طبيعته لا بد من اجزاء الاجزاء وتعتمد على التزامه ولا بد من التمسك

بسم الله الرحمن الرحيم

الخ وشرط غاية الاشكال كما خرج به انفسنا العرفية وقوانينه اللهم الا ان ياتي انه يلحق اللفظ
 بغيره بالرجوع الى عناوين الخطابات الواردة والى السنن وشرط اليها يادق النظر عليها في
 غير هذه النسخة والى ان يشرط في كل كتاب فكل من يشرط في كل كتاب فكل من يشرط في كل كتاب
 يكون قد فعل في موضوعه وحكمه على نحو اللفظ بمعنى ان يكون مستوعبا له فهو شرط والافضل ان يكون
 كما ذكره في الاصول الاظهار والعمل اللبني وكما كان في المسئلة فيها فهو العمل المستثنى
 للصلوة بمعنى ان كل من الظاهر والاشهر وغيرهما معبرة بصلوة في سبيلها لا اشترائها وشرطية
 الاستيعاب يعني ان تلك الامور شرط لانظر للصلوة واما قوله في الاصول الاصلية التي هي
 تحت هذه القواعد البليغ والافضل ان لا يستغنى عن الاستيعاب يعني ان الحكم يكون اياها
 لا شرط للصلوة وانما في العلم مع مداه انظر ايضا منها شيئا لا اشياء ولا نفعا فلا ياتي
 اذ كان الاستيناد في الامور العملية والادب انها متعارضة كما لا يخفى في المسئلة فاما في
 او العمل البراءة على اختلاف الاراء كما حفريرة ولا حاجة فيها الى ذكره بعد ذلك
 في الكلام في بيان الاصل في المسئلة وان الذي احدث في الامر والشيء صلح يمكنه ان يكون في قول
 بحسب الوجوه في ما بقية المذكورة لتصور مدرك الامر فانه بناء على ما هو الناس وبه في ذلك
 الوجه الذي يكون مبنيا على وجوده فمما هو على وجه مشترك بين الامكان في الامور او هو
 منها في تمام الاجزاء فالاصل في مع الامر بناء على كون الاصل في الامر مقام في الامر
 في ذلك المقام والى هو تقدم الاشتراك المعنوي وذلك لان حاصل كلام الامر في كون ان اللفظ
 موضوع لذلك العنوان الكلي فاستعماله في كل من الصحة والاعتقاف في كون على الحقيقة بخلاف
 فانه وكلامه هو آية على استعماله في الصحة والاعتقاف على كونهما حقيقة بل هو غير ان
 ان ثبت اصل المذكور فالاصل للشيء لكن بقوة حونه شرط اعتقاف في كل اللفظ في الصالحين
 موضوعا للقدح الجائز بين الصحة والاعتقاف وهو الوجه في ذلك وهو ان اللفظ
 في الاعتقاف وعدم الحكم بغيرها اذ وضع اللفظ كما في خبرات في قضية كالاخ
 واما بناء على الوجهين الآخرين في الناس في ذلك فانه وان الاصل في الصحة والاعتقاف
 هو وضع اللفظ بناء على تمام الاجزاء والادان في ذلك النسبة هو العلم في الاجزاء او هو
 من ان في اللفظ كما في العلم او في خبرها في ذلك كما عرفت ولا بد ان الصحة يمكن ان يكون
 الاصل عدم كون ملاك في صحة خبرها في ذلك كما عرفت في الاجزاء في صحة خبرها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

[illegible]

والله اعلم
بما فيه
الغيب

۵۷۲

وضع

9

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب

عز ویرکون

بسم الله الرحمن الرحيم وسبحان

[illegible]

27-1-5

٢
علاء الدين محمد بن
ابن أبي الفتح
ذكر الفقيه
واحد من الفقهاء
في تلك البلاد
فقد مر مر مر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

54

۴۵
کتابخانه
ادب و الفبا
والله اعلم

یسے اندر صحنی اثر صحن و سبب

انما ان الحقيقة صغرى وانتم هذا تقول ان الحق لما كان قائما بوضع الالفاظ للحقيقة
 كانت متناهية لا غير متناهية وهذه هي المطلوب ولا يخفى ان المطلوب هو الوجود والحق لا
 هو الذي يحصله شيئا القرب الزلفا درجات الكمال وبتركه يحصل الوصول لما دونها
 والنظام فلا يجوز ان يبرهن جواز الاجتماع بل لابد وان يقول بعدم الجواز لان الوجود الخارجي
 لما كان واحدا متصفا بالذات ان يكون مطلوبا ومنفصلا واما الامر فانه لما قيل كون الله
 بهما للشيء الى المطلوب فله ان يبرهن جواز الاجتماع لما كان قائما بكون متعلق المطلوب
 وانتم هو المسمى الطبيعي فثبت ان وجوده لازم لكان قائما بكون هو الطبيعي الموجود
 والمحال جواز الاجتماع وقد مر عند الامر بدور مدار متعلق من جهة متعلق الاول
 واما الصغرى فقد عرفت حقيقة طبعها

[illegible]

94

بسم الله الرحمن الرحيم و بسمه تعالی

[illegible]

५१

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

وَمَالِ بْنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

والخامس

دور انگریزوں کا

۱۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَسْتَعِينُ

باسم الله الرحمن الرحيم
 واما نحن فبان كلامنا صحة منقذ الحق اذ الاول من علاقه الجوزية والحكمة فليان تلك الحكمة منقذ
 اعتبارا بتبين احد ان يكون الكلام الواحد كالجوزية حقيقة وانما كون الجوزية بحيث تنقذ الحق بانها
 كذلك كما لا يخفى واما الثاني فليان من علاقه الحكمة والجوزية فليانها ايضا منقذ وجود بشرطين المذكورين
 كما هو الحق وكذا ما مستفيضا في المقام ايضا كما عرفت مستفاد ان غاية ما يقتضيه ذلك هو ان استعمال اللفظ
 الموضوع للكلام الجوزي بان يفي ذلك وازيد منه الجوزي بدون تضمينه ما شئ اخر اذ لو ايد منه الجوزي مستفاد
 ذلك الجوزي شيئا اخر كما هو كذلك فيما نحن فيه فليان جميع الحق في ذلك كله نقول ان الحكمة من غير حقيقة
 الادب مذهب في اعتبار الموضوع لم قيد الوحدة وهذا لا دليل على اعتباره في الدليل على خلافه كما سبقت
 اذ هو ولكن الحق في المقام كما هو موافق لبعض الاعلام ان هذا الكلام ليس استعمالا لشيء من الجوزية والجموع جازيا
 في الجملة وبعض المقامات وهو انما لا يستلزم استعمال الجوزية كاد استعمال لفظ الجمع الموضوع للنفقارة والنفقار
 اخر في جموع انعقد الانفعال فانه يكون في استعمال اللفظ الموضوع للجوزية والكلمة مع وجوده في الجوزية المذكورين فان
 الحكمة الجوزية في الجوزية كجوزية في تحقيق الانفعال ذلك جوده ما يستفيضا انما في الكلام كالجوزية ولكن اذا استعمل
 لفظ الدين في جموع الذم في القضية بعلاقه الحسنة لفظها لان استعماله في جميع الذم والكلمة مستفاد
 فان علاقه الحكمية غير موجودة كما لا يخفى ثم لا يذهب عليك ان تعني الادراة بجموع حيث الحق كما هو كذلك في
 مستفاد ان يكون الحكم الادراة في الجموع مستفاد بجموع حيث الحق حيث لا يستفيضا بجموع الحق مستفاد بجموع
 ان يكون الحكم مستفاد بجموع حيث الحق كما يجوز ان يكون مستفاد فاما في واحد من الادراة مستفاد منقذ ولم يجر
 السبب ان الادراة ليس هو الجموع من المعنيين الذين اللفظ منكر فيهما من انفعال الانفعال كما عرفت انما مع ان الحكم
 الحكمة تعني ونبت الكلام منها بالاستقلال اذ الحكم في الادب والقول انفسه محال وكذا ذلك جائز زيدون مثلا
 فان دلالة لفظ زيدون في الادراة من باب التضمن ومع ذلك الحق ثابت لفظا بلفظه وبذلك تقدير الادراة
 ان يستعمل اللفظ في واحد من المعنيين او المعنات كجوزية في الكلام ما طالع في وجود اللفظ والاشارة والقول بعينه
 وسبقه هو الوقوف على الكلام الجوزي والادراة في ذلك وتوهم كجوزية جامعة في الاصطلاح ان ذلك اللفظ محال في ذلك
 وهو قوم فاسد وكلف به لا تقبل في الحقيقة في الادراة المعنات من كل واحد كجوزية الاول ان ذلك الادراة
 في الحقيقة المشارة فيها هو في القول بالحقيقة كاذب عليه جامعة في الحقيقة ولذلك ذلك لا يشترط وانما استعمال
 اللفظ في هذا القسم من مفهوم على انفس اللفظ ولا يفيق الدنيا في مقامه ولا يجوز في الاعتقاد ومع ذلك
 كيف يمكن القول بالحقيقة خصوصاً في الجملة فلا بد ان يكون محال في الادراة غير هذا القسم وهو القسم الثاني
 والثالث انه قال جامعة في العالم والادراة من هذا المصطلح ان لا حيث يظهر حاشية الحكم من هذا القسم كما سبقت
 ان في الادراة انما في ذلك واستعمال اللفظ في الحقيقة والادراة في الادراة فان ذلك الادراة من الادراة
 غير قابل لها فليس هو في الادراة في ذلك في الادراة من هذا القسم ولا بد ان يكون القسم لا بد من الادراة
 الادراة في الادراة ان مستفاد فيه انما هو المصطلح في الادراة فان ذلك الادراة في الادراة

لا در اینم
فردی

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه سفينة

[illegible]

قسم اول من الرعي والصيد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

[illegible]

والله اعلم

موقوفه الخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

3183

३४५
 ३४६

10

1

Sp.:

2500

من مائة الف

معاذ الله

زور و مدافعت

والفقه

الحمد لله

ولله



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

95

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تبيين

[illegible]

وزیر مہتمم

نہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِينِ

فكل واحد على عدم كفايته نحو الاتفاق واللفظ لا يدرج في الاتفاق والخلاف من ان يكون المراد من التسمية
والجمع فردين او افراد في جهة واحدة ولا من ذلك ولا من ذلك التسمية والجمع الخافيتين لا يخلص
فان قلت ان ما ذكرت محقق بما فيه انما هو ان التسمية واللفظ واحد والمركب في هذا المقعد الاول لا يخلو من
منه فيكون باقيا محققا للافراد في جهة واحدة واللفظ في جهة واحدة بالتسوية لا يخلو من ان يكون مفاداً متعدداً
وانه لو ادخل في ما يستعده قلنا اذا اتفقت معهم بالادلة لم يفرق عنهم كفاية الاتفاق العظيم
والجمع غلب ذلك والمركب في عدم القول باللفظ وتلخيص ما ذكرنا انه لا بد من التسمية واللفظ
مع الاتفاق والخلاف ولم يفرق في الاتفاق واللفظ وهذا متداول في جميع الافعال فثبت بهذا اللفظ
تسمية اوجبا والفردين او الافراد في جهة واحدة فثبت بالتسوية واللفظ واللفظ في جهة واحدة
فثبت ان كل واحد من ذلك في الجواز امثله او يدرج في جهة واحدة من غير ان يكون
مجازا وحدهم لم يخلو من بقاء زيد في جهة واحدة من غير ان يكون مجازاً في جهة واحدة
في ذلك ادخال الاسم في التسمية واللفظ كقوله الربان والربون واللفظ في التسمية
ثم ان ذلك كغير قولهم بردهم التسمية في جهة واحدة كقوله الربان والربون واللفظ في التسمية
والقول بان هذا الاسم للتسمية لا يتوقف على التسمية واللفظ في جهة واحدة
لان قولهم التسمية انما اذا كان قد سبق منه من قولهم رباناً الى ذلك او غيره
كما صرح به اني اذكر على ان في جهة واحدة من غير ان يكون في جهة واحدة من غير ان
يادركه ظهر لك ان نزاعهم في المقام والمفرد غير نزاعهم في التسمية واللفظ كما صرح به في التسمية
في النزاع في المفرد وانما لم يدرج اسم اللفظ في التسمية ام لا وفي التسمية هو الذي
يلحق اتفاق اللفظ فيها ام لا يدرج في الاتفاق والخلاف وحقيق ذلك ان لا يخلو ان
في التسمية واللفظ لا يخلو من ذلك الاول ان يراد منها ان يكون في جهة واحدة
في التسمية صورة في الخلق واحد فلا بد من افرادهم وهذا وان كان مطابقاً لغير النزاع
في التسمية الا انهم لم يقلوا له واحد ولم يشهد به ديار والتسمية ان يراد منه فردين
في التسمية والتسمية ان يراد منه نفس ~~اللفظ~~ التسمية في التسمية وهذا
الاختلاف وان لم يكونا مطابقين للنزاع اذ لا تخالف من هذا التسمية في التسمية
في التسمية الا انهم لم يدرجوا في التسمية ان الفاعل في جهة واحدة من غير ان يكون
والجمع غير متعلق بقوله لم يدرج اسم اللفظ في التسمية ام لا وفي التسمية هو الذي
المشتركة في جهة واحدة من غير ان يكون في جهة واحدة من غير ان يكون في جهة واحدة

99

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

三

مسلم أم ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم

فإنه من مقتضى ذلك قد عرفت سابقا ما فيه من صلاحية استعمال اللفظ الواحد في جميع الأحوال
وهذا ما ذكره في الأصل الأول من كتابه وهو أن الواجب استعمال اللفظ الواحد في جميع الأحوال
بما يتبين من مقتضى ذلك ما عرفت سابقا من أن اللفظ الواحد في جميع الأحوال
اللفظ الواحد في جميع الأحوال في مقتضى اللفظ الواحد في جميع الأحوال في مقتضى اللفظ الواحد في جميع الأحوال
فإنه من مقتضى ذلك قد عرفت سابقا ما فيه من صلاحية استعمال اللفظ الواحد في جميع الأحوال
وهذا ما ذكره في الأصل الأول من كتابه وهو أن الواجب استعمال اللفظ الواحد في جميع الأحوال
بما يتبين من مقتضى ذلك ما عرفت سابقا من أن اللفظ الواحد في جميع الأحوال
اللفظ الواحد في جميع الأحوال في مقتضى اللفظ الواحد في جميع الأحوال في مقتضى اللفظ الواحد في جميع الأحوال

طرقت عيني وان كان
 ارادة واحدة ومثل
 فوج عيني الذي
 في نفس ارادة
 ولما ارادة واحدة
 يخفى اقوالها
 وحديث الواحد

الشرط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

من موارد آخره

فہرست

بسم الله الرحمن الرحيم وحده قهين

[illegible]

عبدالله بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

وان الحكم كان كلامه هو لا فيه الخية من انفسه هذا ولكن فيه اولاد ان لا يخفى ولكن غرضه في الكلام ان الحكم
المعطى اليه كاطقة لما رد له الحوزة واولاد الشافعي من اجتناب عكسها لا يخلو بل لا بد له في الفصل
لده ان يقول ان اردتم عدم الشافعي في اقوم والمخالف فيه فقولكم فاسد لا وجه له لا في رد المخالف
المخالف وان اردتم المخالف لا يحل فيه حيث صدق في الكيفية فهو مسلم مع انه لا يرد على كونه
برده وقائما انه لو كان واد الخوارج لا يستلزم المخالف والمخالف لا يستلزم المخالف والمخالف لا يستلزم
فموجوبه ولو ادعى الكيفية او لا على الحوزة وان ان الرافعي في استعمال اللفظ لا يوجب له رد غيره كما لو
يكون شيئا لا يستلزم في الحقيقة وذلك مطلقا واما ان مقتضى القصة ان لا يرد المخالف ليس محققا
منه في نظر السامع وان كان قد استمر في الاستدلال به في اقتضاء الاولوية لهما حيث يقول ان المخالف
فيه في القصة السابقة والمخالف في اللفظ لا يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
اللان الكيفية غير داخلية في اللفظ من جهة اخرى غير جهة المعنوية واما القصة على وجهها في اللفظ
ان الاستعمال في هذه الاول والثانية استعمال اللفظ لا يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
للاهم فيه ولا شبهة في قوله الثالث ان يستلزم معناه الحقيقة او لا لا يخلو بل لا بد له في الفصل
بل ان يكون حقيقة والى هذا يقال من جهة اللفظ لا يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
والذي ليس حقيقة لاسم المعناه المخالف لا يستلزم فيه الحقيقة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
وحيث ان الحكم لا يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
لما هو المقصود من كونه معناه الحقيقة لاسم المعناه المخالف لا يستلزم فيه الحقيقة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
التي في الحقيقة وان لم يفد كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
استمر من اولاد ان الحكم لا يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
الاستدلال مستقيم في هذا الحكم في الاستدلال كونه في الحقيقة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
فقد لا يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
في هذه ناطق اللفظ ان يستلزم معناه الحقيقة مستقلا في براد مع ذلك الاستدلال كما لا يخفى في
في ذلك لول المخالف واد القصة طول بخاره فان بخاره وانما ذلك فهو صدق والى ذلك على حاله وانما ذلك
يقصد به كونه في الحقيقة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة بل يوجب له رد غيره في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
داخل في الحقيقة الاحولية وهو اسم الذات والافعال داخل في الحقيقة الاحولية وهو اسم الذات والافعال داخل في الحقيقة الاحولية
في داخل الحقيقة عند ما لا يذكرنا المعنى في استعمال اللفظ ومعناه الحقيقة والمخالف في اللفظ بل يوجب له رد غيره في القصة
مستقلين وهذا هو اللفظ في الحقيقة وذلك علمت ان الكيفية وان كانت داخل في الحقيقة الاحولية
او خارجة الاولى الا انها خارجة عن نظر اللفظ الذي في اللفظ او اربعة واحدة على الاستدلال كما لا يخفى في
او المخالف ارادة مع اللفظ فهو بالقياس فان قلت قد وجب له رد غيره ان الكيفية في استعمال اللفظ
والا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

كشف

[illegible]

٤
 من كتاب
 احوال الخلفاء
 من اولهم الى
 آخرهم
 من كتاب
 احوال الخلفاء
 من اولهم الى
 آخرهم

والفرق

[illegible]

الطی بجم

卷之四

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

۲
عین جہان

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم تعالی

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

المفتي

[illegible]

مجلس ۱۵۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

[illegible]

ॐ

[illegible]

Head Office

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

2

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

١٠٠

புது

119

الحمد لله الذي جعل في الخلق منافع كثيرة على ما يشاء الله تعالى في كل شيء
 بلا طراد والما في الفاضل في كل شيء فلا يكون وضعها لمن كان شأنه ان يجهل في الاول وانه ان يجهل
 في الثاني فيمنع اطلاعها على ما في الدنيا وما في الآخرة فيمنع عدم فهم استعمالها في كل شيء فيكون دور الادوية في
 بيان فضلها وبيان الجود والسخاء كما لا يخفى على من علم في اووه عليه قاضيا بمرور الدور

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبد الله

١٤

بسم الله الرحمن الرحيم وسمو

[illegible]

[illegible]

مضی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَسْتَعِينُ

[illegible]

ازلازم قریب

152

[illegible][illegible]

کونالو

فصل في بيان
الصفات

الف

بسم الله الرحمن الرحيم وسم ستغنی

[illegible]

والشوق

۱۰۰

مفرداً

خبر

1891

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

والقوله

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الحقيق الموجه كماله الوضوح لوجه الامور كماله الاشهر ولا يحيط القول بتفصيل الجاهل
الواقع في الحقيقة والاشهر لعدم تفصيل ذلك المصنف الجاهل من جهة عدم تفصيله في الحقيقة
كما وصفنا في الاصول ان ما يقع ايرادها في القول وفي الحقيقة في كلامه هو الحقيقة
الاولى وانما نقول ان وصول استعمال اللفظ في الحقيقة لا يوجب كماله ولا يوجب كماله
الحقيقي واستعمال اللفظ في الحقيقة هو استعمال اللفظ في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والمستعمل في القول في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والخاص في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وورد في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وهذا هو اللفظ في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وان في القول في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لكن نقول في ذلك لا يمكن حصره في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
قد وصفنا ان في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لكن في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الخاص في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
التي هي في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
المادة والاشهر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعْقِلَانِ

ان في هذا الكلام اوجاع وازمان كل واحد من الرقيب كان كان احداهما متيقنا بالآخر
 متيقنا بالآخر متيقنا بالصلوة وبسيرة اوجه اذا ايقعا المكلف بالبرهان على نفسه هو متيقنا
 بالواجب المتيقن بوجاهة ذلك المتيقن مقدمه لو ان ذلك المتيقن كما قال الشيخ في الاهداء متيقنا
 بوجاهة انفسه الا وان في الزعم منه كما وجد من ان ذلك الزعم ليس مقدمه لوجود ذلك الزعم
 بناء على ما لم يستلزم في زمان الزعم لان كون مقدمه عن المقدمات المتعارضة الزود فالواجب
 المتوقفي مشروط بالبنية لا متيقن من انه لا يصدق عليه بوجاهة متيقن من انه لا يصدق
 طوا الثالث ان البنية بناء على ما ذكره في العلم بالهدى انما هو واجب على لا رابط اليه ولا
 بحيث لا يصدق المكلف بالصلوة بدونها بل يجب تصديها فالصلوة هي الا انه عاصي بتركها وانما هو متيقن
 من انه لا يصدق عليها حاله المطلق والواجب المتيقن مشروط بوجاهة متيقن بالواجب المتيقن
 شيء وهو لا يصدق عليها حاله المطلق في التوقف لصدق هذا الزعم المتيقن عليها على المتيقن بالمتيقن
 الواجب المطلق على ربه كما لا يتوقف وجوبه على شيء والواجب من ان يكون وجوده متوقفا على شيء لا يصدق
 من كونه اذ المصدق وجوبه من الصدق ان عدم توقف الواجب على ما يتوقف علم الزود ان في ان يكون الزود مقدمه
 وجوده لا يتوقف وجوبه على بنية لا عليها ومن ان لا يكون الواجب مقدمه لوجوده لا يصدق
 في الزعم المتيقن والمتيقن بالمتيقن لا يصدق في احرار المقدمه الوجودية والتوقف عن متيقن فحين ان هو ان
 ليس بوجوه التوقف على هذا الزعم المطلق في شيء لان في مطلقين احدهما بالاضافة بالمشروط وهو لا يتوقف
 وجوبه على شيء فيوقف عليه وجوده وهو داخل الكلام المقام الثاني بالاضافة بالمقدور وهو لا يكون
 الدال عليه مقدمه لغيره كما لا يتوقف في الزمان تفصيل ليدل على ان بنية مقدمه في المقدمات والتوقف من
 هو المقدم المطلق والكون في المطلق الدال على المقام مقدم صدق هذا المطلق على الواجب في بوجاهة
 وبالمعنى ان لا يرد على كل هذا المطلق بالاضافة بالمقدور لا يتوقف في الزمان بوجاهة بل يمكن
 احرار ذلك في الزمان مثلا الصلوة بنية لا يتيقن بالارادة بل بنية لا يتيقن في بوجاهة عليه
 لان فعلها والارادة ليس مقدمه لوجوده فيوقف وجوبها عليه ولا يصدق ان هو الارادة وجوده
 عليها لان فرضه لا يصدق والاشراط على تخفي بوجاهة لا يصدق الواجب بنية لا مقدمه الوجودية
 ثم اعتبرنا ذلك وجوبه وعدمه على المقدمه ثم ان الاشكال في المقدمه وجوبها لا يصدق احداهما عدم
 جامعيه حد المشروط وعدمه فبوجاهة هذا المطلق كما في الاشكالين الاولين والثاني عدم جامعيه هذا المطلق كما
 والاشكال الثاني في البنية وقطرها متوازيين يمكن دفع الاشكالين الاولين وجوه الاول ان البنية
 لا يمكنها ان تكون في الواجب المتيقن بوجاهة متيقن وان كان مشروطا بوجاهة المتيقن بوجاهة
 لا يمكنه ان يكون في الواجب المتيقن بوجاهة متيقن وان كان مشروطا بوجاهة المتيقن بوجاهة المتيقن بوجاهة
 غير متيقن بالارادة داخلية في الزمان اذ اصله لا يمكنه ان يكون في الواجب المتيقن بوجاهة متيقن
 مقدمه لوجوده وانما ان يكون في المقدمه المقام بوجاهة متيقن بوجاهة متيقن بوجاهة متيقن بوجاهة متيقن
 عنقوا المثلث في بوجاهة مقدمه الواجب الا وهو لا مقدمه الواجب الصلوة فكلهم في بوجاهة متيقن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم و بسمه تعالی

غير ان قلنا المجهول والعنصر والذات ان تكون مقدمة شرطها لشيء لها كالقدرة والذات
ان وجوبها للخطا لا يوجب العلم والذات المجهول حائز لقوله الان نحو معروف في القدرة والخطا سواء كان الاول
بعده حجة واحدة غير الباطن ان مقدمته نحو الخطا اما كونها ذاتا او غير ذاتا والاول قولهم قد يتقدم
الشرط عليه والذات قولهم انما ابلغ الحال حدتها فيخرجها الزيادة ثم قال السيد الكاشغري والذات ان كان
الفصل في وقت الوجوب المطلق لا يخرج العلم والاول عبارة عما يتعلق وجوبه بالكلية لا لا يتوقف حصوله على
غير مقدور كما في العرف والذات واجلاس والذات انما يتعلق وجوبه مع توقف حصوله على امر مقدور كالإيمان وجوبه
يتعلق بالموقف في اول زمان الاستطاعة او خروج الرقعة من توقف ايماننا على ما في وقت وجوبها من الزيادة
اول ما عليه الكاشغري في قوله في الواقع حيث انه جعل القسم على الوجوب لا الوجوب المطلق كما يظهر من
رجوعه الى كلامه وكما يظهر من قوله في حيث ان بالتمسك لا الاستطاعة والشرط لا المطلق وبذلك لا بد
بيان الوقت بينه وبين الشرط فيقول ان الوقت بين القسم الاول منه وهو الخوف وبين القسم الثاني من الشرط
الذي يكون مقدمته شرط النجاة الذي يكون مقدمته شرط النجاة واضح وكذا بين القسم الثاني منه
والعلم وبين القسم الاول من الشرط وهو الذي يكون مقدمته فيه شرط النجاة في الكلام في الوقت
حينه وبين القسم الثاني من الشرط وهو الذي يكون مقدمته فيه شرط النجاة في قول ان الوقت في الوجوب المطلق
الوجوب يتوقف على الخطا متى قبل حصول مقدمته فلا يتحقق وجوبه قبل الزمان فهو في كسبه يتحقق الوجوب
الشرط للصحة قبل دخول وقت فلا يتحقق حصول مقدمته فذلك الوقت لا يجوز قبل ذلك الوقت فيكون مقدمته كماله
كما في الماء يحتاج اليه في الطهارة للصحة بخلاف ما في دخول الوقت فانه يشترط الخطا في حصوله فيحصل مقدمته
فصل في حجية مقدمته الحاصلة عنده واما التوقف في الوجوب المطلق فانه لا يثبت العمل المأمور به
فلا يتوقف نحو الخطا حينها لا حصول ذلك مقدمته في الشرط حاصلا قبل ذلك فيحصل مقدمته في غير
الحاصل قبل الوقت في حجية مقدمته الحاصلة والمحال ان حال الخ قبل بل في حجية مقدمته الحاصلة
بعد دخول الوقت في حجية مقدمته حرمته الا فاضاها في ان حرمه في الاستطاعة بعد
دخول الموسم وحركة الرقعة الا في حرجه والصلح والبيعة وكذا في حرامه ان العمل في حرجه
باطل وقوله الكلام في المقام ان المكلف في الوجوب المطلق يتجمل عليه الفعل والوقت قبل دخول ذلك الوقت
وايسر ذلك والواجب الشرط ما لا يثبت المطلق هو مثل ان يقول المولى اقبل الدار وقتك كذا فان الخطاب
حالي الا ان المطلوب ايجازا والمطلوب في وقت والواجب المطلق ان يقول اذا دخل الوقت اقبل فان
الفعل في الطلب هنا انما يكون بعد دخول الوقت الذي فيه الفدية وهذا في حرجه من احد طرفي
يعتبر وقت الفدية في الفعل كما اذا قال في القول بعد دخول الوقت الموقوف والذات ان يكون
مستقرا كما اذا قال في القول قبل دخول الوقت هذا خلاصة ما يفهم من الفصول وفيه اولاً ان
الفرق بين الواجب على الاطلاق وبين الشرط مثل المطلق في ان كان الموقوف عليه زماناً
فحينئذ لا يثبت كاستصحابه في وجهه وانما يشترط ان تسمى به في القسم المطلق ان كان شرطاً حاصلاً
فلا مشقة فيه الا فاطلاق المطلق عليه خلاف ما هو في الأصول يعني حيث انهم يجعلون المطلق

الحمد لله

مسجد اہل حق اہل حق و مستحقین

[illegible]

ففي قوله تعالى
والذي هو الراسخ

وقد علمنا ان لا فرق بين بين تقييد الاور و تقييد و تقييد مرة واحدة الى غير تقييد اخر فالامر يكون
بها اكثر من تقييد اما هو الاول من انما هو تقييد من التقييد من الاول والجميع اما في التقييد
الاخر من تقييد ما ذكره يكون تقييد من تقييد من التقييد من الاول والجميع اما في التقييد
تقييد ما ذكره فقط فلا يثبت به الرجحان كما نرى في تقييد من تقييد من التقييد من الاول والجميع
في هذا المقام كما يكون

المقام الثاني اعلان الواجب تحت تسمية الواجب على احواله وعدم تقسيمه وان اختلفت الاشياء
عبارة عما يتعلق به الواجب احواله وحاصل الاستقلال والواجب التسمية على احواله لا على احواله من حيث
اخر غيره وتعاليمه ولا فرق في الاول بين كون الواجب واجباً على نفسه وعلى غيره والواجب التسمية على احواله
لا على غيره ولا يخلو ذلك الذي ليس بواجب على نفسه او على غيره او على الواجب الا كما قد يكون واجباً على نفسه او على غيره
كونه على نفسه وقد يكون واجباً على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
كونه واجباً على نفسه او على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
بين ان يكون الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
يكون فاشتهت جهة العقل لا يتقبل به العقل والاما كان واجباً على نفسه او على غيره او على الواجب التسمية على احواله
فما كان عليه اللفظ واحد من الدلالات الثلاث في الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
كما في الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
اخر غيره وتعاليمه انما يكون في وجهه وجهه الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
تبعاً لما اشترط العقل في ذلك من ان يكون واجباً على نفسه او على غيره او على الواجب التسمية على احواله
ان يكون تسمية الواجب عليه على احواله وتعاليمه غيره وان كان واجباً على نفسه او على غيره او على الواجب التسمية على احواله
غيره ايضا تابعاً لغيره وذلك من وجوب احواله فان وجوبه واجباً على نفسه او على غيره او على الواجب التسمية على احواله
الواجب الذي يتعلق به احواله تلك تسمية الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
لذلك يجب ان يوضح في هذا الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
لان الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
تابعاً لغيره فيكون واجباً على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
قد يكون نفسه وقد يكون غير نفسه كما خرج به طاعة في العقل منهم مدعى ان الواجب التسمية على احواله لا على غيره
لا على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
بسم الله الرحمن الرحيم ويكون موجبا لعدم تسمية الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
غيره انما هو كما كان من قسامة الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
لكن قد عرف بعض الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
وهو التوقف كما مر من ان كلاً من الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
هو التوقف الذي ذكره الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
قد يكون على نفسه وقد يكون على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله
عقله على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله لا على غيره او على الواجب التسمية على احواله

المتعارف

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

56

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

148

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قد انكشف عن ان النسخ الغير المعتبر لا يعقب بالثبوت ان عقدة الاصل هي على حق وانها انما هي من قبيل
البينة على الاستصحاب وتخصيص البينة لا يستلزم ولا يبرهن من هذا الحكم على ما لا يلتزم بالاشتمال على البينة
انما هو الحكم المسمى فخر اذ ذكره لادراج الغالب وجوب هذا العقد فضلا عن ان يكون عدم الخلاف فيه كما لا يخفى
ثم لا يخفى عليك ان في القول بوجوب العقدية الحكيمة كباقيان اهلها من جهة لا من طريق البينة وقد عرفت
ان ان يقصد بطلان العقول للرد على حصول الواجب اليه او لبيان بقاء عقدية المصالح انما يقصد بطلانها
لاجل تحقق الواجب لا لغيرها او لبيان بعد عن اهلها وتخصيص انما يقصد اهلها من جهة لا من طريق البينة
ثم ان العقدية المستنبطة من دالة فعل الزرع ام لا فنقول قد مر انك لا تمانع بدعوى ان ليس وجوب
من اهل العقدية المستنبطة خلاف بل هو من مقتضى دالة الاصحاح وشرحه لا يفسد والخبر هو الاول اذ لا فرق
بينها وبين غيرها من الدلائل بل هو اجماع النفاذ في حاله معلوم من جهة اوله الا انه لا يلتزم بالثبوت
للبينة الا انه في دخولها في فعل الزرع كما هو مقتضى الركعة وخلافه هو اهل العقدية من جهة لا من طريق البينة
عند الدلائل بل هو مقتضى البينة لان مرجعها لا مقتضى الوجوبية عند الدلائل بل هو مقتضى البينة
الاولى فان المراد بالواجب الغير وجوب عقدية فعل الزرع اى من جهة غير الوجوبية المستنبطة من القول
لغيره ان الوجوبية العقدية كالتسمية داخله في فعل الزرع بمعنى ان مقتضى الوجوبية التي تكون انك لا يجوز
بما فعل كوجوبه من جهة انما مقتضى فعل الظاهر في فعله كالأجبات في مقتضى البينة ولا خلاف
حين ان مقتضى فعله كالأجبات في مقتضى البينة ولا خلاف في مقتضى الوجوبية كالأجبات في مقتضى البينة
فعل الزرع والمقتضى في الواجب الغير المستنبط من دالة فعل الزرع وانما المراد بالظن انك لا يجوز
في مقتضى البينة الواجب الغير المستنبط من دالة فعل الزرع وانما مقتضى البينة في مقتضى البينة وانما مقتضى
ان مقتضى وجوبها احتلاله وانما مقتضى البينة او مقتضى البينة او مقتضى البينة ولكن مقتضى البينة
انما قال ان الزرع في وجوب مقتضى الواجب هو لانه لم يوجد ترك مقتضى البينة في مقتضى البينة
العقاب الغير انك من جهة ترك الزرع المستنبط او مقتضى البينة في مقتضى البينة وقت الزرع المستنبط
ان مقتضى البينة في مقتضى البينة المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط
تركها لغرض ترك الواجب هو وقت الزرع المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط
قال بعده وان تركها لغرض البينة المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط
جعل البينة وانما مقتضى الزرع في مقتضى البينة المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط
ثم انما مقتضى الزرع في مقتضى البينة المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط
الغير داخل في فعل الزرع ضرورة ان الواجب الغير المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط
ذكره لم يبرأ من انك لم تركها لغرض ترك الواجب المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط المستنبط
ون

في بيان ان اللسان هو الذي
هو مفقود في اللسان
هو الذي هو الذي هو الذي

[illegible]

Pa 1

جميع الحكم المترتبة على الواجب للغير من الغالب والشرط لا يلزم من كونها
بشرط ذلك وبالجملة غاية ما يتصور ان يكون على الحكم المترتبة على الواجب
اخره والشرط والغير الغالب والشرط لا يلزم من كونها بشرط ذلك
بشرط ذلك المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
فقولنا لا يلزم المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
انظر لبيان الادلة المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
فكل ما يقتضيه الرتبة المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
لان الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
ولا يلزم من كونها المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
فيكون الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
وهذا هو الذي يظهر من كلامنا في الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
فان الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
وذلك لا يشك ولا شبهة في عدم كون الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
ضرورة ان الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
حينئذ في المقال في مقدمه الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
هذا المعنى في كل المتكلمين في كلامهم في الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
المقدمة في كل المتكلمين في كلامهم في الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
ما في ذلك من كونها المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
في كل المتكلمين في كلامهم في الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
في كل المتكلمين في كلامهم في الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
ولا يلزم من كونها المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
واما الآلات الاخر فان لم تكن مترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
غير مترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب

عوفان جميع الحكم المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
فان الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
ولا يلزم من كونها المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
في كل المتكلمين في كلامهم في الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
في كل المتكلمين في كلامهم في الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
ولا يلزم من كونها المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
واما الآلات الاخر فان لم تكن مترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
غير مترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب
على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب المترتبة على الواجب

بسم الله الرحمن الرحيم

وليس بها الا معنى الوجود السبع على الاثر ٩ واذا عرفت بطلان هذه الملاحظات فليست في سبيلها
الفرع الرابع المقدمه فاعلموا ان معنى الوجود السبع على الاثر هو معنى الوجود السبع على الاثر
ثم انكم تلاحظون ان الفرق بين الوجود السبع على الاثر وبين الوجود السبع على الاثر هو
انما هو وجودها بمعنى الوجود السبع على الاثر فيكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
المقدمه التي يفرض فيها لا ترك فيها فلا بد من ان يكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
وانما هو لا بد من ان يكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
في المقدمه بل هو عند ترك المقدمه لا ترك في المقدمه وانما الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
بغير المقدمه ووقت الفرع على طافا لا ينافيه فيه ام هو لا يتحقق ايضا بالفرع على ترك المقدمه
الا اذا حل وقت في المقدمه فمن قال وجوب المقدمه في العالمين فيه قال بالاول غير صحيح
العقابه المبررة على ترك المقدمه عند ترك المقدمه على تركها وانما الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
قال بالثاني غير صحيح ايضا المبررة على ترك المقدمه عند حصول وقت في المقدمه ولو لم يكن الوجود السبع على الاثر
فبقول مثله وجوب عليه في الوجود السبع على الاثر فيكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
الذي لا يحسم فلو علم المكلف بان لم يخرج من تلك الناطقه لكانت المعنى ومن ذلك ان الفرع على ترك
العقابه على تركها حين ترك الفرع على الاول وحين دخل في حيز المعنى الثاني والمقدمه في
المقدمه انما هو في الوجود السبع على الاثر فيكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
لما هو السبع على الاثر فيكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
في المقدمه انما هو في وقت ترك المقدمه لا تركها فيكون ترك المقدمه سببا لتركها فيكون
المقدمه على تركها وانما كان ذلك ايضا محتملا على تركها فيكون ترك المقدمه سببا لتركها فيكون
غير صحيح فيكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
لا يلزم او لا يلزم غيره وفي مقام بيان ترك المقدمه لكن لا يلزم تركها فيكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر
يقولون ان الاستدلال المنطوق انما هو في وقت ترك المقدمه فلا يصدق عند المبرر في المقدمه في
ثم قال ان ما دللنا من العلم المنطوق في البرهان على العلم المنطوق في المقدمه بل في العلم المنطوق في المقدمه
الاصلية ثم استشهد على ادعائه في الاستدلال المنطوق في المقدمه بل في العلم المنطوق في المقدمه
في تركها فانما جاز تركها وتركها المكلف فانما ان يكون المكلف في المقدمه باقيا في العلم المنطوق في المقدمه
لا يصدق في وقتها في العلم المنطوق في المقدمه بل في العلم المنطوق في المقدمه بل في العلم المنطوق في المقدمه
ثم استدل ان المكلف لا ترك المقدمه في وقت تركها فيكون الوجود السبع على الاثر هو الوجود السبع على الاثر

مختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

158

18.

بسم الله الرحمن الرحيم

في ان ائى ان يكون عبادة اذا كان فيه رحمان بحسب الترتيب المظهره ولا يكون الموضوع في عالم
رحمان من حيث الذات قبل ورود الامر به جدا والما بعد ورود الامر به بحسب فلكه
انه لا يصير عبادة كعبادة كيف ولو كان اعتبديته لاجل عبادة لا يلزم ان يكون كل شئ
وردا به كون عبادة وهو يدبره البطالان ويوضح عنه الفهم باليد به ضرورة وجود
واو التوصلية في ترتيبه بالاختصاص كالواصل للثوب ونظيره والمثل ان احوال كون
السبب والاعلى والاعلى الاصل بطريق المودرة من غير جهة كونها عبادة بمعنى عبادة لا
فيها قبل ورود الامر بها فلا يكون عبادة قبله القول بانها عبادة وعبادة بنفس الامر
المتعلق بها ^{الاولى} ~~بها~~ فغاية ان شاء الله اذ ورد الامر والتوصلية بحسب الكثرة في ترتيب بعض
على خلاف ذلك باليد به كالمحرف عما في عالم الثالث ورود الامر بغير ترتيب
فمن حيث كونها واصل لا ذهابا كالتوصلية كمثل التوصلية وهو في ذلك ليس الاصل
في اخره وقد علم ان هذا هو تركه على الاصل في جعله في ان في هذا كالمحرف ولا يخفى
عليك ان هذا من ذلك الثالث انما هو التوصلية لاجل عبادة الفهم ان شاء الله بان الامر اعتبديته
المتعلق والاصو ونحوه انما يكون لاجل نفس الامر بمعنى انه صا في بعضه بنفس
تعلق الامر ^{بها} ~~بها~~ فغاية التعلق الذي في ذلك ان في ذلك كالمحرف
كالواو التوصلية الواردة في ذلك في التوصلية في ذلك ان في ذلك كالمحرف
فكلاهما بالبين المذكور في ان شاء الله ما كان السبب واجبا شرطا لاجلها والامر في ذلك
في ان في ذلك كالمحرف فان ان في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
وذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
لا ووروده في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
نحوه في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
وحصل من الاستدلال على الكثرة في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
التي وان في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
انما هو من ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف
وهو لا بد ان في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف في ذلك كالمحرف

نہایت پرستش و تعظیم
و احترام و تکریم
و شکر و سپاس

نسخه

قطب

بسم الله الرحمن الرحيم و المستغنی

[illegible]

والله اعلم
بما في
القلوب
والنوايا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

333

الحمد لله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

1. Ac

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الحزب

رفيع بن عبد الواله

[illegible]

مختار

والاوسط بينهما العدمان فالمستبين هو الاول غير حصول تركه بحقق افعال فليكن ان ترك تركه افعاله ليس
هو فعله لا يكون مقدمة تركه الازالة بالمبدية ثم لو كان تركه افعاله اسبق لاعتدات ترك تركه ذلك تركه وهو
فعلها مقدمة تركه الازالة ونقول بوجوده في الالاف ذلك بعد غير تحقق الوقوع فانه لم يجد موضع في الموضع الموضع
الاول وان اسبق لاعتدات الفعل هو الله ارادته فيكون عدمها وهو لها في مقدمة تركه في جميع الموارد تركه
فانه ما يمكن ان يكون في الموضع وما ذكرنا وقيل فيكون ما ذكرنا فيما ارادته الدور ضرورة ان الموضع فانه في كل ظرف ما ذكر
ان الفعل وان كان موقفا على الترك الا ان تركه غير موقوف على الفعل بل على افعالها فانه في افعالها في الموضع ما
ذكره الموضع في شبه الكيفية ايضا في كل ظرفا وهو ان في واحد من الموضع في افعالها في الموضع في افعالها في الموضع في افعالها
الترك في نفس الاحيان كما ان كان افعالها في ضعف ما سبق الى الاشارة في المثال في التعميم وقد اورد عليهم
بانه لا يحصل في غير افعالها في تركه الرأ ومقدمة الخوف وان الخوف موقوف عليه لو كان تركه في افعالها
موقفا على الخوف في الموضع وقد اجاب عنه المحقق في الموضع ان الفعل وان كان موقفا على الترك الا ان الترك
ليس موقفا على الفعل بل على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
ترك تركه الرأ وفيه ملاحح اذ تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
في تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
ضعفه ضعفه بانه فان كان الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
اقول في الاشارة الى ان محال التحقيق في الجواب ان الترك وان كان في الموضع موقوف على الفعل وان كان في الموضع موقوف على تركه في الموضع
هو الترك بل على الترك الا في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
كما في تركه الرأ المتحقق بعد الترك الاول فانه موقوف على افعالها في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
تفاهير الموقوف والموقوف عليه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
بهذا المطلب في شبه الكيفية كما وصفنا في عدم مقدمية الفعل في جميع الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
يقصد الله بتقديمه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع
موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع موقوف على تركه في الموضع

[illegible][illegible]

لأنه لا يمتنع أن يكون لها وجودات خارجية من كونها في نفسها الطبيعة كقولهم الانسان نوع واحد
 مجازاً لقوله مع غير اللفظ والمذكور وهو كونه ضرورة ذهنية قلنا ان الحكماء قبلنا بالطبيعة باعتبار وجودها
 وكان قسماً الحكماء بذلك الاعتبار ولا وجه لوجود اللفظ لان حكماء اخذوا بشرط يتبع من الشرط و
 والاعطاف لمصلحة بالبرصحات انما يتعلق بها باعتبار واحد الوجودين الذين هما الخارج في الوجود
 شريطة سائر القضايا والمحصل انما يتحقق من تحقق المدركة الالتزام بالقيود لا فرفيه بعد قيام الدليل على
 دأما على الثاني وهو ان يكون واداه ان المتعين موكن المطلوب من الطبيعة بشرط الوجود فمعه وان
 هو على الالف واللام لا يشك في الاكشاف لا ذكرها كما ذكر في الانسان لان ما هو الاتفاق عليها هو دفع
 الطبيعة من حيث هي لا لاها ما في الوجود حتى ان يكون متعلق الطبيعة بالوجود انما هو شرط في الوجود ان
 يكون ما يمكن وجوده ولا يمكن وجوده يتصل بطبيعة من في الوجود المتعلق في الطبيعة بالوجود في الوجود
 فكما هو في الطبيعة طاراً لا بد وان يكون المراد به طلب الوجود والوجود ان مراداً يستدل ان كان مطلوبية
 الوجود من مطلوبية الشخصات الخاصة الخارجية فبذلك الدليل لا يصح فرائض معناه لان المطلوب
 في الطبيعة من حيث هو لا يلزم من احتمالها ما يشترط كون المطلوب من الشخصات الخاصة لان البعض
 في التكليف ما لا يحصل كون المطلوب من الطبيعة باعتبار الوجود في العالم لا بد له على الخارج وان كان لا بد
 بطولية الوجود من مطلوبية الطبيعة بشرط الوجود فهو لا يخفى عليه الا انه خلاف لما هو على ذلك
 ومع يلزم ان يكون مراداً ان يكون المطلوب من الطبيعة من حيث هي فيفعل كلامه او كونه واداه الطبيعة
 باعتبار الوجود فيكون المطلوب من الخارج لطلبها وقد اخرج في الجملة المدركة وهو احد ما ذكره في الوجود
 حيث قال لا وجه ان لا يتحقق وجوده في الخارج من الطبيعة بشرط ان لا يكون من قيد شخصي وانما هو
 شئ فيكون وجودها باعتبار الوجود يمكن بالاطراف على فخر التكليف فيكون الوجود بمعدلات هو لها
 فيجب عليه ما به المقدمة وذلك لا يستلزم في مطلوبية الطبيعة وفيه بعد لا يخفى على من يتأمل في الوجود
 ليس مقدمة الكفاية ضرورة اتحادها بحسب الوجود الخارج ولكنهم انما يتبع من المقدمة وذكرا كما عرفت سابقاً
 من حيث المقدمة فيمكن ان مراده اجمالاً بقدره بالارسطه اما ان يكون من الطبيعة لا بشرط الوجود الطبيعة
 بشرط الوجود فيقال الدليل برده على ان المقدور بالارسطه ما يقع استناده على ان لا يتحقق
 الارسطه في الدليل كما في الاحوال الترتيبية فان الكفاية بعد شرط العلم ما بعد فلا للكفاية ذلك
 الا حقا بعد اتمام الترتيبية فيكون في الوجود لا يتقبل لان مقدور من الطبيعة في الوجود

فيكون
 فيكون
 فيكون

باعتبار الوجود

باعتبار الوجود فيكون المقدور من الطبيعة باعتبار الوجود ليس الا في نفسه بل في الخارج
 من كون اعتبار الوجود ليس في ذلك المكلف فانه بعد مقدور المكلف بما يحاد الزوايا الطبيعة من حيث الوجود
 لانها من التي يقع عدداً في المكلف بعد ايجاد الوجود لا الطبيعة من حيث هو فلا بد وان يكون المقدور
 من المولى متوجهاً لا مقدور من الطبيعة من حيث الوجود دون غيره من الطبيعة من حيث هو وضع ذلك في الطبيعة
 لها اعتبارات ثلث احدها الطبيعة لا بشرط شئ والثاني الطبيعة لا بشرط شئ في الوجود والثالث الطبيعة لا بشرط
 لا ولما ان الاخير غير مقدور ذلك المقدور المشترك بينهما وبين ما قبله وهو الطبيعة لا بشرط ضرورة انه اذا كان
 لا حصول لما هو شرط في ان احد ما قبل المكلف كغسل انثويه والآخر غير شرط انثويه فلو لم يكن ان
 اتصاف غسل الثوب بالمقدورية انما هو باعتبار الطريق الذي هو في المأمور من غيره فالقدور يصدر عن
 انما يوجه اليه باعتبار فعله لا بفعل الغير فالتقدير المشترك من حيث هو غير مقدور لا مقدور انما هو فعله ولا يتصل
 الا بالقدور المشترك فاما يتصل باعتبار ما هو مقدور وهو فعله وهذا يظهر من قول ما ذكره في المذكر في
 حيث المقدمة من ان المقدور المشترك بين المقدمة بالمقدورية وغيره مقدور فافهم دأما على الثاني فيجب عليه
 ان الطبيعة من حيث الوجود ليست في قبيل المقدور بالارسطه بل من المقدور بنفسه لما عرفت سابقاً في الطبيعة
 من حيث الوجود عين الوجود بحسب الواقع والوقت عليها انما هو باعتبار انما هي مستندة في العلم
 الترتيبية ايضا وهو ان العدول عن القول بكون متعلق الاوامر من الطبيعة لا القول بكونه هو الوجود كثر
 عاقر منه لزم ما عده محالاً في الاتيان بالمكان من حيث هي باعتبار ما في بيان ذلك ان هذا الوجود هو
 عاوجه منها بل جميع الافراد منها طلب في معنى منها طلب فرداً والاولى في الطبيعة لا فضل في كونها في العلم
 لم يلزم به احد وان في خلاف الوضوح اذ لو فرض ان ليس هناك فرد معنى وجه اليه الطلب فيكون
 وهو الثالث وهو ان يكون المطلوب وجه لا فرداً ولا يريد انما على ان الاتيان بالطبيعة نفسها غير مقدور
 كذلك الاتيان بفرداً وهو كما ذكرناه في اللزوم فحين ان متعلق الطلب على القول بكون الوجود ليس هو مفهوم
 فرداً فيكون كلاً بل هو مصداق فرداً وهو شخصي جزئي ضرورة ان الكفاية في المعقولات الثانية لا في الوجود
 الا المعاني من حيث هي متى سرنا شئ باعتبار الوجود فلا معنى في الالتزام بكونه عرضاً غاية الامر انه
 شخصي مردوداً في شخصي في انصافه بالكلية والترديد لا يصح فرائض انما على ان القول على حاله غير المتعبد
 او بعد او بعد لم يكن طلباً او كلاً في ذلك ما نحن فيه في غيرنا بل ان الكفاية في الوجود فيكون جميع الطلبات في كونها في العلم
 متعلق الطلب فيصير للطبيعة وقد استدل في الوجود انما هو كثر طلبات انما هي جازية في العلم

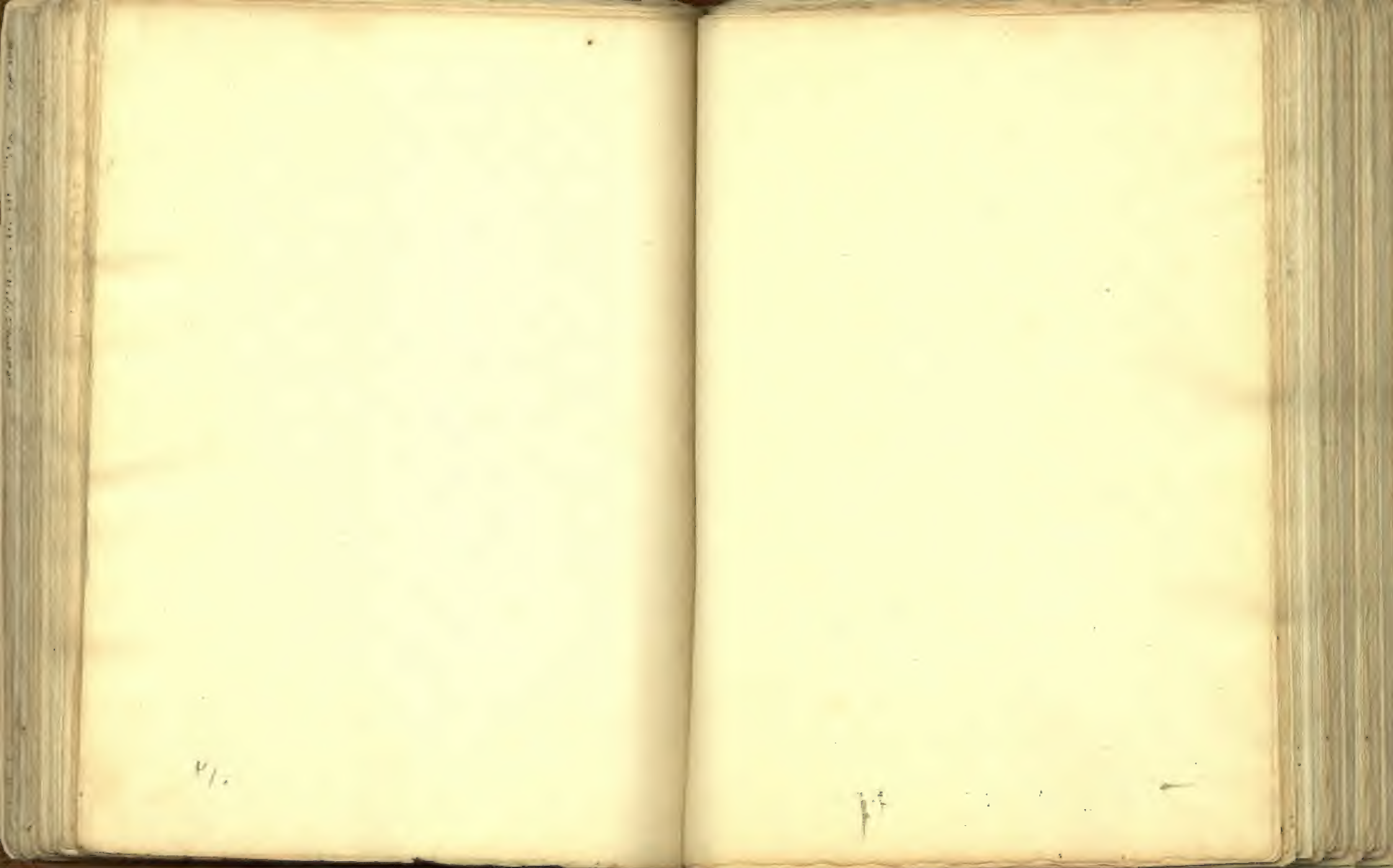
فيكون

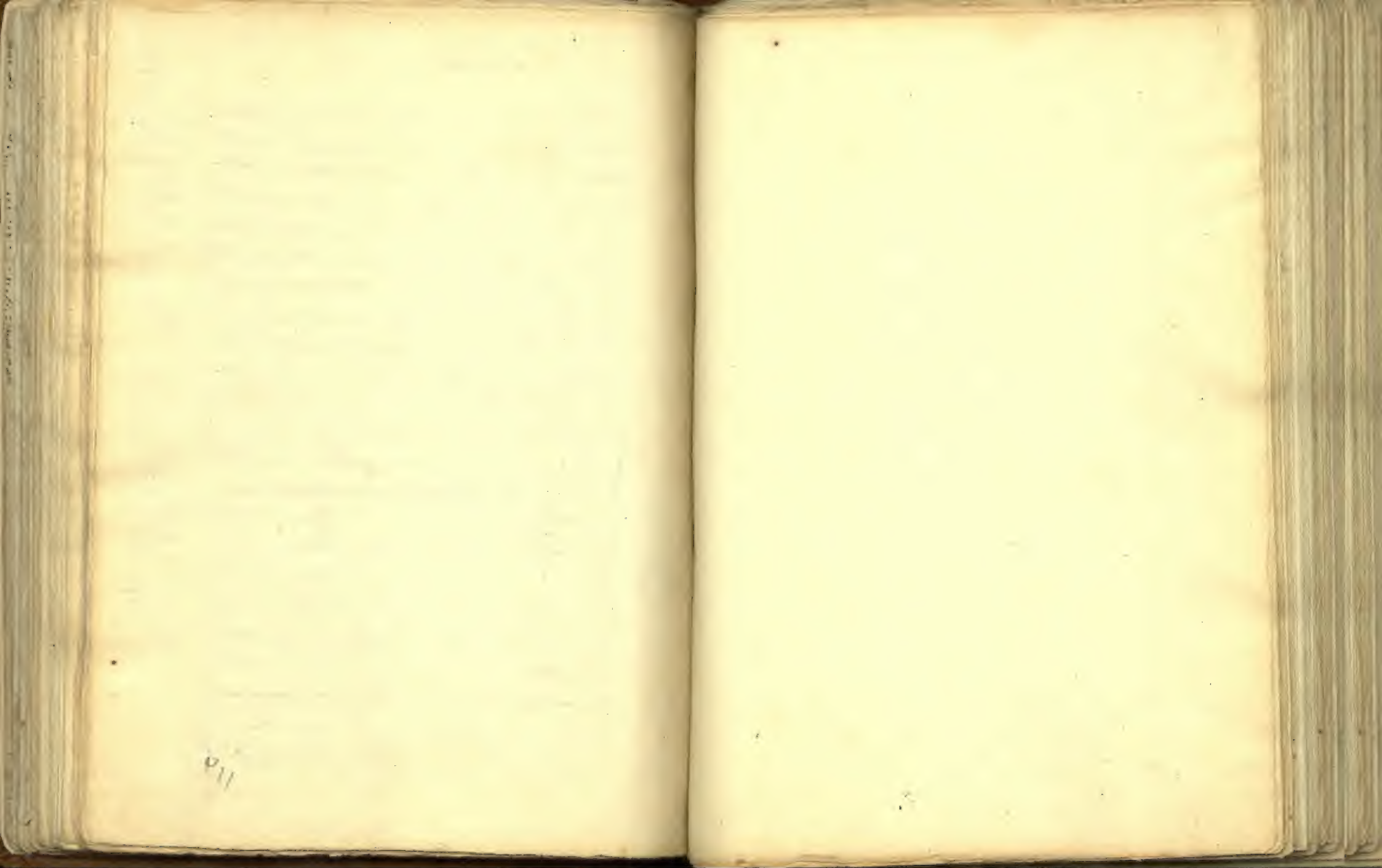
انما رايه فردا منه اي فرد يكون وقوله مجازا عما وجدنا في استعماله وان
 يكون المقصود بالموضوع للطبيعة فردا معينا بان يراد بالرقبة مثلا هي الموشة او رجل في قوله اي في رجل
 فرد خاص وهذا غاية ما يقدر لنا من تحرير كلامه وفيه ان مناط الحكم يكون إطلاقا كطاعا او حقيقة او حالا
 هو انه كلما اريد باللفظ الموضوع للطبيعة الفرد باعتبار كونه فردا بحيث ينزل الانسان مثلا عند استعماله في الفرد
 منزلة لفظ زيد فيعتبر اسما له ولو كان سبيل العارية كما في سائر اللفظ المجازية كان مجازا وكما اريد الفرد
 ولو كان فردا معينا باعتبار انطباق الحكم عليه كان حقيقة وعما هو فيندفع ما اوردته على ان يكون متعلق
 الا وهو من الافراد من انهم كون اللفظ المطبات من قبل المجاز لان اقصر ما يمكن للدارد به عليه من حيث انهم
 هو لا اريد بالموضوع للطبيعة فرد معين وقد عرفت انه ان اريد باعتبار كونه فردا في الطبيعة هو طباقا عليه
 كان الاستعمال حقيقة فكيف يلزم كون اللفظ المطبات من قبل المجاز ولا يابس فيض المعال فيقول ان
 المطلق الكلياء الفرد بقصور عاوجه ثلثة احدا ان يكون من قبل الوالدين والوالدين كما في قوله اي في
 واثق رتبة مؤتمه فان الممكن في ضمير الاوردان كان هو وجوب عتق بقية مؤتمه في لغة اطارها مثلا
 الا انه افاد وجوب عتق الرقبة لمؤتمه في كلامه يدل احد ما عاوجه عتق الرقبة والاخر عاوجه كون الرقبة
 المعقمة مؤتمه لا كافر وهذا القسم لا الحلال تركونه حقيقة كون المطبات عندنا موضوعه لمنه لانه لا يشرط صالح
 للقيود غيره فلم يخرج اللفظ من مقام الاستعمال عاوجه لوان كان الممكن في ضمير فردا عاوجه لوان كان
 يراد الفرد معينا ان طباق الطبيعة عليه وان كان معينا وهذا ايضا حقيقة لان الموضوع له في الطبيعة العلم
 الماخوذه لا يشرط ان يتحقق مع الفشرط وانما لهما ان يراد الفرد باعتبار الشخص فيصير الخط ان مثلا ترك
 لفظ زيد ونحوه في الاعلام الموضوع للفرد باعتبار شخصه هو عاوجه والوقوف بين يديه ما قبله ان الفرد
 وان كان هو الخاص الشخص لكن لا يعتبر الشخص في دلالة اللفظ عليه بخلاف الاخر فانه قد اعتبر الشخص
 في دلالة عليه والوقوف بين المطلق اللفظ عاوجه الخاص واعتبار الموضوعه الشخص منه وجاز اللفظ واضع
 وحيث حققنا ان المطلق ليس الا لاهية المرأة عاوجه الاطلاق فيمكن اللفظ عاوجه شخص فيكون
 فيه المستلزمة للاحراج عاوجه لمجرد ارادة الخاص واستعمال اللفظ فيه لا يخرج اللفظ عاوجه لكون
 الموضوع له هو الماشية المعقمة لا بشرط المجامعة لا بشرط واما الاصل الذي لا فرق في كونه معينا ان المطبات
 موضوعه هي المطقة المعقمة وهذا الاطلاق لزمه القول بالتجزؤ بمجراد ارادة خصوصية لانها ما يخرج الطبيعة
 المطقة عاوجه الاطلاق فيغير اللفظ عاوجه انفسا عاوجه عاوجه على آخره ايضا انما فيقول من ان القول
 بكون متعلق الاورد من الافراد سلم تحصيل الماحصل بينه ان الطبيعة عاوجه لانه انما يكون الفرد الاخر فردا فاما كان
 المطلوب

وضع له

المطلوب هو الفرد لزم اعتبار الوجود فيه والطلب بنفسه لا بد وان يفيد الوجود فيلزم تحصيل الماحصل فيكون
 ان يجاب عنه بان الوجود اعتبر الفرد انما هو في مقام التصور طيس الملا وطلب فيه الوجود الخارج بالفعل

v. 9





[illegible][illegible]

ان غير ذلك وان كان انقدر لم يتحقق في معقد ذلك الكلام هو انما يتحقق في كون من الشئ
 النفس المعادة ولكن ما بعد ان يتحقق ايضا لا يتحقق في ذلك الكلام انما يتحقق في حاله لا يكون
 الكلام في نفسه بل في اوله واحدا وذلك لان الشئ لم يتحقق في نفسه اذ انما يتحقق في الشيء الذي لا يمتنع
 فيكون لا يتحقق في المعصية حتمية وفيها كل افعال بالخلق في نفسه بحسب الاول على الثاني وما يتحقق في الاول
 التفرقة في الظاهر في ذلك حيث قال يجوز اجتماع الاول والثاني في شئ واحد ولا يتحقق في الثاني في شئ واحد
 لان الشئ في نفسه لا يتحقق في الامور بحسب حكم العقل وان كان في نفسه يتحقق في الامور في نفسه فاما في الامور
 في خلاف في الضمير لانه لا يتحقق في الامور في نفسه بل في الامور في نفسه في الامور في نفسه في الامور في نفسه
 يجوز العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 ان يتحقق في نفسه في الامور في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 هو عليه في النسبة التي يكون في نفسه في الامور في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 بحسب انما في اوله ليس له قوة في العقل والارواح في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 واما القسم الثاني في المعصية انما هو في الامور في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 فلا يمكن في اوله في النفس في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 ولا يمكن في ذلك واما الكلام في ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 كما في القسم الثاني في المعصية انما هو في الامور في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 الفرق بين الامور في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 في الامور في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 لا يماثل ولكن الفرق في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 به حاله في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 وهذا ما بعد انما في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 حاصله له غاية ما في الابدان في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 يتبين ان المعصية في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 الامور في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 واما في الضمير في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 احواله في حتمية

الكلية

احالة الحقيقة انما تكون المراد بها اذ في معقود العقل الذي هو المعاملة في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 عليه اذ الكلام انما هو في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 في الحتمية في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 يعني انما الحتمية في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 للف واما فعلها في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 نفس العقل في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 له واما ذلك في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 فلا يتبين في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 بالامر في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 صفة العقل في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 فتبين الاطلاق في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 الحكم في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 عليه في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 حقيقة في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 الامر في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 لكن الامر في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 بالامر في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 كثر الامر في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 عندنا في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 تحريم العقل في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 والدليل في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 انما في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 في الامر في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 وانها في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 واثباته في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد في حتمية ان العقل في شئ واحد
 ٢٢٨

تتبعها في الأول لا بد من تحريم المعاملة في أحد المتعاقدين المستلزم تحريمها في الآخر كما يشهد
 به ذلك على وجه البينة وقت العقد إذا كان أحد المتعاقدين من جهة طلبة الحق والله عز وجل عليه
 كما لمرة مثله فان المعاملة في الأول دون الثاني أو المثل في الثاني في المعاملة في الأول المستلزم
 والموضوع وعلى تقدير لزوم من الصورة المذكورة فالمعاملة في الأول مستلزمة بحكم الأصل لا التحريم المستلزم
 بسبب بواقي ما أحدهما من الآخر كما يشهد به ذلك على حال الزمان فانه لا يتم في طرف من الطرفين
 طرف من الطرفين إذا المعاملة في الأول في المعاملة في طرف من طرفين في ذلك طرف الآخر مستلزم
 بعضهم في الأول والله عز وجل عليه كلام الله تعالى في حقه ما هو الذي قال في قوله تعالى
 مع ما يملك ولا يملك ولا بعد في بطلان من طرف أحدهما دون الآخر انتهى التحقيق ان المعاملة
 المستلزمة ان اراد ان لا يكون اشتراك في المعاملة المستلزمة مع عدم اشتراك في المعاملة المستلزمة
 فهو ما لا يخفى عليه لان المعاملة ما يتوهم بالطرفين فالحكم بالمعاملة المستلزمة هو ما لا يخفى عليه
 هو المعاملة في قصد البائع بطلبه من المشتري الذي يطلبه بكذا مسمى قولنا أعطيتك الشيء الأول في
 بدل الأول ولا يعقل وقوعه مع غيره مع الكفاية مع عدم وقوعه في المعاملة وان اراد ان اشتراك
 المستلزم في المعاملة المستلزمة في المعاملة المستلزمة ان يتحقق في حق أحدهما دون الآخر فيكون أحدهما
 مستلزم بان يحصر على المعاملة المستلزمة دون ما لا يحصر في المعاملة المستلزمة المستلزمة المستلزمة
 المستلزمة في المعاملة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة
 فتدبر في معنى ما أحدهما من الآخر المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة
 الواقع بينهما بالان والنية مثله فاستلزم في الأول صحة النسبة لا الثاني وفي هذا الوجه
 والقيمة والثالث المذكور ان كل من وقع في معاملة مستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة
 المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة المستلزمة
 ما ذكرناه غير غريبة يعثر عليها في تصحيح كل ما أحدهما من الآخر المستلزمة المستلزمة المستلزمة
 الثاني ان الأمر إذا قلنا ما هو من غير اختيار للعبادة في المعاملة ولكن لا مطلقا بل

بما ادرك
 من انما هو العلم اصيله اذ قد ثبت بانها نظرا ان الاجزاء موقوفة على بعضها
 ومعلقة على الكل اعترافا بانها لا تملك ان تكون لها احوالها الخاصة بها
 كما هو بانها تجري حكمها بانها لا تملك ان تكون لها احوالها الخاصة بها
 اصيله اذ ثبت بانها لا تملك ان تكون لها احوالها الخاصة بها
 واقعية مستقلة التي يقطع بها الدار في احوالها الخاصة بها
 ان لا يكون هناك التماثل والامساك في احوالها الخاصة بها
 فمن لم يزل اصيله واقعية مستقلة التي يقطع بها الدار في احوالها الخاصة بها
 وتقسيم الامر فيقول انه على اقسام اربعة الاولى ان يكون موضوعه موقوفة على الكل
 للعلم والجهل على احوالها الخاصة بها اذ قد ثبت بانها نظرا ان الاجزاء موقوفة على بعضها
 شغل الامر بالصلة بالتمسك بالاحوال والاضطرار وهو ايضا كذلك لان الامر
 الذي يكون مضطرا وذلك شغل الامر بالتمسك بالاحوال والاضطرار وهو ايضا كذلك لان الامر
 الجهل ما هو موضوعه وذلك كالاداء المستفادة من احوالها الخاصة بها
 فان الله لا يوصو لن كمن الفهارة مع يتيقن الحديث مثلا او ظاهر شرع مستفاد
 الاستغناء بوجه والجهل ما هو موضوعه كالدين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 العقل بعد اعتقاد خلاف الواقع واقعا كما اذا اعتقد دخول الوقت فجهل ان ظهر علم
 فذلك الحين فان الرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا
 قبل العقل بعد الاعتقاد بدخول الوقت كما لو كان قد قسم الامر لكن هناك قسم اخر
 وهو الامر المستفاد من العقل على وقت فعل الوقت وذلك شغل الامر بالتمسك بالاحوال
 انتباه من النوم وقت آخر الليل على اتقانها في اول الليل والامر بتقديم غسل الجنب واماماته
 يوم الخميس لمخاف فقولان الماء من الجنة ونحوها فان هذا قسم اخر غير الذي تقدم
 ثم يمكن دخوله الامر بالواقع الاضطرار كمن حكم هذا غير علمه فان ثبت ادخل الامر بالواقع
 الاضطرار في جعله على قسمين من حيث الحكم وان ثبت اجله فاما حاشا وهو ان علمه على
 سبيل من قريبه فاما الواجب من حيث الزرع وفي جهات الله التي وان اراد ان
 زرع الزرع فاما فنقول قد مضت الادوات اياها من او غير كمن لا يدان علم ان
 لبعض تلك الاقسام حده واحدة وليس فيها جهتين فان لا من حيث الاجزاء وحدها

بما ادرك
 من انما هو العلم اصيله اذ قد ثبت بانها نظرا ان الاجزاء موقوفة على بعضها
 ومعلقة على الكل اعترافا بانها لا تملك ان تكون لها احوالها الخاصة بها
 كما هو بانها تجري حكمها بانها لا تملك ان تكون لها احوالها الخاصة بها
 اصيله اذ ثبت بانها لا تملك ان تكون لها احوالها الخاصة بها
 واقعية مستقلة التي يقطع بها الدار في احوالها الخاصة بها
 ان لا يكون هناك التماثل والامساك في احوالها الخاصة بها
 فمن لم يزل اصيله واقعية مستقلة التي يقطع بها الدار في احوالها الخاصة بها
 وتقسيم الامر فيقول انه على اقسام اربعة الاولى ان يكون موضوعه موقوفة على الكل
 للعلم والجهل على احوالها الخاصة بها اذ قد ثبت بانها نظرا ان الاجزاء موقوفة على بعضها
 شغل الامر بالصلة بالتمسك بالاحوال والاضطرار وهو ايضا كذلك لان الامر
 الذي يكون مضطرا وذلك شغل الامر بالتمسك بالاحوال والاضطرار وهو ايضا كذلك لان الامر
 الجهل ما هو موضوعه وذلك كالاداء المستفادة من احوالها الخاصة بها
 فان الله لا يوصو لن كمن الفهارة مع يتيقن الحديث مثلا او ظاهر شرع مستفاد
 الاستغناء بوجه والجهل ما هو موضوعه كالدين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 العقل بعد اعتقاد خلاف الواقع واقعا كما اذا اعتقد دخول الوقت فجهل ان ظهر علم
 فذلك الحين فان الرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا
 قبل العقل بعد الاعتقاد بدخول الوقت كما لو كان قد قسم الامر لكن هناك قسم اخر
 وهو الامر المستفاد من العقل على وقت فعل الوقت وذلك شغل الامر بالتمسك بالاحوال
 انتباه من النوم وقت آخر الليل على اتقانها في اول الليل والامر بتقديم غسل الجنب واماماته
 يوم الخميس لمخاف فقولان الماء من الجنة ونحوها فان هذا قسم اخر غير الذي تقدم
 ثم يمكن دخوله الامر بالواقع الاضطرار كمن حكم هذا غير علمه فان ثبت ادخل الامر بالواقع
 الاضطرار في جعله على قسمين من حيث الحكم وان ثبت اجله فاما حاشا وهو ان علمه على
 سبيل من قريبه فاما الواجب من حيث الزرع وفي جهات الله التي وان اراد ان
 زرع الزرع فاما فنقول قد مضت الادوات اياها من او غير كمن لا يدان علم ان
 لبعض تلك الاقسام حده واحدة وليس فيها جهتين فان لا من حيث الاجزاء وحدها

[illegible]

پندرہ

الاسماء
والانساب

[illegible]

فمن قال لا اله الا الله
فان الله عز وجل
يغفر له ما كان
فعله من سوء

مصحف الضعفاء والارسل

[illegible]

1871

۲
و ذالک بیان

دوایم اسفند

فتوٰی

محمدين الفندي ويا ابراهيم

فقول الحق علم الاضواء ايضا المستوي لما عرفت في الصورة السابقة من انضواء العوالم والاحوال
فانه على القول بكون النضوء تابعا للبدء فكما انها متناهية لانها لا وقت لها فكذلك انضواءها
بالنضوء وفرضه وعلى القول بكونه بوقوعه في جسد فضا لا محته واما كون الانوار والاعمال
كانت في كون النضوء المظلمة على ما لا بد له حال او لا بعينه بعينه ان طوائفه كانت متوحد
وبما دل على ان النضوء كنف حالها فانه واضح ايضا ان كل ذلك النضوء على ما لا بد له حال او لا بعينه
الكن في العظم تلك دل على ان النضوء والطبيعة الكلية الكلية حال الانوار والاعمال
واما مع قطع النظر عن ذلك فلا مجال لبيان صدق قول الرافضة لم يخالف في قوله
في حاشية الرافضة طيفه كما كانت الحروف في حاشية ما نحن فيه بعد الان في القول فان قلت
نعم يصدق ذلك الامة لما كانت المصلحة الكاشفة والاعمال الكاشفة لا فاشية عن المصلحة
فلا وجه لبيان ذلك النضوء عليه قلنا لا بل ان المصلحة الكاشفة المروءة مع الانوار وحيث لا
الواقع في المصلحة الى حاشية لما عرفت من ان المصلحة والاعمال الكاشفة موجودة عند قول الرافضة
فان حاشية جامعة فالمصلحة كاشفة بتمامها في الواقع وان كانت بعضها على المصلحة الكاشفة
في حاشية التي في المصلحة الواقعة في المصلحة الانوار فالمصلحة في الانوار الكاشفة عند قول الرافضة
بما قاله المصلحة الواقعة ومع صدق القول في الانوار فالمصلحة في الانوار الكاشفة في
والحق القابل للانوار والمقام الذي يقول به لقوله بالصور وهو كذا في قوله في الانوار
وهو ايضا كذا في قوله في عدم الجواب التام فاما الكلام في حاشية لا يعرفه انما في حاشية
في الوقت مع كون الحق فالحق كما اذا صلب بطن الطهارة في حاشية فالحق كونه متطهرا
او صلبا في حاشية التمسك بالشيء كونه ماله فالحق في حاشية اخر على خلافه والحق في حاشية المصلحة
بما ان يمد على طين المارة فالحق المارة في حاشية فالحق في حاشية المارة الاولى وما كان
والاحكام في الموضوعات اذ لا يخلف الحاشية في الحكم الا في حاشية او عدم الانوار وما كان
لا هذا فلا بد من الانشائية قاعدة كلية الى كون مسئلة الاجزاء في حاشية المصلحة في حاشية
وهي انه كلما غلبت المارة في المارة في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة
فالحق في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة
ان حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة
في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة في حاشية المارة

ایسی

و غفر له

وهذه الامور التي لا بد من وقوعها في العالم لا بد من وقوعها في العالم...
يدل على ان تلك الواقعة غير خاضعة لغيرها بالاجماع...
وان في ما يخص الاحتمالية عليه انه حينئذ ان الامر في الخصائص...
استعمال العام في مرتبة مخصوصة منه...
نقول بعد خروج اكثر الافراد من تحت عماد العلم والجمع...
فيما يخص الامور التي هي خارجة عن حكمها...
فيما يخص العلم فلا يكون حكمها في ما هو في مقتضى الادلة...
انما كان الواقعة في علم افراد نصف المبرهن العام...
ولا شك في عدم علمنا في ما نحن فيه...
في كون ذلك وجه العلم والجمع...
الذي في العلم والخاص وفيه ان امره متحققا عام...
منه فله تجدد الامر واحتمال كون الراي الثاني...
منه جميع راي المسلمين قد قيل راي جمهورهم...
الثالث ان الحكم في ما عينه يكون...
فولان العلم في ما عينه ان الاجتهاد...
يدل على ذلك بعض الاشياء...
في بعض الاشياء ان العلم في رايه...
منه في ما هو مصدر نقل النسخ...
وصل اليها بالجموع لا يقتضيه...
الماتة على التكليف...
وتنفي انما الادارة الاولى...
ان ذلك مما ينبغي...
الخاص ان كان ابن...
لن

لن

لن العلم والجمع في الدين وفيه ادلة التقضي...
في الادوار والظاهرية...
وتنفي ان روم العلم والجمع...
ما ذكرنا ان جميع ما يشهد به...
فان في ما يشهد به الادلة...
فيما كان في الادارة...
وان في ذلك...
بترتيب العلم...
الموضعات...
الاجرام...
ما كان الادارة...
تجربته...
وتنفي...
ولكن...
مقرب...
مظن...
فيها...
في...
فان...
ان...
وهو...
فمن...
٢٥٥

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

لن

برأيه المجلد لفظ الموصول في كل من المنطوق والمنفرد عبارة عن المدلول أو عبارة عن المفعول
 وفي أي تقدير يتم الاستخدام وهو جائز لا يفتقر فكرة المدلول من لفظ المفعول في المنطوق
 وفي أي تقدير يتم الاستخدام في الأول فلا بد أن يكون تقدير المدلول في المنطوق هو المدلول
 فيكون المراد من الموصول هو المدلول من كون ضمير عليه راجعاً إلى المدلول المراد من لفظ الموصول
 قوله في محل المنطوق يكون حاله في الموصول بناء على القول يجوز أن يفتقر المدلول إلى المدلول
 مع إرادة الموضوع في الموصول في المثال لرفع ضمير الثاني في المثال في الموضع المراد منه
 وبالمجمل فيراد منه الموصول بآلة المدلول ويرجع ضمير عليه إليه وأخر الموصوفين ليعمل في محل
 المنطوق حاله عنه فيكون تقديره أن المنطوق عبارة عن المدلول الذي هو عليه اللفظ
 حال كون الموضوع في محل المنطوق فيلزم في شبه استخدام لفظ الموصول بإرادة أحد الطرفين
 منه بآلة وأخرها غير أن التقدير في شبه استخدام لا يحتاج حقيقة إلى استخدام باعتبار
 في عمله عبارة عن إرادة معنوية اللفظ أو لا في غير الراجح إليه من أن يكون المراد من
 قول المنطوق في استخدام لفظ الموصول في المثال في الموضع المراد منه
 هو المدلول في ضمير عليه راجعاً إلى الموضوع وقوله في محل المنطوق حاله في الموصول في المثال
 في ضمير عليه حيث يراد منه الموصول المدلول أو لا في غير الراجح إليه الموضوع في غير
 المدلول أن المنطوق هو مدلول دل على الموضوع موضوع اللفظ حال كون ذلك الموضوع في
 وأما قوله بما أن في غير ذلك الموصول كناية عن الموضوع فيكون المدلول كناية عن الموضوع
 ويكون الضمير عليه راجعاً إلى المدلول عليه المدلول هو المدلول في الموضع وقوله في محل المنطوق
 حاله في الموضوع فيلزم الاستخدام في ضمير عليه بآلة إرادة الموصول أو لا في إرادة
 المدلول في ضمير الراجح إليه كناية عن مضاف لا لزم ذلك بل يخرج المفعول عما عليه
 الأصولية فيكون المنطوق ذلك المنفرد عبارة عن المدلول لا أنه عبارة عن الموضوع في المثال
 في هذا وقال في النصول مبدؤ كل كلام هو المدلول ما حاصله أن الكلام
 في الأصل ليس بمراد من المدلول ما كان لا يلزم بسببه حاركة وإنما كان في الكلام
 وأما مع ذلك فليس مرغوب جداً والاستخدام في المدلول سواء جعل في ضمير المدلول أو
 ضمير الثاني في المثال غير قوله في محل المنطوق في الكلام في محل المنطوق في المثال في المثال
 الأول يلزم في المثال الموصول من صفة في الراجح إليه كناية عن المدلول في المثال في المثال
 يلزم في المثال في المثال في الراجح إليه كناية عن المدلول في المثال في المثال في المثال

قلت الظاهر أن

ما حاصل أحد المدلولات التي تظهر في كلامه في وهو هذا ونحوه أن الضمير في الموصول
 الاستخدام للزم وقوع الموصول بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 وكذا الحال في ضمير المثال كناية أن الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 فالاستخدام إنما يتأتى في الضمير الذي يقع في الموضع بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 فسيتم لفظ الطرف حاله في الموصول بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 أو بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 الحال في المثال هو بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 بالموضوع في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 في لزم الاستخدام كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 المعنى الذي يريد منه الكلام كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 أحد ما ذكره في كلامه في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 يريد منه الموضوع في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 جعل الموصول كناية عن الموضوع في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 ضمنية لا تقع في الكلام كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 أن الكلام الأول في قوله عليه أن المدلول في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 هو والدلالة ضرورة أن الضمير في الموصول كناية عن الموضوع في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 وكناية عن المدلول في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 معنى المفعول كناية عن المدلول كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 ضمير عليه راجعاً إلى المدلول عليه بالدلالة نظيره قوله في المثال كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 وربما يقع فيكون ضمير عليه راجعاً إلى المنطوق والمنفرد بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 تعريف الذي ذكره في المنطوق والمنفرد كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير
 في المدلول كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير بآلة كناية أن الضمير الضمير

بقي هذا المورد الاول انهم قد قسموا كل كلمة المنطوق والمعلوم لا قسمين اما المنطوق فقد
 قسموه الى الصريح وغير الصريح فالاول ما دل عليه اللفظ بالدلالة اللفظية الضعيفة المطابقة
 او التضمنية وكون الدليل المطبق من المنطوق الصريح على انما فهمه واما الدليل الضعيف فكونه منه
 موقوف بينهم واستدلوا بذلك بمثل القولا ومنه خرجت قال ما لفظه ولي ركن التضمني
 صريحا اشكال بل هو من الدلالة العقلية المتبعة كما والاشارة في مقدمة الواو فالاولى حمله
 منه على الغير الصريح انتهى قلنا الكلام مرة يكون في ان الدلالة العقلية بل يكون دلاله لفظية
 او دلاله عقلية واخرى انه بعد ذلك في الدلالة اللفظية بل هو من منطوق الصريح او غير الصريح
 اما الاول فلهذا ان يوافق الكلام في المطابق لموافق هو انما هي الدلالة اللفظية كما ذكر
 على وجه الفطن والاعلم لا يخفى ودعوى كونها في الدلالة العقلية فاما وجهه انما هو القصد
 الدلالة في الدلالة اللفظية كما سبق في الفصل الاول الى الاشارة في بحث مقدمه او غير مقدمه
 جعل الدلالة اللفظية عبارة عما استعمل به اللفظ فيكون ضمنية في العقل اليه كما فهمه بعض المتأخرين
 فان الدلالة التضمنية ليست كذلك لانها لا تفهم لان الدلالة اللفظية هي التي تفهم
 فلا تكون في الدلالة اللفظية بل العقلية فان كان الاول ففهمه ان عباد الارادة في الدلالة
 ان كان يجد اصطلاح فلا يشترط في الاصطلاح وان كان في خلافه ففهمه ان كان
 ليس بموافق احد منهم بل لم يقبله احد المتضمنين وغيرهم فضلا عن الاصوليين فلفظية
 ذلك اليهم وثابتا وان كان الثاني ففهمه ان ذلك هو وجه اصطلاح الاصوليين فيها
 من ذلك ما جاء

والدلالة العقلية
 خالية عن الاشارة
 فلا يكون في الدلالة
 اللفظية

اولا

448

اختلف الامور بين فرضه مفهوماً بشرط وقبل المفروض المسئلة لا بد من بيان امور في الشرط
الاول في بيان عادة الشرط فنقول ان لفظ الشرط له لفظان في اللغة قد يطلق على ما لا يمتنع في عدم
العدم ولا يلزم من وجوده الوجود وهو المصطلح الاصولي قبل الالاب عندهم وقد يطلق ويراد منه
الالزام والالتزام اما مطعاً او اذا كان في عقد في العقود كما اختلف النحويين في الاول
فيستلزم الالتزام والالتزام الماحل بالضرورة وبهذه المعنى بل ويشمل نفس العقد كونه الزاماً كما
قد يتبادر بحدس من لم يمتثل المؤمنين عند شروطهم كما في الوفاء بالعقد وقد يطلق ويراد
به السبب لا يتبادر بحدس كلهم صاحب العلم في حيث قال ان معنى ذلك ان جاك زيد فيكون
في الوفاء ان الشرط في الرأى اياه محبة اياك وذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
الركن بحرف الوفاء هو قولنا الشرط في الرأى اياه محبة اياك فانه اذا لم يتوفر قوله فقولنا
الشرط انه السبب الذي احد المقتضى لفظ الشرط لا الشرط ما هو مطلق الاصولي فلهذا
هو ان عليه بان الكلام في معنى في المطلق بين اصطلاح النية واصطلاح الاصولي في الشرط
كما صدر من ان في الشرط وكان قد افعلت عن هذا المطلق الشرط وكيف ذلك ان
ان ذلك في المطلق معروف بل اذ في بعض ان ذلك في المطلق ما يطلق عليه في
الشرط في الوفاء ان يكون متعارفاً بينهم كاللا في وقد يطلق ويراد به الجملة التي وليت افعال
ادوات الشرط في نوان واخواتها ما على عليه من جنس جملة اخرى والادوات الشرط في
في قولنا منوع الشرط في ام لا هو المقتضى الذي هو الجملة الشرطية ان يقول الجملة
شرط وهو الواقع بعد ان راجعتهما على عليه حصول مفهوم جملة اخرى منه التي هي
ثم ان كلمة الشرطية المدركة استلزامات احدها يكون عين الدليل امر الجملة التي وليت
ادوات الشرط والثاني عن هذا المقتضى ان علمت على الاول في حيث الملاء ربطت علاقة
بالعلاقة النسبية القائمة بالضرورة قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا
اذا كان الماء قد كثر لم يجف شئ وقولنا ان جاك زيد فاكبره وانما ذلك فان
الدليل لفظي الشمس مثلاً ويط بالان في وجودها انها رقيقة نسبة كون الاول سبباً
لثاني ومرتبة اذ لا يقتضي في الشرطية خارجة جداً وترتبة اخرى اذ
السبب في وجودها هو الفاعل لا غيره ولا كلام لا حدان استعمال الجملة الشرطية في

فان كان الشرط في الوفاء ان يكون متعارفاً بينهم كاللا في وقد يطلق ويراد به الجملة التي وليت افعال ادوات الشرط في نوان واخواتها ما على عليه من جنس جملة اخرى والادوات الشرط في في قولنا منوع الشرط في ام لا هو المقتضى الذي هو الجملة الشرطية ان يقول الجملة شرط وهو الواقع بعد ان راجعتهما على عليه حصول مفهوم جملة اخرى منه التي هي ثم ان كلمة الشرطية المدركة استلزامات احدها يكون عين الدليل امر الجملة التي وليت ادوات الشرط والثاني عن هذا المقتضى ان علمت على الاول في حيث الملاء ربطت علاقة بالعلاقة النسبية القائمة بالضرورة قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا اذا كان الماء قد كثر لم يجف شئ وقولنا ان جاك زيد فاكبره وانما ذلك فان الدليل لفظي الشمس مثلاً ويط بالان في وجودها انها رقيقة نسبة كون الاول سبباً لثاني ومرتبة اذ لا يقتضي في الشرطية خارجة جداً وترتبة اخرى اذ السبب في وجودها هو الفاعل لا غيره ولا كلام لا حدان استعمال الجملة الشرطية في

فانهم

كلامه الكافيه المخرج من افعاء و ناسه كما هو الكافيه قال الكرم الضيف و كان
 كافرًا فانه قد ضمن هذا الكلام ان الربط بين الاكرام والكفر خاصة يقتضي كونهما
 ان مطلق افعائية روي بالاكرام لا بد من كونه عن الاكرام والكفر خاصة و
 والحاصل ان الربط بين الربط من الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما
 حتى يقتضي ان الربط بين الربط من الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما كونهما
 فقط ولا يقتضي الكفر خاصة و قد لا يكون ذلك لان ذلك قد يكون في نفسه او لغيره
 في الجملة يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 ان الربط بين الربط من الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما
 المقدر غير ان كان مطلقا قال الكرم افعاء ان كان مطلقا و كان كافرًا
 يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 الادعاء مثل قول الكرم افعاء و ان كان كافرًا موجودا و ان كان كافرًا مقتضى
 نقول ان احتمال الجملة في نفسه هذا الاستدلال على افعائية وجود الربط في نفسه ان
 كونهما في مسئلة فمعانيها حقيقة فلكل من اللفظ لا ينعى بل من كونهما كونهما كونهما
 فلا يخفى بعده كما لا يخفى و قد عرفت ما ذكرناه من ان لفظه ان كونهما كونهما كونهما
 الشرطية وكون ان الصلة غير ان الشرطية كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 ان الصلة في قوله افعاء الربط في كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 سبب لا يخفى ان لم يفسر والبيان فيه عن ما عرفت من ان الصلة كونهما كونهما
 العمل بالنظر و انما الصلة و الاصلية في ان الربط يقتضي كونهما كونهما كونهما
 و افعائية كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 الاصلية في ان الربط كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 الا انه ليس منها ربط يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 و كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 الاستدلال ان الربط في كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 فاعاد كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 انما قول ان كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 اولاد

فانهم
 في انهم
 اولاد

والناس

والناس باسما لا تميزا فقيمتها و جازيتها مبرر كاشي و هو ان لفظه ان كونهما كونهما
 و كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 او البسمة لا اذ كان الربط بين الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما كونهما
 او كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 فانه لا بد من كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 ولان الشك عدم كونهما حقيقة لا فاما ان البسمة البسمة البسمة البسمة البسمة البسمة
 اذ ان الربط بين الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 الخاص الزور وان كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 و كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 فانه كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 مؤثرة الجواز تلك البسمة و كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 في الجواز و هذا لا يستلزم فيه و ما يستلزم فيه و ما يستلزم فيه و ما يستلزم فيه
 ان كان الربط بين الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 على الخلق فانه ان سبب وجود الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما
 مسبب عن سبب البسمة كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 و كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 و وضعه او مستند الاطلاق في اللفظ يقتضي كونهما كونهما كونهما كونهما
 فلا بد من كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 الاصلية او قد ثبت في علمه ان الربط بين الربط خاصة يقتضي كونهما كونهما
 كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 اطلاقا فانه هو حاصله كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 انه كان كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما
 انه موجودا فانه لم يفسد كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما كونهما

فانهم
 في انهم
 اولاد

فانهم
 في انهم
 اولاد

100

W. F.

428

الارم

الى اربع والستين انه قد عرفت سابقا ان الظاهر من الظاهر الشرطي هو نسبة المنفعة الى كونها
 ظاهرة في كون شرط سببا في الوجود لا يكون سببا في الوجود الا ذلك وان لم يكن له على الظاهر
 على شروط متعددة وبعبارة اخرى لو على الاو سببا في الوجود كما هو متعارف وبعبارة اخرى
 توارد الاسباب المتعددة على سبب واحد كما اذا قلت ان جاءك زيد فاعلم ان جاءك
 زيد سلم عليك زيد فاعلم ان سلم عليك زيد فاعلم ان سلم عليك زيد فاعلم ان سلم عليك زيد
 فان بعد ذلك البديهي هو ان كل ما هو سبب في الوجود هو سبب في الوجود الا ان كان سببا في الوجود
 يكون المعاملة معها فنقول ان الحمل في المقام امور واحدة ان ينال منها معاملة المعاملة
 الذين يكون المتعارفين فيها هي العموم والخصوص فربما لا يكون في المعاملة
 المرجحات الخارجية المستفيدة من الاعلية والاضحية والاعلية ونحو ذلك وبعبارة اخرى
 لا الاشارة الى الاعلية وبوجه المرجحات السنية كما هو متعارف في حقيقة توافر المعاملة
 الذين فيها عموم فربما لا يكون من مقتضاها المرجحات الداخلية الدالة
 ان وجدت والاعمال الاصول كما هو متعارف في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون
 ان المتعريفين ايضا لا يكون بينهما عموم فربما لا يكون في الحقيقة معاملة المعاملة
 كما ان ذلك ان في ان يرجع فيها المرجحات الداخلية الدالة استواء بين اهلها وان
 كانا في العموم فربما لا يكون بينهما ليس كما المعاملة بين المعاملة في الحقيقة
 الذين فيها عموم فربما لا يكون في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة
 كما هو المتعارف ووجه هذا الوجه في التعريف ليس هو العمل بقدرها معانيها
 وهو في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة
 في المفهوم ان لم يكن ذلك فربما لا يكون في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة
 زيد عليك فربما لا يكون في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة
 كذا الخطا بين في الوصف فينبغي ان يفهم كل منها بمطابق الآخر والآن ان يعرف في
 مسبها فيق ان الاعمال السببية هي التي هي في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة
 يعني في العلم هو الاعمال السببية التي هي في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة
 مفهوم الآخر كما لا يخفى فربما لا يكون في الحقيقة والضرورة فربما لا يكون في الحقيقة
 واضح فان بعد الرجوع الى المرجحات يوجد احد الخطا بين وبين الآخر كما لا يخفى

والفريقين
المجسرين

وثانياً ان الاختلاف في اللفظ هو في الحقيقة اختلاف في المعنى والاعتقاد في المعنى
ليس لاجل تعدد المراد في اللفظ بل لاجل تعدد المعنى في اللفظ الواحد وهو ما
يجوز ان يكون مطلقاً بل انما هو لاجل تعدد اللفظ في اللفظ الواحد وهو ما
وهو المعنى المطلق والاعتقاد في المعنى هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
بمعنى ان اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
المعنى ذلك المطلق ثانياً وان المعنى في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
ولما قيل في السبب الثاني ان لا يكون في الحقيقة اعتقاد في المعنى
فما هو اذا من الغم ان اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
الا ان في الحقيقة ليس في الحقيقة اعتقاد في المعنى بل في الحقيقة اعتقاد في المعنى
ايضا وطبعاً ليس في الحقيقة اعتقاد في المعنى بل في الحقيقة اعتقاد في المعنى
وهذا في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
مختلفة بل في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
سبباً في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
حصل اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
ففي الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
فاشارة وجوب السبب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
فاما ان يكون في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
او في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
سبباً في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
المعنى ان السبب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
او في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
واما اذا قال الغم ان اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
كون اشارة منها في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
من جهة تعدد اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
في نفسها في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى

في الحقيقة

في الحقيقة

التي من المطلوبات لا يمكن ان تدارد السبب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
الحكم بكونها اسباباً مستقلة وقد تعقدت تلك الاسباب حصولها في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
يتعدى المطلق في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
لا يقتصر تعدد في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
الفعل الواحد في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
والجمله اذا قال ان في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
فما هو ذلك في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
تعدد وجوبها في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
فله اذا السبب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
بتعدد الاسباب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
كون تعدد الاسباب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
تعدد الاسباب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
الطلب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
والجمله من ذلك في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
بذلك في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
كون اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
سبباً في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
فما هو ذلك في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
او في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
سبباً في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
المعنى ان السبب في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
او في الحقيقة اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
واما اذا قال الغم ان اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
كون اشارة منها في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
من جهة تعدد اللفظ في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى
في نفسها في الحقيقة هو في الحقيقة اعتقاد في المعنى

المصدق كما اذا قال المولى اكرم الخلاء ثم قال بعد ذلك لا تترك الفق منهم مع اثنين
ان سبق في حديث المفهوم كما اذا علم ان المراد منه هو انما هو خارج عن الزيادة
لكن كان في الخارج شخص كزيد مثله يكون حاله ان كان كونه فاسقا وتعميمه فاعلم
يكن حكمه حكم بعدم كونه فاسقا فيستدفع في حكم انما هو جهة اصالة العلم والاعتقاد لا
به بل حكم بوجوده في ذلك والى ذلك بالتحقق والى ذلك بعد ذلك في ان يكون له
فاسقا حتى يخص به انما هو في حكم عدم كونه فاسقا او عادلا حتى يكون له في حكم
في العلم في كونه بل حكم به جهة حاله انما هو بعد الفاسق فاجاب عن ان لا يكون
باجال انما هو جهة الية وجهان لكن قبل الخوض في المثال في تحقيق الحال لا بد ان
ينبغي ان امور احدها ان الالف في التسع المرفوعة سابقا على حرف الهمزة كما ان
في انما بل في قسم الية لضعف في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
وتم الانفعال جارية في ذلك كالا حتى يثبت انما ان عمل الكلام في المقام انما هو
في انما بل في قسم الية لضعف في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
كالا لضعف في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
قد ورد الادلة في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
بالاعتقاد في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
فوق ذلك في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
مع انك في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
الاول في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
والثاني انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
بنيت بالانما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
في مثال انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
المولى اكرم الخلاء في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
وعلم ايضا بان زيد انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
الاول في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
فيكم في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
الذي يظهر

الذي يظهر ان هو الثاني في تقديم اصل الحقيقة على الاستصحاب ضرورة انه في الواقع ان
لا بد من دليل الاجتهاد في الترتيب بين ما نحن فيه وبين ما كان قد علم وورد في بعض
مع انك في الواقع انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
بمختلف ما نحن فيه انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
لغير ضرورة العلم بخروج ما ذكره من قاعدة الانفعال فيصير انما هو من
من حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
حتى انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
ولذا فاعلم انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
مع انك في الواقع انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
فانما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
اذا عرفت ان الامور فتقول ان في كل الكلام في المقام قد عرفت ان وجهان يظهر
الاستدلال في انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
هذا الاستدلال في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
ان الحكم هو اصالة العلم ودخول الخبر في كونه جارية واثبت في حكمه في
عدم ضعف في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
الذي هو من انما هو من الكثرة والاشياء
الذي هو من انما هو من الكثرة والاشياء
لا بد انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
صريح في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
حكمه عليه ولكن الحق والتحقق عندنا في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
باصفاق في حيث هو من انما هو من الكثرة والاشياء
انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء
لا احرار الموضوعات هذا هو من انما هو من الكثرة والاشياء
في الشبه في الواقع انما هو من انما هو من الكثرة والاشياء

انه لو كان الخطأ مستغنياً لم يكن الجوابين لينة ان مع ما لم يكن فلا يكون مستغنياً والواجب ان
 يستدل بذلك كما انه زعم في قولهم ان هو مجموع جمل كالتحقيق فتمت قوله تعالى يستدل
 به ومنه يلزم ان لا يكون الجوابين لينة ان هو مجموع جمل كالتحقيق فتمت قوله تعالى يستدل
 ومنه يلزم ان لا يكون الجوابين لينة ان هو مجموع جمل كالتحقيق فتمت قوله تعالى يستدل
 لا يستلزم كونه خطا بانه وتعلقها بالمتن في قوله ان ذلك باعكاهم اذ لا يندارون ان يقرروا
 ومنه ما رواه ابن بابويه في الامين بسند في الرضا ع ان رجلا سأل ابا عبد الله ع ما بال
 القرآن لا يرد على ما يشترطه في الاخصاصه فقال ان الله قد جعل في كل جملة
 دون وفان وليس في حق كل راف جديد وعند كل قوم غرض في ما به لا يبي اعمه
 والخاص بمن ذلك من دلالته بما كان خطا بانه للكل قوم ما يبي اعمه ان يكون المراد
 ان ذلك كان حكمه للكل قوم فهو كل راف جديد هذا هو الجواب الى قوله لا يندارون
 ان يقرروا اخبر الخواص بعدم ادلالته وقال نعم فيه ما ذكره في الكتب المصنوعة كما هو
 المتعلق بهذا الاشعار فمن عمل ادلة لم يصح في المسئلة وفيه ما ذكره في المسئلة
 كشف اذا تعقبت الى ضمير رجع لا يفي ولا يفي ولا يفي ذلك تخصيصه بالادب من
 خبر كون المراد ان الله ذلك لبعض النسخ او لا على وجهه في بعض النسخ
 او يبي اخر من الجاه او يبي في النسبة اعمه بما في حقيقة ان الله يقول لا يندارون
 كما قولهم او قال ان قلنا يكون الوقت قوله قد فهمه في كل قوم وقيل في كل قوم لا يندارون
 الكلام في ذلك فيقول على الراف بما اذا كان حكمه في بعض النسخ او لا على وجهه في بعض النسخ
 سواء كانا متعلقين في حيث النوع او كانا في وجه واحد او في وجهين وان كانا في وجه واحد
 والآخر بالغير وان كانا في وجهين او كانا في وجه واحد او في وجهين وان كانا في وجه واحد
 المتعلق بالغير وان كانا في وجهين او كانا في وجه واحد او في وجهين وان كانا في وجه واحد
 كان هناك كما واحد نحو الاما والكل من اذا علم في الخارج ان بعض النسخ لا يندارون ان يقرروا
 عن قوله رافهم في المسئلة ضرورة عدم الجوابين في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 الا في رافهم في المسئلة ضرورة عدم الجوابين في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 المسئلة فقال ما علم ان من الراف في المسئلة رافهم في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 الجاه لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 قرينة صارت في الخطا في بعضه الحقيقي ام لا وما قد رجع الى قوله لا يندارون ان يقرروا
 وان لم يكن قرينة فلا اعمه في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 الا انه قابل لذلك او بذلك يصير الامم محله فتوقف تخصيص الامم بغيره وقدمه ومنه قال
 بعدم كونه

نقصه
بأنه

ان
اللام
او

بعدم كونه ذلك في له فقال معناه ان على الحقيقة فتوقف في الغير فمما هو ليس في الزمان ومنه لا يقال المراد
 ذلك في غير المسئلة في المسئلة من الراف في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 يكون قرينة صارت في الخطا في بعضه الحقيقي ام لا وما قد رجع الى قوله لا يندارون ان يقرروا
 في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 ونحن نقول ان هذا الكلام محله لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 بل يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 وتخصيص ذلك هو ان المسئلة التي يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 الخطر وكذا مسئلة الجاه لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 وصدور الخطا في المسئلة ملحقا بما عليه ولم يكن محله في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 محله الخطا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 لمعنى المشهور وتبينه على الحقيقة المرجوحه وان في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 هو ما ذكره ان المراد من خبر الراف في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 ادلالته في الحقيقة القرينية وعليها لم يكن ذلك ان لم يكن في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 التي في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 ورود ادب وعقيد الخطا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 ان لم يجد بل معناه هو تعارض ظهور الامم في الظهور والبرهان في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 للرجوع كما انه في الامم في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 يتوقف لعدم تحقق حصوله في الظهور والبرهان في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 اذ لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 بخلاف المسئلة في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 عن الحق الحقيقي موجودا وعدمه كالتحقيق واني هذا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 جملة متعددة وكوجه في بعض الراف في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 التي يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 موضع ما في الامم في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 ورد في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا
 على الخطا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا في المسئلة لا يندارون ان يقرروا

الرافع

مسئلة

[illegible]

۴۲

القبلة

[illegible]

يشعور بما هو القدر المشترك من الحقيقة والرفية وغيره وهو المعنى الخاص على الحقيقة القوية حتى تقع المقادير
 كما اننا نثبت الحقيقة من القدر المشترك وهو مطلق المنفى في اللغة بوجود ثلثة الاول نص اللغوي على الاصل بحجة
 الجنب والثاني القطع بعدم الخالفة في العرف واللغة بين امثال هذه الالفاظ والثالث اصله الاصل في
 اللفظ واللغة فان قلت بنص اللغوي على الآخر على الاخص فنقول غاية الادب التعارض والتب قطع فيقول
 الآخر ان ساطع المعاني سكتا عدم القطع بعدم الخالفة في العرف واللغة بين هذه الالفاظ وافاضت
 موارد اطلاق لفظ الاصل في عوفا الاصولين فاعلم انه يطلق على اثنا عشر معنى مرجع الكل لا هذا الاربع
 الادل الدليل حيث يقولون الاصل في مسلمة صحة زرارة مثلا وحرادهم منه الدليل الثاني الظاهر كما يقال
 الاصل في الاستعمال الحقيقة او الظاهر من الحقيقة الثالث مثلاً يقولون الاصل في البيع الحق اربعة اركان
 الاحتياج كما يقال اذا تعارض الاصل والظاهر ويريدون منه الاستصحاب وكذا يقولون الاصل في الماء المتغير بالجملة الثانية
 من الاحتياج في موارد اطلاق الاصل في المعنى الاول وهو الدليل يتشخص فيما اذا كان المحل في الحقيقة عين الموضوع او جزئي
 من جنسيته والمراد من الموضوع هو موضوع علم الاصول او موضوع الكليات في اشياء الاجتماع والعقل وموارد اطلاق
 الاصل في اللغة الاخيرة لفظه سبب المحرر حصل قابلية المورد في معنى الاربعة او معنيين فان الاصل في الحال الاولى
 الصفة يقبل المحل على الظاهر والقاعدة دون الاخيرين وكذا الاصل في اطلاق الحقيقة وكذا يظهر في ثبوت المقام مسبقا
 والمحصل ليس في اطلاق الاصل لثبوتها في اللغة معيار متشخص وكيف كان فكل الاصل لثبوتها في اللغة الاربعة مجازاً الحقيقة
 ومجازاً او مشترك لفظاً او معنوي متشخص عدم صحة السلب في المعاني يرتفع احتمال المجازية في الكل وكذا المجازية في البعض فكل الادب
 بين الاشتراك اللفظي والمعنوي لكن بالنظر في الوجودية الاربعة يرتفع احتمال اشتراك المعنوي في اثنين الا ان
 وجود الاول ان شرطه اشتراك المعنوي وجه الجامع في البين وهو المقام متشخص ومفقود او الجامع اما بين هذه الاربعة
 او خارج عن الاربعة والخارج الذي يصلح للجامع شيئان الماشي واما المعبدة وكلاهما باطلان او الشرع والمعبدة كما يكون لكل
 منها جامعاً بين الاربعة لك وجود فرضي غير هذه الاربعة ولا شك ان الجامع لابد وان يكون مساوياً لموارد الاربعة
 لا اعم منها ولا اخص منها واما ان الجامع الذي فرضت اعم اذ يوجد غير ما يقع الجامع مختصراً في خصوص الاربعة اثنان
 منها لا يتصور في الظاهر للصحة للجامعية راساً واما الاثنان الاخيران فما وان كانا صالحين لان يكون جامعاً
 ولكنها اخص ضرورة ان الدليل لا يطلق على ما يطلق عليه القاعدة وكذا العكس وعرفت ايضاً ان الجامع لابد وان يكون
 اخص فظهر وتبين ان الجامع الذي هو شرط اشتراك المعنوي المقام مفقود فاذا شغل شرط اشتراك المعنوي
 فغيب الاشتراك اللفظي لا يختص بالاربعة الاخرين فاذا شغل احد ما يقين الاخر حسب عدم القطع في وجه
 في المقام ولكن نقول ايضاً نحن فيه لم نقطع بوجه الجامع كما لم يكن عدمه مقطوعاً ولكن نقطع بعدم الاستعمال والجامع

Polish

μ μ

انما تاراجد منى فان تاراجد منى

+

595

1-2